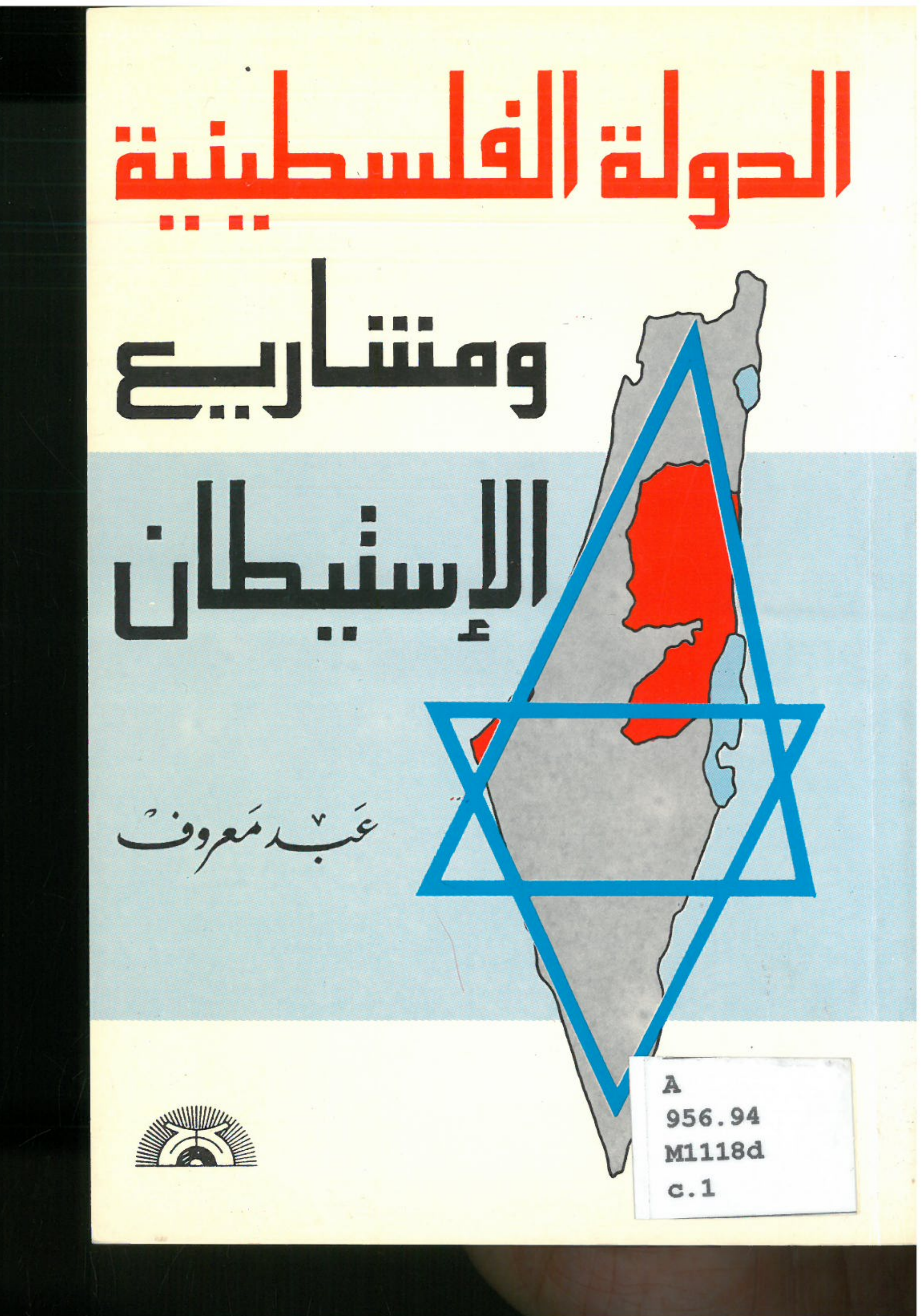

الدولة الفلسطينية
ومشاريع
الإستيطان
عبد معروف
A
956.94
M1118d
c.1

عبد معروف

الدولة الفلسطينية ومشاريع الإستيطان

مؤسسة
دار الكتاب الحديث
للطباعة والترجمة والنشر والتوزيع
بيروت - لبنان - ص.ب: ٥٩٦٣/١٤ - هاتف/فاكس: ٨٢٣٩٤٢

الطبعة الأولى ١٩٩٤

يطلب من مؤسسة دار الكتاب الحديث
بيروت ـ لبنان ـ ص.ب. ٥٩٦٣ /١٤
هاتف ـ فاكس ٨٣٣٩٤٢

اهداء

... الى عيون أخاف عليها

من ظلم الاحتلال وظلامه

... الى عيون حسام وطارق

أهدي هذا الكتاب

المؤلف

كلمة شكر

هذه الدراسات كتبت في أوقات مختلفة بعد بدء المفاوضات العربية الاسرائيلية في مدريد؛ وقد ساعدني في كتابتها ونشرها عدد من الاصدقاء الاعزاء.

الشكر الجزيل لكل من ساعدني في ذلك؛ أخص به الاستاذ حسن داوود في صحيفة الحياة - والسيدة ليلى حلاوي في مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

المؤلف

المحتويات

المقدمـــة

برزت الاطماع الصهيونية بالاراضي العربية وثرواتها الطبيعية منذ لحظة صياغة الحركة الصهيونية لبرنامجها الهادف الى اقامة (وطن قومي يهودي) فوق الارض العربية في فلسطين والاراضي العربية المجاورة: وقد جنَّدت هذه الحركة كل طاقاتها وامكاناتها في سبيل تحقيق هذا الهدف على حساب الأمة العربية شعباً وأرضاً وثروات. متّبعةً بذلك مشاريع على مختلف الصعد والميادين التي تضمن بها نتائجها في السيطرة على الارض وتهويدها وطرد سكانها العرب الأصليين منها؛ وتوطين المهاجرين اليهود القادمين الى فلسطين من مختلف بقاع الارض.

بدأت المنظمة الصهيونية العالمية بتنظيم موجات الهجرة اليهودية والاشراف عليها منذ أواخر القرن التاسع عشر وبنقل اليهود من أوطانهم الأصلية الى فلسطين؛ وكانت موجات الهجرة من دول أوروبا الشرقية وجمهوريات الاتحاد السوفياتي السابق هي أهم هذه الهجرات وأكثرها عدداً وذلك بسبب الظروف الاجتماعية والاقتصادية والامنية التي كانت تعيشها هذه الدول في تلك المرحلة؛ والتي استغلتها الحركة الصهيونية ببراعة؛ وبدأت بتأسيس المؤسسات والجمعيات وتنظيم الدعوات التي من شأنها تشجيع اليهود على الهجرة الى فلسطين وتنظيم نقلهم اليها عبر طرق ووسائل مختلفة.

وجاء تشكيل الاحزاب الصهيونية بكل اتجاهاتها في رحم الحركة الصهيونية وخدمة لأهدافها ومخططاتها في المنطقة العربية؛ ولعبت هذه الاحزاب دوراً بارزاً في دعوة اليهود وتشجيعهم على الهجرة الى فلسطين. ومع وصول المهاجرين اليهود الى فلسطين انهمكت الحركة الصهيونية واحزابها بوضع البرامج والمخططات لتوطينهم وتأمين السكن والعمل لهم؛ وبدأت ببناء الاحياء والمستوطنات اليهودية حول المدن الفلسطينية الرئيسية في محاولة اولى لدخول ميدان الصراع الديمغرافي مع العرب؛ وبدأت الصدامات بين العرب واليهود المدعومين من قبل سلطات الانتداب البريطاني والاحزاب الصهيونية المسلحة؛ وكان أهم هذه الصدامات عام ١٩٤٨ حيث وضعت الحركة الصهيونية نصب أعينها اخلاء الارض الفلسطينية من أصحابها العرب؛ وبهذا أخذ الصراع الديمغرافي بين العرب المستوطنين ابعاداً خطيرة. خاصة وأن حرب عام ١٩٤٨ أدت فيما أدت اليه الى نزوح أعداد كبيرة من الفلسطينيين عن أرضهم الى الأقطار العربية المجاورة والى منطقتي الضفة الغربية وقطاع غزة من فلسطين اللتين بقيتا خارج نطاق سلطات الاحتلال. وبعد حرب حزيران ١٩٦٧ احتدم الصراع الديمغرافي بين العرب والمستوطنين الصهاينة وبدأت الحكومات الصهيونية المتعاقبة دفع المواطنين الفلسطينيين واجبارهم على النزوح عن وطنهم من خلال إبعادهم وتضييق سبل الحياة في وجههم بحجج مختلقة. واذا كانت الحركة الصهيونية والحكومات الاسرائيلية منذ عام ١٩٤٨ قد نجحت مؤقتاً في فرض سيطرتها الكاملة على الاراضي التي احتلتها عام ١٩٤٨ نجحت في الكثير من مشاريعها لتهويد هذه الارض بسبب نزوح

اهلها الى خارج أرضهم؛ إلا أن حرب ١٩٦٧ لم تنجح في إجبار جميع الفلسطينيين أو أكثريتهم على ترك أرضهم كما جرى عام ١٩٤٨ فبقي الفلسطينيون في أرضهم؛ وعاد الصراع الديمغرافي الى واجهة الاهتمامات الصهيونية؛ مع تدفق المهاجرين اليهود الى هذه الاراضي التي اعتبرتها الاحزاب الاسرائيلية («أراضٍ محررة»)؛ واتخذت الحكومة الاسرائيلية قرارات بضم مساحات واسعة منها خاصة القدس والجولان وقطاع غزة. واتخذت اجراءات وممارسات تعسفية وقمعية شديدة كانت تؤدي في كثير من الاحيان الى ابعاد عدد من الفلسطينيين الى الأردن أو لبنان وتقوم بمصادرة الاراضي؛ والسيطرة على أملاك النازحين. الا أن الاجراءات الصهيونية لم تنجح في إجبار العرب على النزوح الشامل الى خارج ارضهم. ولم تنجح في تهويد الارض؛ وواجهتها عقبات كبيرة في بناء المستوطنات التي وضعت لها امكانيات كبيرة لاقامتها وتوسيعها وتطويرها. وقد نفذت في سبيل ذلك مشاريع استيطانية في أنحاء واسعة من اراضي الضفة الغربية وقطاع غزة وهضبة الجولان؛ وكان لهذه المشاريع الاستيطانية أبعاد أمنية وديمغرافية وسياسية شاملة.

بعد بدء المفاوضات الرسمية العربية الاسرائيلية في مدريد وواشنطن؛ وتقدم المفاوضات واستمرارها ونجاح الطرفين الاسرائيلي وم.ت.ف في الوصول الى ما اطلق عليه (اتفاق غزة - أريحا أولاً) برزت مسألة المستوطنات الاسرائيلية وعودة النازحين الفلسطينيين الى أرضهم؛ والمستقبل الاقتصادي لهذه المناطق كمسائل رئيسية وعقبات لا بد من إزالتها من أجل الوصول الى (اتفاقيات

سلام ثابتة) بين الاطراف العربية الرسمية والحكومة الاسرائيلية (كما تقول المصادر الفلسطينية).

واذا كانت موازين القوى الحالية بين الاطراف المفاوضة تجعل من مسألة إزالة المستوطنات في الاراضي العربية التي احتلت عام ١٩٦٧؛ وعودة النازحين الفلسطينيين الى بلادهم؛ أموراً في غاية الصعوبة والتعقيد، خاصة وأن الطرف الاسرائيلي يحاول أن يظهر كسيدٍ للموقف في المنطقة؛ وممسك لأوراق اللعبة التفاوضية، لذلك فإن صراعاً من نوع آخر سيبرز بين العرب والحركة الصهيونية وسيكون هذا الصراع؛ وما يفرزه عنوان المرحلة القادمة؛ أهمها الصراع حول المياه والثروات الطبيعية وكيفية توزيعها مع تزايد عدد السكان؛ والتطور البشري والتقني الذي يتطلب أكثر ما يتطلب - المياه كمصدر من مصادر الحياة الرئيسية. والمياه ظهرت اليوم كواحدة من أهم القضايا التي لا يمكن تجاوزها خاصة وأن مصادر المياه في فلسطين محدودة؛ واذا كان نهر الاردن يشكل اليوم واحداً من أهم مصادر المياه في تلك المناطق فإن مستقبل ثروة هذا النهر المائية يبقى مرهوناً بيد الطرف الاسرائيلي والمشاريع الاسرائيلية الكبيرة والضخمة؛ والتي تستعد (اسرائيل) اليوم لوضعها موضع التنفيذ مع اقرار التسوية وتوقيع اتفاقيات السلام بين الحكومات العربية والحكومة الاسرائيلية أما في قطاع غزة فالظروف أصعب بكثير؛ فالمياه أصبحت ملوثة وتزداد فيها كمية الملوحة والكلور؛ وفي الضفة الغربية ما زالت الحكومة الاسرائيلية تصر على التمسك بمصادر المياه (حتى ما بعد مرحلة التسوية) وفرض قيود على

الفلسطينيين ومنعهم من حفر آبار المياه. أما في هضبة الجولان فتأخذ المسألة ابعاداً استراتيجية أخرى؛ واذا كان الطرف الاسرائيلي يعي أهمية الجولان الاستراتيجية لجهة موقعها في السيطرة على مصادر المياه الاساسية في لبنان وفلسطين وسوريا والاردن؛ فإن الحكومة الاسرائيلية تربط مسألة التسوية في الجولان؛ والغاء المستوطنات بتسوية شاملة تضمن بها الاعتراف المباشر؛ وتقاسم الثروات والتبادل التجاري.

فكيف سترسم التسوية المطروحة حالياً بين الانظمة العربية والحكومة الاسرائيلية حدود الدول ومستقبلها؛ ومن سيحكم الارض وهل ستتوقف الهجرة اليهودية الى فلسطين؟ وما هو مستقبل المستوطنات الاسرائيلية فوق الارض العربية التي احتلت عام ١٩٦٧؟ ما هو شكلها المقبل؟ وما هو مستقبل الوجود الفلسطيني ومن سيحكمه؟ وكيف سيكون شكله؟ بل والى أي مستقبل تتجه الاراضي العربية المحتلة؟ كلها اسئلة تحاول أن ترسم معالمها المفاوضات القائمة اليوم في واشنطن وعواصم أخرى من دول العالم بين الطرفين العربي والاسرائيلي.

ولا شك أن طرح مشروع الحكم الذاتي الاداري للفلسطينيين في اراضي الضفة الغربية وقطاع غزة؛ وأولاً في غزة وأريحا كما جاء في اتفاق إعلان المبادىء بين م.ت.ف والحكومة الاسرائيلية؛ جاء في مرحلة تحاول فيها الحكومة الاسرائيلية قطف ثمار انتصاراتها العسكرية والسياسية خلال السنوات الماضية؛ وجاءت الموافقة على

هذا الاتفاق محاولة اسرائيلية أيضاً للالتفاف على القرارات الدولية التي صدرت منذ عام ١٩٦٧ والتي تعترف بحق الشعب العربي الفلسطيني بتقرير مصيره؛ وإقامة دولته المستقلة؛ والانسحاب الاسرائيلي الشامل من الاراضي التي احتلتها عام ١٩٦٧؛.

الهدف من وراء نشر هذه الدراسات؛ هو تسليط مزيد من الأضواء على سياسة الحكومة والأحزاب الاسرائيلية المختلفة اتجاه الأرض العربية والانسان العربي؛ وكيفية استغلالها لطرح مشاريع التسوية السلمية خدمة لأهدافها البعيدة في السيطرة على الأرض العربية وثرواتها. ولا ادعي انه الكتاب الوحيد الذي يبحث في هذا الموضوع؛ أو انه الكتاب الشامل الكافي؛ الا انه محاولة لوضع مشاريع الاستيطان وما تتطلبه من برامج أخرى أمام المواطن العربي؛ ليرى بالوثائق والأرقام والأسماء خطورة الأهداف الصهيونية على مستقبل الانسان العربي في كل أقطاره.

يتضمن هذا الكتاب عدة دراسات مترابطة نشرت خلال عامي ١٩٩٢ ـ ١٩٩٣ في صحيفة الحياة اللندنية؛ وهي دراسات تبحث في قضايا :

ـ الهجرة اليهودية الى فلسطين منذ أواخر القرن التاسع عشر وحتى يومنا هذا.

ـ سياسة الإبعاد الاسرائيلية وتفريغ الأرض العربية من سكانها الأصليين والتي اتبعتها الحكومات والأحزاب الاسرائيلية منذ عام ١٩٤٨.

ـ مشاريع الحكم الذاتي الاداري للفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة؛ وموقف الأحزاب الاسرائيلية منها.

ـ أما البحث الرئيسي والذي يتضمن عدة عناوين؛ وهو سياسة الاستيطان الاسرائيلية في الاراضي المحتلة عام ١٩٦٧؛ فقد تناولت فيه مشاريع الاستيطان في قطاع غزة والقدس؛ والضفة الغربية خاصة بعد بدء المفاوضات في مدريد؛ ومشاريع الاستيطان في هضبة الجولان بالاضافة الى دراسة تناولت سياسة حزب العمل الاستيطانية. ان التسوية السياسية التي تطرح اليوم على طاولة المفاوضات بين الاطراف العربية والاسرائيلية؛ بمشاركة ومباركة اميريكية؛ تفتح الباب على مصراعيه امام صراعات من نوع آخر تمسن جوهر الوجود وجوهر المستقبل والمصير.

عبد معروف.

الفصل الأول

اليهود السوفيات...
في سياق الهجرة العامة الى فلسطين

تعتبر الهجرة اليهودية الى فلسطين، محور البرنامج الصهيوني، ومخططاته في المنطقة العربية منذ أواخر القرن التاسع عشر، وقد أكد ذلك ديفيد بن غوريون في حديث قال فيه «ان الهجرة الى فلسطين هي دم الحياة لاسرائيل، وضمان أمنها ومستقبلها». كما نص البرنامج الذي وضعه قادة الفكرة الصهيونية على ضرورة أن «تظل دولة اسرائيل مفتوحة لهجرة اليهود من جميع البلدان».

اهتمت الحركة الصهيونة وحلفاؤها بواقع اليهود السوفيات ومارست اساليب الضغط والارهاب من اجل أن تسمح السلطات السوفياتية بهجرتهم الى فلسطين، باعتبار أن الاتحاد السوفياتي كان وما زال المصدر الرئيسي للمهاجرين اليهود الى الاراضي المحتلة، وعلى رغم ما كانت تضعه الحكومة السوفياتية، في مراحل مختلفة، من عراقيل وعقبات أمام هذه الهجرة، الا أنها لم تكن تستطيع الصمود في كل المراحل في وجه الضغوطات الصهيونية والامبريالية. وقد كان الاهتمام الصهيوني بواقع اليهود السوفيات لاسباب كثيرة منها:

أولاً: هناك أعداد كبيرة من السوفيات ابناء الطائفة اليهودية، قدر عددهم عام ١٩١٤ بحوالي خمسة ملايين ونصف المليون نسمة، ويقدر عددهم اليوم بحوالي ثلاثة ملايين نسمة، وبذلك فإن الاتحاد السوفياتي يعتبر خزاناً بشرياً لليهود.

ثانياً: ان ابناء الطائفة اليهودية في المجتمعات التي يتواجدون فيها وخصوصاً في الولايات المتحدة يندمجون في مجتمعاتهم ولا يفكرون بالهجرة الى غير وطنهم.

ثالثاً: ان انتصار الثورة البلشفية في روسيا عام ١٩١٧ بقيادة لينين زاد من قلق العصابات الصهيونية على مستقبل اليهود في الاتحاد السوفياتي، خوفا من تأثرهم بالأفكار العلمية والتقدمية وخوفا من الاندماج في مجتمعاتهم، هذا ما جعل قادة الحركة الصهيونية ينشطون مع الدوائر الامبريالية للضغط على موسكو «لضمان حقوق اليهود» في الحرية والهجرة.

ونستطيع القول أن هجرة اليهود السوفيات الى فلسطين والاراضي العربية المحتلة مرت بمراحل مختلفة أهمها:

* بين عامي ١٨٨١ - ١٩١٤

خلال هذه السنوات غادر روسيا القيصرية موجات عديدة من المواطنين الروس من سائر الطوائف منهم من توجه الى أوروبا

والولايات المتحدة، والقليل منهم توجه الى فلسطين، وكانت يومها «جزءا من الامبراطورية العثمانية، ومن الناحية الادارية كانت فلسطين تشمل سنجق القدس، سنجق عكا، ونابلس التابعة لولاية الشام، الى ان لحقت بولاية بيروت عام ١٨٨٣»، وقد نزح الفوج الاول من المهاجرين عام ١٨٨١ بعد مقتل قيصر روسيا اسكندر الثاني، حيث عاشت روسيا ظروفا اقتصادية واجتماعية وامنية قاسية، تفتت خلالها نظام الاقطاع، والغيت القنانة، وتبلورت طبقة برجوازية محلية من التجار والصناعيين، وعملت السلطات القيصرية الجديدة على طرد اليهود الروس من مواقعهم الاقتصادية المرتبطة اساسا بنظام الاقطاع، وشكلت جماعات في روسيا عرفت باسم جماعات «حب فلسطين» و«احباء صهيون»، ثم اتخذت هذه الجماعات اسم (لجنة اوديسا) التي اشرفت على تنفيذ اول هجرة منظمة الى فلسطين، شملت حوالي ثلاثين الف يهودي روسي وروماني. وأدت الاوضاع التي عاشتها روسيا خلال تلك الحقبة الى هجرة عدد من المواطنين بحثاً عن حياة اكثر امنا واستقرارا وكان بين النازحين خلال ١٨٨١ - ١٩١٤ مليون ونصف المليون يهودي؛ وكانت هي الأخطر على أوروبا والعالم بسبب خروجهم الجماعي والعائلي من ارضهم ورغبتهم في الاستقرار والاقامة الدائمة في الدول التي ينزحون اليها، لذلك فقد تحرك الشعب البريطاني سريعا بسبب تدفق المهاجرين الى بريطانيا وطالب بوقفها، وأصدرت الحكومة البريطانية قرارات تضمنت سلسلة من القيود للحد من تدفق النازحين اليهود الى بلادهم، وهذا ما جعل اليهود الروس والشرقيين يتوجهون الى الولايات المتحدة وفلسطين، وكتب قنصل الولايات

المتحدة في فلسطين عام ١٨٨٢ يقول «ان جميع القيود التي وضعها الاتراك على هجرة اليهود لم تفد ولم تصد التيار الجارف، ويبلغ عدد المهاجرين اليهود الذي يستقرون في البلاد (فلسطين) كل عام نحو سبعة آلاف».

وكتب القنصل نفسه عام ١٨٨٥ لوزارة الخارجية في واشنطن يقول: «ان تدفق اليهود من روسيا بمثل هذه الكثرة سوف يقلب الحالة في البلاد بعد سنوات حتى يصبح اليهود هم سكان البلاد لا سكانها الاصليون».

وبقيت الاوضاع على حالها الى أن وقعت الحرب العالمية الاولى، حيث تراجعت الهجرة نسبيا الى فلسطين بسبب سوء الاوضاع الاقتصادية والامنية فيها وبسبب تحولها الى ممر للجيوش المتحاربة. وبانتهاء الحرب العالمية الاولى وهزيمة الامبراطورية العثمانية أمام دول الحلفاء، وسيطرة بريطانيا على الاراضي الفلسطينية، انتهت مرحلة كاملة من مراحل الصراع العربي الصهيوني، وانتهت مرحلة من مراحل الهجرة اليهودية الى فلسطين، اخفقت المنظمات الصهيونية خلالها باقناع يهود روسيا واوروبا الشرقية بالتوجه الى فلسطين كما كانت ترغب، ولم تستطع تعديل موقفهم من الهجرة نحو الولايات المتحدة وبريطانيا.

* ما بين عامي ١٩١٤ ـ ١٩٤٨

بعد السيطرة البريطانية على فلسطين، وانتصار الثورة البلشفية في الاتحاد السوفياتي، وصدور وعد بلفور، بدأت مرحلة جديدة من مراحل هجرة اليهود السوفيات، فالانتداب البريطاني، وتحالفه مع المنظمات الصهيونية ساهم الى حد كبير بتسهيل هذه الهجرة الى فلسطين، وانتصار ثورة اكتوبر الروسية وهرب اليهود من النظام الاشتراكي والتقدمي زاد من جهة أخرى بلجوء اليهود الى فلسطين، فبلغ عدد الذين خرجوا من الاتحاد السوفياتي الى الولايات المتحدة اوائل العشرينات ٢٨٢ الف روسي يهودي، اما الى فلسطين فوصل العدد الى ٦٠ الف مهاجر يهودي وفي ايار ١٩٢١ اصدرت السلطات البريطانية المنتدبة قانونا تسمح فيه بالدخول الى فلسطين كل من اليهود :

- اصحاب رؤوس الاموال التي لا تقل عن ١٠٠٠ جنيه.
- الحرفيون على أن يحملوا مبلغ اقله ١٥٠ جنيها.
- المتسخدمون في المهن الحرة ويحملون مبلغ ٥٠٠ جنيه.
- اشخاص لهم اقارب او اصدقاء في فلسطين.

واصدر الكونغرس الاميركي عام ١٩٢٢ قانونا يحد فيه من الهجرة اليهودية الى الولايات المتحدة، ثم اصدر توصية أخرى تنص على انشاء وطن قومي لليهود في فلسطين جاء فيها : «ان الولايات المتحدة الاميركية تنظر بعين العطف الى تأسيس وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين على انه يفهم جليا انه لن يؤتى بعمل من شأنه

المساس بالحقوق المدنية والدينية للمسيحيين والطوائف غير اليهودية في فلسطين واصدرت السلطات البريطانية المنتدبة في فلسطين قانونا عام ١٩٢٢ يقضي بمنح تأشيره الدخول للاراضي الفلسطينية الى كل يهودي يجلب معه مبلغاً حده الأدنى ٢٥٠٠ دولار، وقال حاييم وايزمن انذاك، «لقد ادى هذا القانون الى تدفق اليهود الى فلسطين، غير أن هؤلاء القادمين لم يكونوا من نمط الرواد، ولم يبد عليهم انهم صهيونيون ولم تكن فلسطين لهم غير بلد آخر يهاجرون اليه».

ومع تصاعد الصدام بين العرب والمهاجرين الصهاينة عام ١٩٣٦، قدمت اللجنة القومية في مدينة حيفا مذكرة الى الحاكم العسكري تطالب فيه، كما أوردت جريدة فلسطين في شهر نيسان ١٩٣٦ :

١ـ وقف الهجرة حالا.
٢ـ سن قانون يمنع تسرب الاراضي.
٣ـ تشكيل حكومة وطنية.
٤ـ فرض قيود مشددة على اليهود تحظر عليهم شراء ارض عربية.

عندها اضطرت السلطات البريطانية الى اصدار ما اطلق عليه الكتاب الابيض الذي حدد السماح بهجرة ٧٥ الف يهودي الى فلسطين خلال خمسة سنوات.

واستمر بذلك تدفق المهاجرين الى فلسطين، واستمرت العصابات الصهيونية ببناء المستعمرات، وتقول المصادر ان اعداد كبيرة من المهاجرين كانت تصل الى فلسطين بطرق سرية عبر موانىء عربية وأجنبية.

وفي أثناء الحرب العالمية الثانية هاجر عدد كبير من اليهود السوفيات واوروبا الشرقية الى اوروبا الغربية، قدر عددهم بـ ١٠٠ الف مهاجر، على رغم ان احوالهم لم تكن تستدعي مثل هذه الهجرة عن اوطانهم. وقال فريدريك مورغان، مدير وكالة غوث اللاجئين في اوروبا آنذاك (ان هؤلاء اليهود تم تهجيرهم من اوروبا الشرقية من قبل الوكالات الصهيونية التي كانت تعمل بدعم من الولايات المتحدة. ويكشف مورغان في كتابه (السلام والحرب) الدور الذي لعبته وكالة غوث اللاجئين في اقامة معسكرات خاصة باليهود لاجل الضغط على بعض الدول لتسهيل عملية تسفيرهم الى فلسطين عبر اراضيها. ويؤكد مورغان ان معظم هؤلاء النازحين اليهود كانت الرغبة لديهم بالهجرة الى الولايات المتحدة وبريطانيا،إلا أن لندن وواشنطن لم تسمحا لهم بذلك، مما ادى الى شحنهم الى فلسطين عام ١٩٤٨.

* ما بين عامي ١٩٤٨ ـ ١٩٦٧

على رغم التسهيلات والمساعدات التي قدمتها السلطات البريطانية لحلفائها الصهاينة من اجل هجرة اليهود الى فلسطين، فإن عددهم لم يتجاوز قبل شهر ايار/مايو ١٩٤٨ سوى ٦٪ من

يهود العالم، الا ان اغتصاب الارض وتشريد سكانها الاصليين فتح ابواب فلسطين واسعة امام تدفق النازحين اليهود. واصدر الكيان الصهيوني قانوناً في ١٩٥٠/٧/٥ ينص على الاتي:

أولاً : كل يهودي له الحق في الهجرة الى فلسطين.

ثانياً: كل يهودي يهبط ارض فلسطين ويبدي رغبة في الاقامة يمنح شهادة الهجرة في اثناء اقامته فيها.

ثالثاً: كل يهودي هاجر الى فلسطين قبل صدور هذا القانون له أن يتمتع بالحقوق التي يتمتع بها اليهودي الذي هاجر قبل هذا التاريخ.

وقد حرّم القانون المذكور هجرة اليهود الذين لا يؤيدون الفكرة الصهيونية وكان القادة الصهاينة يقصدون من وراء هذا القانون نقل اكبر عدد ممكن من يهود العالم الى الاراضي الفلسطينية بعد اغتصابها بسبب حاجتهم للايدي العاملة والمسلحين، ولضرورة بدء العمل على احداث تغير ديمغرافي في هذا البلد. الا أن الهجرة بقيت ضعيفة، ولم تستطع الدعاية الصهيونية التأثير كثيراً على يهود الاتحاد السوفياتي لدفعهم للهجرة الى فلسطين، هذا اضافة الى أن هناك عوامل اقتصادية واجتماعية بدأ يعاني منها الكيان الصهيوني من خلال عجزه على استيعاب المهاجرين أو تأمين السكن والعمل لهم.

مع ذلك فإن الضغوطات استمرت على حكومة موسكو، وكانت قضية هجرة اليهود من الاتحاد السوفياتي في صلب اي محادثات يجريها أي مسؤول غربي أو اميركي مع القيادة السوفياتية، وقال ديفيد بن غوريون لصحيفة نيويورك تايمز شباط ١٩٥٩ «ان النصر النهائي ستضمنه الهجرة اليهودية الى اسرائيل التي يربط مصيرها الى حد كبير بحجم هذه الهجرة وباعداد المهاجرين». وفي اهتمام اكثر بقضية اليهود السوفيات وحاجة الكيان الصهيوني لمزيد من المهاجرين، عقدت المنظمة الصهيونية العالمية اجتماعها الخامس والعشرين بين ١٩٦٠/١٢/٢٧ و ١٩٦١/١/١١، وقد اطلق عليه (مؤتمر الهجرة) وحددت اهدافه الآتي:

- حاجة اسرائيل الى طاقة بشرية.
- الواجب الديني ثم الواجب القومي على كل يهودي في الهجرة الى «اسرائيل».

وعقدت المنظمة الصهيونية العالمية مؤتمرها السادس والعشرين ووجهت من خلاله دعوة الى الاتحاد السوفياتي للاعتراف بحق هجرة السوفيات الى اسرائيل، واستمرت المنظمات الصهيونية والامبريالية العالمية بممارسة ضغوطاتها، وفي معرض تعليقه حول وضع اليهود السوفيات، والضغوطات التي تمارس على موسكو، قال وزير الخارجية السوفياتي السيد كوسجين في ٦٦/١٢/٣ في باريس: «ان اليهود في الاتحاد السوفياتي والذين يرغبون في الالتحاق باقاربهم القاطنين في الخارج، هم احرار بتصرفاتهم، وان الحكومة ستعمل على مساعدتهم».

* ما بين عامي ١٩٦٧ ـ ١٩٨٧

منتصف عام ١٩٦٧، وبعد العدوان الذي قام به الكيان الصهيوني على الدول العربية واحتلاله مساحات واسعة من الارض العربية، كان هذا الكيان في حاجة ايضا لتوسيع حملته واساليبه الهادفة الى دفع المزيد من يهود العالم وخصوصا يهود الاتحاد السوفياتي للهجرة الى فلسطين، وقال بن غوريون (حرب الايام الستة «حرب ٦٧» منحت اسرائيل قوة جديدة لاجتذاب المهاجرين اليهود، وعلى الحكومة ان تحسن استغلال هذه القوة الى اقصى حد، واغراء اكبر عدد ممكن من اليهود بالهجرة الى اسرائيل). أما ليفي اشكول فقال «سوف لا نترك راحة للعالم طالما منع اليهود من الخروج من البلدان التي لا تسمح لهم بالعيش كيهود». وتلك اشارة واضحة لليهود السوفيات والحكومة السوفياتية التي واجهت ضغوطات كبيرة من قبل المنظمات الارهابية الصهيونية والدوائر الامبريالية من اجل هجرة اليهود الى الاراضي العربية المحتلة. الا ان ذلك قوبل بتوتر شديد في العلاقات السوفياتية الاسرائيلية، وبتشديد السلطات السوفياتية اجراءاتها بحق اليهود الذين يرغبون بمغادرة البلاد، في محاولة سوفياتية للضغط من جهتها على الكيان الصهيوني واجباره على الانسحاب من الاراضي التي احتلها خلال حرب الايام الستة. فزادت المنظمات الصهيونية من نشاطاتها، وزادت الامبريالية الاميركية من ضغوطاتها، واثيرت حملة دعائية واعلامية واسعة النطاق ضد الاتحاد السوفياتي، وقدمت العرائض والاحتجاجات للسكرتير العام للامم المتحدة تطالب السلطات السوفياتية بالسماح لليهود بالهجرة.

لكن المصادر تؤكد على أن الهجرة لم تتوقف على رغم كل هذه الاجراءات السوفياتية. وقال شلومو سيفدمن ـ وهو كاتب صهيوني «ادعت الحكومة البولندية انها منعت الهجرة اليهودية الى اسرائيل مجدداً»، اسوة بالدول الاشتراكية الاخرى، استجابة لرغبة الدول العربية (الصديقة)، قد تعثر في بعض هذه الادعاءات على بعض الحقيقة، ذلك ان البلدان العربية رأت في الهجرة عامة ومن بلدان اوروبا الشرقية خاصة استمرارا للحركة الصهيونية التي ولدت في اوروبا الشيوعية وخططت للاستيلاء على فلسطين وانشاء دولة اسرائيل فيها، لكن الحكومة الاسرائيلية والوكالة اليهودية اهتدتا الى اساليب جديدة ساعدت على استقدام اعداد كبيرة من يهود اوروبا الشرقية دون ان يتم الاعلان عن هذه الهجرة او عن الدول التي قدموا منها».

وأعلن ليفي اشكول مرة أخرى في العاشر من شهر حزيران/يونيو ١٩٦٨ (أن قضية الهجرة تشكل المعضلة الرئيسية في اسرائيل، كما ان مصير الحركة الصهيونية يعتمد على مدى نجاحها في اقناع اليهود بالهجرة الى اسرائيل). ومهما كان عدد المهاجرين اليهود الى فلسطين خلال تلك المرحلة، الا انها لم تكن في المستوى الذي يرغبه القادة الصهاينة، فعقد المؤتمر السابع والعشرين للمنظمة الصهيونية العالمية في آب/أغسطس ١٩٦٨ وشملت قرارات المؤتمرين دعوة للاتحاد السوفياتي من اجل:

ا- منح كل يهودي حق الهجرة الى وطن قومه اذا كان يريد.

- منح يهود الاتحاد السوفياتي الحقوق الكاملة نظريا وعمليا للتجمع القومي والديني لكي يستطيعوا المحافظة على حياتهم الثقافية والدينية.
- السماح لليهود السوفيات وممثليهم الدينيين بالاتصال بالمنظمات اليهودية في العالم].

وتبع ذلك المؤتمر الحملة على الاتحاد السوفياتي واتهامه باللاسامية والعنصرية، وقامت المنظمات الارهابية الصهيونية بخطف احدى الطائرات السوفياتية. وبقيت الاوضاع على حالها من التوتر بين موسكو وتل ابيب، فعقد مؤتمر صهيوني خاص بيهود الاتحاد السوفياتي بين ٢٣ ـ ٢٥ شباط/فبراير ١٩٧١ في بروكسل، وكان هدفه لفت الرأي العام نحو مصير اليهود السوفيات وقد تم الاهتمام كثيرا بهذا المؤتمر واحيط بموجه اعلامية بالغة، حيث تضمن:

- الاعتراف لليهود السوفيات بحق العودة الى اسرائيل.
- منح اليهود السوفيات حق العيش وتربية اولادهم وفقاً لتقاليدهم الثقافية والدينية.
- وضع حد لحملة التشنيع ضد الصهيونية والشعب اليهودي لارتباط هذه الحملة باللاسامية.

بلغ المعدل اليومي لعدد تأشيرات الخروج التي منحتها السلطات السوفياتية لليهود الراغبين في الهجرة الى فلسطين مطلع ١٩٧٢ حوالي ١٥٠ تأشيرة، وقال الرئيس برجنيف «ان عدد اليهود السوفيات الذين هاجروا الى اسرائيل يقدر بحوالي ٦٨ الف، وأن

عشرة الاف يهودي من اصل احد عشر الف تقدموا بطلبات للهجرة نالوا تأشيرات خروج وانتقلوا الى اسرائيل». واستقبل العدو ذلك بارتياح على رغم انه لا يلبي كل طموحاتهم لكنه اعتبر بداية مرحلة جديدة من مراحل الهجرة وكان ناحوم غولدمان قال انه «سمع كلاما كثيرا يؤكد ان الاتحاد السوفياتي سيسمح بهجرة يهودية واسعة النطاق الى اسرائيل».

خلال حرب ١٩٧٣ لعب اليهود السوفيات دورا بارزا في الجيش الاسرائيلي، ذلك انهم يتمتعون بكفاءة علمية وتقنية عالية، بعكس اليهود الشرقيين، وقالت الاذاعة الاسرائيلية في معرض تعليقها على أهمية اليهود الروس «ان عددا كبيرا من المهاجرين السوفيات ينضمون فورا الى الجيش الاسرائيلي». وكتبت مجلة «و. إس. نيوز» الاميركية في ١٥ تشرين الاول/اكتوبر «ان اسرائيل انشأت على الاقل فرقتين من اليهود السوفيات الذين هاجروا اليها في العامين الاخيرين واوكلت اليهما مهمات عسكرية بارزة».

مقايضة أميركية

ولم تكن اعداد المهاجرين افضل حالا بالنسبة للصهاينة عام ١٩٧٤، مما جعل الكونغرس الاميركي يعود لممارسة ضغوطاته على حكومة موسكو، وقدم السيناتور الاميركي جاكسون وعدد من أعضاء الكونغرس مشروع تعديل للقانون الذي يعطي الاتحاد السوفياتي مركز الدولة المفضلة في التجارة مع واشنطن، يشترط ابقاء هذا القانون «الامتياز» لقاء تسهيل حكومة الاتحاد السوفياتي هجرة

اليهود من اراضيها، واوردت الصحف الاسرائيلية خلال تلك الايام ان اتفاقا يمكن ان يعقد بين واشنطن وموسكو في هذا الشأن يؤدي الى هجرة ٦٠ الف يهودي سنوياً من الاتحاد السوفياتي، وقالت الصحف ان السيناتور جاكسون سيعدل موقفه اذا تم هذا الاتفاق؛ وهو اتفاق، كما قالت وسائل الاعلام، يتعدى نطاق الهجرة «ذلك انه لم تحدث سابقة لتدخل عادة من هذا النوع في التاريخ الاميركي في سبيل انقاذ اليهود او ارتباطهم باسرائيل». وقالت وزارة الخارجية الصهيونية «ان اسرائيل كانت تفضل بالطبع فتح الابواب بصورة مطلقة امام الهجرة من الاتحاد السوفياتي، وليس لاعداد محدودة (٦٠ الفا) الا ان هذا يعتبر بداية لا بد منها. واستمرت التعليقات على موجة الهجرة هذه، فقال وزير الاستيعاب الصهيوني في صحيفة عال همشمار (١٦ ايلول/سبتمبر ١٩٧٤) حول المناطق التي قدم منها اليهود السوفيات ان ٨٠ في المئة من هذه الهجرة هي من البلدان التي ضمت الى الاتحاد السوفياتي بعد الحرب العالمية الثانية، ومن يهود الجبال الذين حافظوا على انتمائهم الديني وعلى تركيبتهم الاجتماعية، و٢٠ في المئة من روسيا الاصلية (لينينغراد وموسكو). وتقدم كيسنجر عام ١٩٧٤ باقتراح على حكومة الاتحاد السوفياتي يتضمن سماحها بهجرة اليهود من اراضيها الى الاراضي المحتلة مقابل اقامة تعاون تقني بين موسكو وواشنطن، الا ان موسكو اعتبرت ذلك تدخلا في شؤونها الداخلية.

وفي خطوة تعتبر بارزة في ممارسة الضغط الاوروبي على الاتحاد السوفياتي دعت هذه الدول لعقد مؤتمر لها في مدينة هلسنكي عام ١٩٧٦ ودعت الاتحاد السوفياتي لحضور هذا المؤتمر

عشرة الاف يهودي من اصل احد عشر الف تقدموا بطلبات للهجرة نالوا تأشيرات خروج وانتقلوا الى اسرائيل». واستقبل العدو ذلك بارتياح على رغم انه لا يلبي كل طموحاتهم لكنه اعتبر بداية مرحلة جديدة من مراحل الهجرة وكان ناحوم غولدمان قال انه «سمع كلاما كثيرا يؤكد ان الاتحاد السوفياتي سيسمح بهجرة يهودية واسعة النطاق الى اسرائيل».

خلال حرب ١٩٧٣ لعب اليهود السوفيات دورا بارزا في الجيش الاسرائيلي، ذلك انهم يتمتعون بكفاءة علمية وتقنية عالية، بعكس اليهود الشرقيين، وقالت الاذاعة الاسرائيلية في معرض تعليقها على أهمية اليهود الروس «ان عددا كبيرا من المهاجرين السوفيات ينضمون فورا الى الجيش الاسرائيلي». وكتبت مجلة «و. إس. نيوز» الاميركية في ١٥ تشرين الاول/اكتوبر «ان اسرائيل انشأت على الاقل فرقتين من اليهود السوفيات الذين هاجروا اليها في العامين الاخيرين واوكلت اليهما مهمات عسكرية بارزة».

مقايضة أميركية

ولم تكن اعداد المهاجرين افضل حالا بالنسبة للصهاينة عام ١٩٧٤، مما جعل الكونغرس الاميركي يعود لممارسة ضغوطاته على حكومة موسكو، وقدم السيناتور الاميركي جاكسون وعدد من أعضاء الكونغرس مشروع تعديل للقانون الذي يعطي الاتحاد السوفياتي مركز الدولة المفضلة في التجارة مع واشنطن، يشترط ابقاء هذا القانون «الامتياز» لقاء تسهيل حكومة الاتحاد السوفياتي هجرة

اليهود من اراضيها، واوردت الصحف الاسرائيلية خلال تلك الايام ان اتفاقا يمكن ان يعقد بين واشنطن وموسكو في هذا الشأن يؤدي الى هجرة ٦٠ الف يهودي سنوياً من الاتحاد السوفياتي، وقالت الصحف ان السيناتور جاكسون سيعدل موقفه اذا تم هذا الاتفاق؛ وهو اتفاق، كما قالت وسائل الاعلام، يتعدى نطاق الهجرة «ذلك انه لم تحدث سابقة لتدخل عادة من هذا النوع في التاريخ الاميركي في سبيل انقاذ اليهود او ارتباطهم باسرائيل». وقالت وزارة الخارجية الصهيونية «ان اسرائيل كانت تفضل بالطبع فتح الابواب بصورة مطلقة امام الهجرة من الاتحاد السوفياتي، وليس لاعداد محدودة (٦٠ الفا) الا ان هذا يعتبر بداية لا بد منها. واستمرت التعليقات على موجة الهجرة هذه، فقال وزير الاستيعاب الصهيوني في صحيفة عال همشمار (١٦ ايلول/سبتمبر ١٩٧٤) حول المناطق التي قدم منها اليهود السوفيات ان ٨٠ في المئة من هذه الهجرة هي من البلدان التي ضمت الى الاتحاد السوفياتي بعد الحرب العالمية الثانية، ومن يهود الجبال الذين حافظوا على انتمائهم الديني وعلى تركيبتهم الاجتماعية، و٢٠ في المئة من روسيا الاصلية (ليننغراد وموسكو). وتقدم كيسنجر عام ١٩٧٤ باقتراح على حكومة الاتحاد السوفياتي يتضمن سماحها بهجرة اليهود من اراضيها الى الاراضي المحتلة مقابل اقامة تعاون تقني بين موسكو وواشنطن، الا ان موسكو اعتبرت ذلك تدخلا في شؤونها الداخلية.

وفي خطوة تعتبر بارزة في ممارسة الضغط الاوروبي على الاتحاد السوفياتي دعت هذه الدول لعقد مؤتمر لها في مدينة هلسنكي عام ١٩٧٦ ودعت الاتحاد السوفياتي لحضور هذا المؤتمر

حيث وقع المؤتمرون اتفاقا يقضي يمنح «الانسان حقوقه في المغادرة والعودة الى وطنه» وكان المقصود من ذلك واضحاً.

شهدت سنة ١٩٧٦ تراجعا في حركة الهجرة اليهودية الى فلسطين، وكتب الدكتور ناحوم غولدمان رئيس المجلس اليهودي العالمي، في نيسان/ابريل ١٩٧٦ ان ٦٠ في المئة من اليهود الحاصلين على تأشيرة خروج من الاتحاد السوفياتي، يتوجهون الى دول أخرى غير الكيان الصهيوني. وكتب مناحيم غسيسل في صحيفة عال همشمار «ان سنة ١٩٧٦ كانت قاسية بالنسبة لحركة الهجرة من الاتحاد السوفياتي بسبب القيود التي فرضتها السلطات هناك، وقد سمح لنحو ١٤٠٠٠ يهودي بمغادرة الاتحاد السوفياتي مقابل ١٣٢٢٠ مهاجراً عام ١٩٧٥ اي بزيادة ٦ في المئة فقط (مجلة الدستور ١٩٧٧/١١/١٣).

خلال عام ١٩٧٦ عقد المؤتمر العالمي الثاني حول (اليهود السوفيات)، ودعا حكومة موسكو الى احترام دستورها، وان تفي بالتزاماتها الدولية بما في ذلك بيان هلسنكي، وان تعترف وتحترم حق اليهود بالذهاب الى اسرائيل.

لم تتوقف هجرة اليهود السوفيات الى الاراضي العربية المحتلة خلال السنوات المتلاحقة، كانت تتزايد حينا، وتنخفض حينا آخر، الى أن وصلت الى الذروة عام ١٩٧٩ حيث غادر الاتحاد السوفياتي حوالي ٥١٥٠٠ مهاجر يهودي وصل منهم الى فلسطين حوالي ٣٠٠ر١٧ مهاجر. وعادت ارقام المهاجرين السوفيات الى الانخفاض

بشكل تدريجي الى أن وصلت عام ١٩٨٦ الى حوالي ٩٠٤ نازح. وصل منهم الى فلسطين ٢٠١ نازح، وارتفع العدد مع سياسة البيريسترويكا التي أعلنها الرئيس السوفياتي مخائيل غورباتشوف خلال السنوات الأربع الاخيرة فبلغ عدد المهاجرين اليهود من الاتحاد السوفياتي عام ١٩٨٧ حوالي ١٨٥٥ مهاجرا وصل منه الى الاراضي العربية المحتلة ٢٠٧ مهاجرين. وبدأت المنظمات اليهودية في الاتحاد السوفياتي تستعيد نشاطها خصوصا بعد أن أعيد اندريه زخاروف من منفاه في جوركي، واطلق سراح يوسف بيجون ومئات غيره من المنشقين اليهود الذين بدأوا ينظمون التظاهرات والاحتجاجات في موسكو، وبدأت ايضا اعداد المهاجرين تتصاعد بصورة خطيرة.

* الهجرة بعد العام ١٩٨٧

استغلت القيادة الصهيونية، موجة التغيير في السياسة الداخلية والخارجية السوفياتية، وحققت الكثير من اهدافها في ميادين مختلفة، واذا كان الكيان الصهيوني، اكثر ما يهدف من الاتحاد السوفياتي هو السماح لابناء الطائفة اليهودية بالهجرة الى هذا الكيان، فان الدوائر الصهيونية والامبريالية نشطت خلال هذه السنوات لتنظيم تدفق المهاجرين اليهود، الذين سمح لهم الاتحاد السوفياتي بالخروج من أراضيه دون أية عراقيل، والذين كانوا بأعداد لم تشهدها السنوات الماضية، وقد وصل منهم الكثير الى الاراضي المحتلة، فمن بين ٨١٥٥ يهوديا غادروا الاتحاد السوفياتي عام ١٩٨٧ وصل منهم ٢٧٢ مهاجرا الى اسرائيل، ومن ١٨٩٦١

يهوديا غادروا الاتحاد السوفياتي سنة ١٩٨٨ لم يصل منهم الى اسرائيل سوى ٢١٧٣ يهوديا.

ووصل عدد اليهود الذي غادروا الاتحاد السوفياتي عام ١٩٨٩ الى ١٧٠٠٠ يهودي وصل منهم الى الاراضي المحتلة ١٣٠٠٠ يهودي وقد تصاعدت وتيرة هذه الهجرة أوائل هذا العام بشكل خطير، فوصل الى الاراضي الفلسطينية حوالي ٣٣٠٠٠ مهاجر يهودي خلال الاشهر الثلاثة الاولى من هذا العام. وقد اخذ ذلك الكثير من الاهتمام سوفياتيا، خصوصا بعد ان فتحت السياسة السوفياتية الجديدة الابواب مشرعة امام هذه الهجرة وباعداد غير محددة، مما سيؤدي حسب الاحصاءات الى رفع عدد سكان الكيان الصهيوني الى ٤ر٥ ملايين نسمة خلال العام ١٩٩٣ ولا شك أن في ذلك اساءة للعلاقات السوفياتية العربية ومهما تكن المبررات السوفياتية لتلك السياسة الجديدة اتجاه هجرة اليهود السوفيات ومهما تكن النتائج التي ستجنيها حكومة موسكو من ورائها، الا ان موجة الهجرة الجديدة هذه وبهذا الحجم، ستعطي الكيان الصهيوني مزيدا من القوة هو اليوم في حاجة اليها بعد تصاعد الانتفاضة واستمرار المواجهة داخل الارض المحتلة، وستساهم هذه الهجرة في محاصرة الانتفاضة الشعبية الفلسطينية، وستكون ضربة قاسية من الخلف الى اولئك الذين ينتظرون الدعم والمساندة لحقهم في الحرية، وتدفق المهاجرين اليهود من الاتحاد السوفياتي سيقود حتماً، عاجلا أم اجلا الى عمليات طرد جماعية للشعب العربي الفلسطيني في مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة من أرض فلسطين، والى عمليات احتلال واغتصاب صهيوني لاراضي عربية جديدة في لبنان وغير لبنان،

وقال موشي ديان عام ١٩٧٣ «نملك القوة العسكرية وطاقات بشرية تتيح لنا بفضل الهجرة اليهودية من الاتحاد السوفياتي ان نقيم في اي مكان، كما ان سيطرتنا على الاراضي العربية تمكننا من تحقيق المطامح التاريخية للصهيونية والحلم العزيز الذي يراود الامة اليهودية منذ اجيال، وهو الاقامة في ارض اسرائيل كلها». وكان اسحق شامير نوّه بهذا الموضوع بكلام صريح قال فيه لصحيفة عال همشمار في ١٩٩٠/١/١٧ «من اجل هجرة كبرى هناك ضرورة لاسرائيل كبرى» وهذا ينذر بمخاطر عديدة وكبيرة تهدد امن الامة العربية، بعد الهجرة اليهودية الجديدة وهي وان كانت لم تنقطع في اية مرحلة، الا انها اليوم تأخذ ابعادا خطيرة على مستقبل المنطقة، ومسقبل الامة العربية كلها، مع سياسة التراجعات التي بدأت تشهدها الساحة الفلسطينية والساحتان العربية والدولية.

جدول يبين عدد المستوطنين من المهاجرين الجدد في بعض مستوطنات الضفة الغربية خلال عام ١٩٨٩(١)

المستوطنة	عدد المستوطنين من المهاجرين الجدد	الموقع
اريئيل	٤٢	المنطقة الشمالية ـ نابلس
آلون مورية	٠	المرتفعات الشمالية ـ نابلس
آلون شفوت	٠	المرتفعات الجنوبية والوسطى ـ بيت لحم.
الفيه منشين	٥	المرتفعات الشمالية ـ طولكرم
الكنا	١١	المرتفعات الشمالية ـ طولكرم

(١) ـ أبو حسن، نافذ: الاستيطان استيعاب الهجرة اليهودية الى فلسطين. صامد الاقتصادي ٩ ـ ت١ ـ ١٩٩٢.

المستوطنة	عدد المستوطنين من المهاجرين الجدد	الموقع
افرات	٢٤	المرتفعات الجنوبية والوسطى ـ بيت لحم.
بيت ايل _ أ ـ	٢	المرتفعات الجنوبية والوسطى ـ رام الله
بيت ايل ـ ب ـ	١	المرتفعات الجنوبية والوسطى ـ رام الله
كفار عتسيون	٠	المرتفعات الجنوبية والوسطى ـ بيت لحم
معاليه افرايم	٠	السفوح الشرقية ـ شفا الاغوار
معاليه عاموس	٠	المرتفعات الجنوبية والوسطى ـ الخليل
معاليه شومرون	٠	المرتفعات الشمالية ـ طولكرم
متسبية شاليم	٠	منطقة الاغوار ـ قرب عين جدي
متتباهو	٢	المرتفعات الجنوبية والوسطى ـ رام الله
ناحل معالية بنو	٠	المرتفعات الجنوبية والوسطى ـ رام الله
عمنوئيل	٤	المرتفعات الشمالية ـ نابلس
عوفرا	١	المرتفعات الجنوبية والوسطى ـ رام الله
كدوميم	٠	المرتفعات الشمالية ـ نابلس
كليا	٢	المرتفعات الشمالية ـ نابلس
كريات اربع	١٨	المرتفعات الجنوبية ـ الخليل
كرني شومرون	٧	المرتفعات الشمالية ـ طولكرم
شافي شومرون	٠	المرتفعات الشمالية ـ طولكرم
شيلو	١	المرتفعات الجنوبية والوسطى ـ رام الله
تكواع	٢	المرتفعات الجنوبية والوسطى ـ بيت لحم
المجموع	١٣٢	

مواقف سوفياتية

لم يكن هناك مواقف سوفياتية ثابتة وراسخة من مسالة هجرة اليهود من اراضيها نحو الغرب او نحو الاراضي الفلسطينية، وكانت هذه المواقف والاجراءات المتخذة تتصلب حينا وتتراجع حينا؛ دون أن تضع موسكو برنامجا محددا، لوقف هذه الهجرة نهائيا، وكانت تخضع لمسار السياسة الخارجية السوفياتية، وتطورها مع واشنطن ضمن حلقة الصراع او الوفاق الدولي. وكان لوزارة الخارجية السوفياتية وقادة الاتحاد السوفياتي العديد من المواقف حول هذه القضية ففي حديث لكوسيجين في العاصمة الفرنسية باريس عام ١٩٦٦ قال: «اما في ما يتعلق بلم شمل العائلات، اذا كان افراد بعض العائلات يريدون أن يلموا الشمل، او اذا كانت هناك بعض العائلات تريد أن تغادر الاتحاد السوفياتي، فاننا لنرحب ان يفعلوا ذلك، وما من مشكلة هنا».

وشهدت العلاقات السوفياتية مع الكيان الصهيوني توترا ملحوظاً بعد حرب ١٩٦٧، وادى ذلك الى تشديد الاجراءات والقوانين السوفياتية اتجاه المتقدمين بطلبات هجرة من اليهود، وقد اثار ذلك موجة عارمة، من الغضب الصهيوني والامبريالي العالمي وردت حكومة موسكو على تلك الحملة ببيانات ومهرجانات وندوات وحشد كل الامكانيات السياسية والاعلامية والفكرية للرد على اكاذيب الصهاينة، ونشطت القيادة السوفياتية في طباعة المنشورات والكتب والدراسات التي تفضح الصهيونية في معظم اللغات، وتوزيعها على

اقطار العالم، وشددت الدراسات والكتب على كشف الفكرة الرجعية والاستعمارية الصهيونية وزادت السلطات السوفياتية من عقوباتها إتجاه مقدمي طلبات الهجرة، ورفضت عشرات الالوف، وكان بين اصحابها اناتولي ستشارنسكي ، الذي حكم عليه عام ١٩٧٧ بالسجن ٧ سنوات، و٥ سنوات اشغال شاقة، والمعروف ان ستشارنسكي هو المتحدث باسم الحركة المؤيدة للهجرة، الا ان ذلك وبسبب الضغوطات المختلفة لم يوقف الهجرة، ولم يوصد ابوابها نهائيا.

لقد استعملت موسكو قضية هجرة اليهود كقضية تجارية يمكن التبادل بها بقضايا اخرى مع واشنطن، ذكرت مجلة الاكسبرس عام ١٩٧٩ ان الرئيس برجنيف وافق على اطلاق سراح سجينين يهوديين في غاية الاهمية هما ادوار كوزنتسون ومارك ديمزهتز المحكومان بالاعدام مقابل توقيع الرئيس كارتر على اتفاق سالت ٢.

ولا شك في ان «البيريسترويكا» التي قادها الرئيس غورباتشوف هي التي ادت للهجرة الجديدة لليهود السوفيات الى الاراضي المحتلة، والتي قلبت الكثير في سياسة الاتحاد السوفياتي الداخلية والخارجية، وهي اليوم تعمل لاثبات (حسن نية) إتجاه الوفاق الدولي الذي يسعى اليه. وعلى رغم حالة الفتور في العلاقات العربية السوفياتية، الا ان موسكو لم تتوقف عن دعوة العرب لمناقشتها في هذه القضية والدعوة لمنع المهاجرين اليهود من الاستيطان في الاراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧، وكان للسيد بولي فوردتسوف، النائب الأول لوزير الخارجية السوفياتية، موقف

واضح من قضية الهجرة اليهودية فقال «ان بلاده لن توقف الهجرة، وان الضغط يجب ان ينصب على اسرائيل لمنعها من توطين المهاجرين حيث يجب أن لا يوطنوا» اضاف «على رغم ان المهاجرين هم من اصل سوفياتي، فان حكومته لا تستطيع القيام باي شيء في هذا الشأن».

وقال مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الاوسط في الحكومة السوفياتية «ان السلطات السوفياتية لا يمكنها ان تحقق مع مواطنيها في شان وجهتهم قبل السماح لهم بمغادرة الاتحاد السوفياتي».

اما الكسندر رومانيكو (الاستاذ الباحث في قسم الفلسفة في جامعة لينينغراد ورئيس الجبهة المعادية للصهيونية)، فقد قال في حديث لمجلة الشراع البيروتية في عددها رقم ٣٥٣ عام ١٩٨٨ «هناك خدمة إجبارية في اسرائيل للرجال والنساء، واليهود السوفيات سابقا والذين يهاجرون الى اسرائيل سيخدمون في القوات المسلحة الاسرائيلية عاجلا ام آجلا».

وفي مواقف اخرى للقيادة السوفياتية حول التدفق الاخير لليهود السوفيات نحو الاراضي الفلسطينية المحتلة، فانها لم تقف ضد مبدأ الهجرة، بل الغت كل القيود التي من شأنها اعاقة هذه الهجرة، لكن هذه القيادة كما ذكرنا تقف ضد توطين هؤلاء المهاجرين في الاراضي العربية التي احتلت بعد عام ١٩٦٧، هذا

الموقف ايضا جاء في بيان صادر عن وزارة الخارجية السوفياتية في العاشر من شباط/فبراير ١٩٩٠، وحدده ايضا نائب وزير الخارجية السوفياتية حيث قال (نعتقد ان قيادة اسرائيل يجب ان تمنع اسكان المهاجرين في الاراضي العربية المحتلة، ولا أرى حلا لهذه القضية).

مهما كانت المواقف السوفياتية الرسمية منها وغير الرسمية فهي موجهة من قبل منهجية السياسة السوفياتية التي كانت تخضع لعدة عوامل:

- سياسة الوفاق والصراع الدولي التي كانت تحكم العلاقات السوفياتية الاميركية حيث كانت مسالة وضع اليهود داخل الاتحاد السوفياتي في صلب المحادثات الاميركية - السوفياتية، وكان توتر العلاقات بين الطرفين عكس نفسه اجراءات حاسمة وتشديدا على هذه الهجرة على رغم عدم توقفها في اية مرحلة من المراحل.

- العلاقات السوفياتية - العربية، وقد لوحظ أن موسكو كانت تشدد من اجراءاتها ضد هجرة اليهود بمقدار تطور علاقتها مع الانظمة العربية وقربها من قضايا الجماهير العربية، وكانت تشعر خلال تلك المراحل ان هجرة اليهود الى فلسطين تهدد امن المنطقة وتخل بموازين القوى بين العرب والكيان الصهيوني وتعرقل عملية السلام. وليس ذلك كلاما مطلقا، ذلك ان عنصر الحفاظ على العلاقات الطيبة مع العرب لم يكن بالاهمية القصوى دائما في مسالة تحديد موقف سوفياتي ثابت من قضية الهجرة.

بيروت شباط ١٩٩٠

الفصل الثاني

سياسة الإبعاد الاسرائيلية

لم تكن عملية إبعاد ٤١٨ فلسطينياً من الاراضي المحتلة، سوى واحدة من سياسة اسرائيلية شاملة مورست منذ ما قبل تأسيس الدولة العبرية العام ١٩٤٨ على ايدي العصابات الصهيونية التي انتشرت في فلسطين اواخر القرن التاسع عشر. وقامت السلطات الاسرائيلية بتشريع هذه الإجراءات التي مورست ضد المواطنين الفلسطينيين بشكل جماعي وفردي بعد عام ١٩٤٨ ضمن أهداف كانت تسعى هذه السلطات الى تحقيقها من وراء هذا الإبعاد. فقد شعرت الحركة الصهيونية، وبعد وضع برنامجها ومخططها الرامي الى انشاء كيانها فوق ارض فلسطين والاراضي العربية المجاورة، ان هذه الأرض لا يمكن ان تتسع للعرب الفلسطينيين ولملايين اليهود القادمين من دول العالم. وأساس سياسة الطرد والتهجير، التي بدات بشكل جماعي في حق الفلسطينيين، هو الصراع الديموغرافي بين هؤلاء المواطنين والمهاجرين اليهود. هكذا اصبح طرد الفلسطينيين من ارضهم بكافة الاشكال هو الهدف البارز الذي سعت اليه الحركة الصهيونية بكل احزابها. فحول أبعاد وترحيل الفلسطينيين الى خارج وطنهم كتب تيودور هرتزل مؤسس الحركة الصهيونية في يومياته عام ١٨٩٥: «سوف نحاول اخراج السكان المعدمين عبر الحدود بتأمين مجالات الإستخدام لهم في البلدان المجاورة، على أن نسد امامهم كل مجال للعمل في بلادنا»، وأضاف مخاطباً اليهود «تجدون سعادتكم صعبة في وجود السكان غير اليهود في فلسطين».

وكثرت بعد هرتزل الاصوات الصهيونية الداعية الى ترحيل الفلسطينيين من ديارهم، وقدّم بعض قادة الحركة الصهيونية في تلك السنوات المبكرة من تاريخ الصراع مشاريع مختلفة لترحيل الفلسطينيين الى البلاد العربية المجاورة.

وحول ما كانت تقوم به الأحزاب الصهيونية من تحريض في هذا السبيل ذكر موشيه منوحين عازف الكمان الشهير« انهم (اي الحركة الصهيونية) قد طبعوا في قلوبنا الفتنة بالتردد المتواصل ان ارض الوطن يجب ان تصبح مطهرة من الاجانب، نظيفة من الأغبار».

ويسرائيل زانغويل، وهو كاتب انغلو ـ يهودي بارز ومروج لفكر ترحيل الفلسطينيين عن بلادهم، كما كان ايضاً احد مساعدي هرتزل واكثرهم تعصباً للحركة الصهيونية، قال بعد زيارته لفلسطين عام ١٨٩٧ « لا بد من ان نعد انفسنا لإخراج العرب من هذه البلاد».

وأضاف «ان اخراج العرب امر لا بد منه لإسكان وتوطين اليهود القادمين من اوروبا لذلك لا بد من ان نسعى الى إقناع العرب بالهجرة الجماعية الى البلاد المجاورة».

وكانت الممارسات الإرهابية والعمليات العدوانية ضد المواطنين العرب التي كانت تقوم بها العصابات الصهيونية لإجبار العرب على ترك قراهم وممتلكاتهم، خلال فترة الإنتداب البريطاني على فلسطين وتزايد موجات الهجرة اليهودية اليها، تؤكد ان سياسة ترحيل العرب عن فلسطين اصبحت سياسة تسعى الى تحقيقها كافة الأحزاب

الصهيونية، واصبحت جزءاً من العقيدة الصهيونية التي يؤمن بها المهاجرون اليهود الذين قدموا الى فلسطين. وبذلك فإن عمليات الطرد والتهجير والابعاد ضد الفلسطينيين، بدأت قبل قيام الكيان الإسرائيلي عام ١٩٤٨ من خلال التنسيق المباشر بين السلطات البريطانية والأحزاب الصهيونية. وتذكر المعلومات ان سلطات الإنتداب كانت كثيراً ما تساهم بشكل مباشر في التضييق على السكان العرب لدفعهم الى الهجرة وترك بلادهم، من خلال نسف منازلهم ومصادرة ممتلكاتهم ومساعدة اليهود في بناء المستوطنات. وفي برنامج بثته الاذاعة البريطانية عام ١٩٦٤ تخليداً لذكرى حاييم وايزمن ذكرت الاذاعة ان اللورد بوثبي، وهو احد المقربين لوايزمن قال ان «تصريح بلفور الأصلي عام ١٩١٧ تضمن نصوص احكام تقضي بترحيل العرب الى امكنة اخرى». وتشير الارقام الى ان معظم القرى العربية التي تم تدميرها اثناء فترة الانتداب تقع شمال فلسطين، «وبلغ مجموع القرى العربية التي اندثرت خلال تلك الفترة ٦٠ قرية». كما ان اهم المناطق التي شهدت طرد المواطنين العرب من قراهم اثناء الانتداب البريطاني هي شمال فلسطين ومناطقها الساحلية ومنطقة مرج بن عامر.

وفي حرب ١٩٤٨، حين سيطرت العصابات الصهيونية على مناطق واسعة من ارض فلسطين، وتم طرد عدد كبير من سكانها الاصليين، وابعادهم الى لبنان وسوريا والأردن ومصر، استعملت الأحزاب الصهيونية المسلحة الأساليب الإجرامية في محاولة لتصفية العرب واجبارهم على الرحيل عن بلادهم. وقد ذكر الوسيط الدولي الكونت برنادوت في تقريره المنشور قبل اغتياله بقليل «ان نزوح العرب الفلسطينيين جاء نتيجة للرعب الذي خلفه القتال الدائر في

مجتمعاتهم، وان كل السكان العرب تقريباً هربوا او طردوا من المنطقة الواقعة تحت الإحتلال اليهودي».

واتبع الصهاينة أساليب الحرب النفسية الى جانب جرائمهم لإجبار العرب على ترك فلسطين، إذ كانت سيارات «الهاغاناه» المزودة مكبرات الصوت تسير في الشوارع مهددة المواطنين الفلسطينيين. وعندما انتشر الرعب مجتاحاً جميع الأحياء العربية، كان لا بد للسكان من الرحيل، خصوصاً عندما لم يجدوا رادعاً للجرائم واعمال العنف التي اجتاحت مناطقهم.

بعد عام ١٩٤٨ بدأت سلطات الإحتلال والقيادة السياسية والعسكرية الاسرائيلية مناقشة مشاريع مختلفة لترحيل الفلسطينيين بشكل جماعي وفردي. وكانت هذه القيادة تستغل كل ذريعة لطرد آلاف الفلسطينيين من ديارهم. وهذا ما حدث فعلاً خلال حرب ١٩٥٦ إذ قامت السلطات الاسرائيلية وعبر اساليبها المختلفة بطرد آلاف المواطنين نحو مصر والاردن. وأدى الارهاب الاسرائيلي وممارساته العدوانية خلال حرب ١٩٦٧ الى نزوح عدد كبير من المواطنين العرب نحو الأردن ومصر ودول الخليج العربي، وبلغ مجموع ما خرج من الضفة الغربية وقطاع غزة اكثر من ١٩٤ الف نسمة.

وبذلك تعتبر ١٩٤٨ و١٩٥٦ و١٩٦٧ سنوات النزوح والإبعاد الأساسية في تاريخ الصراع العربي ـ الاسرائيلي. واستمرت سياسة الاقتلاع والابعاد القسري للمواطنين العرب من الضفة والقطاع منذ العام ١٩٦٧ حتى يومنا هذا، وان اتخذ طابعاً فردياً لأسباب مختلفة اهمها سياسي، إذ شرعت سلطات الاحتلال منذ الأيام الاولى

لاحتلالها لما تبقى من ارض فلسطين، في تطبيق سياستها الرامية الى تفريغ الارض من السكان وتهويدها بشكل نهائي.

احد أوجه هذه السياسة كان طرد المواطنين العرب من الضفة والقطاع او نقلهم من اماكن سكنهم، وشمل ذلك طرد المثقفين والشخصيات النقابية والمهنية والاجتماعية والدينية.

وجاءت سياسة الإبعاد الفردي هذه، والتي تزايدت بعد عام ١٩٦٧، تطبيقاً لسياسة اسرائيل القديمة ـ الجديدة القاضية بضرورة اجبار العرب على ترك منازلهم وتوطين المهاجرين اليهود بدلاً منهم، وتطبيقاً ايضاً لسياستها في ابعاد الشخصيات الوطنية الفلسطينية عن الأراضي المحتلة لما لها من دور مهم في تحريض الجماهير الفلسطينية في محاولة لإعاقة دور هذه القيادات في بناء حالة شعبية واسعة معادية للإحتلال. وذكرت صحيفة «القدس» بتاريخ ١٩٨١/١٠/٣٠ ان عدد المبعدين بلغ حتى تشرين الاول ١٩٨١ حوالي ٢٠١٥ مبعداً، إضافة الى طرد ٣٠٠ الف فلسطيني اثناء عدوان ١٩٦٧.

ويذكر ان سلطات الاحتلال قامت بعد عام ١٩٦٧ بإبعاد ٢٠ رجلا و٥٧ سيدة وطفلا من قطاع غزة الى مصر عبر قناة السويس بالإتفاق مع هيئة الرقابة الدولية. وفي شهر تموز (يوليو) ١٩٦٩ ابعدت سلطات الاحتلال تسع شخصيات فلسطينية من غزة الى صحراء سيناء بتهمة التحريض ضد الاحتلال، وكان من بين المبعدين ابراهيم ابوشة، حيدر عبد الشافي، فيصل الحسيني، ومحمد يوسف نجم. ثم قامت سلطات الاحتلال في اوقات مختلفة بإبعاد عدد آخر

من الفلسطينيين عرف منهم الشيخ عبد الحميد السائح الرئيس الحالي للمجلس الوطني الفلسطيني، الى جانب شخصيات اجتماعية وسياسية ونقابية اخرى.

وبعد تشكيل الجبهة الوطنية الفلسطينية داخل الأرض المحتلة عام ١٩٧٣، والتي أظهرت دعمها لمنظمة التحرير الفلسطينية، وبعد نشاطات وطنية عدة مناهضة للإحتلال، قامت اسرائيل بطرد عدد من المقربين من هذه الجبهة وعلى رأسهم رئيس بلدية البيرة عبد الجواد صالح وعبد المحسن ابو ميزر.

وتؤكد المعلومات ان السلطات الاسرائيلية لم تتراجع ابداً عن اي قرار ابعاد بحق المواطنين الفلسطينيين الا في الحالات النادرة، إذ اعادت ما مجموعه واحد في المئة فقط من الذين اتخذ بحقهم قرار ابعاد.

عدد المبعدين عن الضفة وقطاع غزة	
١٩٦٧	٥ مبعدين + الترحيل الجماعي
١٩٦٨	٦٩ مبعداً
١٩٦٩	٢٢٣ مبعداً+ الترحيل الجماعي
١٩٧٠	٤٠٦ مبعدين
١٩٧١	٣٠٦ مبعدين
١٩٧٢	٩١ مبعداً
١٩٧٣	١٠ مبعدين
١٩٧٤	١١ مبعداً
١٩٧٥	٣١ مبعداً
١٩٧٦	مبعدان اثنان
١٩٧٧	مبعدان اثنان
١٩٧٨	مبعدان اثنان
الجموع: ١١٥١ مبعداً، وبلغ عدد المبعدين بين ١٩٧٨ و ١٩٨٥ حوالي ٨٥٠ مبعداً	

اتخذت سياسة الابعاد الاسرائيلية بحق المواطنين الفلسطينيين مساراً خطيراً بعد انفجار الانتفاضة الشعبية الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة؛ حيث تزايدت عمليات الطرد التعسفي وملاحقة الشخصيات الوطنية. وسعت اسرائيل من خلال ابعاد هذه الشخصيات الى محاصرة الانتفاضة وضربها، وشهدت السنوات الخمس الاولى من عمر الانتفاضة عمليات ابعاد كثيرة بحق عدد من المواطنين الفلسطينيين ممن يشتبه بقيامهم بنشاطات معادية للإحتلال، وكان آخر هذه العمليات طرد الـ ٤١٨ فلسطينياً الى جنوب لبنان. وفي حديث لعضو الكنيست الاسرائيلي استاذ القانون آمون روبنشتاين لصحيفة «هآرتس» في ١٩٨٨/٩/٤ قال تعليقاً على عمليات الابعاد، «ان اعمال الطرد لا تردع، ذلك لأننا لا نتعاطى مع محرضين افراد، بل مع انتفاضة شعبية واسعة، فإذا قطع غصن ينبت مكانه عشرة». في هذا التصريح وفي غيره من التصريحات اشارة الى ان سياسة الابعاد الفردية لم تكن كافية لوضع حد للإنتفاضة والصراع الديموغرافي الذي لم يتوقف منذ ما قبل انشاء الكيان الاسرائيلي. وهذه اشارة الى ان اسرائيل كانت ولا تزال تستعد لتطبيق سياسة ما اطلق عليه «الترانسفير» اي الترحيل الجماعي للفلسطينيين الى البلاد العربية المجاورة، خصوصاً ان ذلك يترافق مع استمرار تدفق اليهود من بلدان مختلفة من العالم الى ارض فلسطين وبخاصة من جمهوريات الاتحاد السوفياتي السابق.

كانت سياسة الطرد والإبعاد للمواطنين الفلسطينيين الى خارج وطنهم من اقسى الاجراءات والممارسات التي قامت بها سلطات الاحتلال ولا تزال، وهي ترتكز على الحكمين ١٠٨ و١١٢ من انظمة الطوارىء في عهد الانتداب البريطاني لعام ١٩٤٥ وجاء فيهما ان

«لوزير الدفاع والحاكم العسكري حق طرد اي شخص من البلاد او منعه من الدخول اليها ان وجد خارجها». وتقوم السلطات الاسرائيلية اليوم بتنفيذ هذه الأحكام بأبشع صورها إذ لوزير الدفاع والحاكم العسكري والسلطات المدنية والعسكرية حق نفي اي شخص فلسطيني «اذا كان ذلك ضرورياً ومؤاتياً للحفاظ على السلامة العامة والنظام العام او لقمع الانتفاضة واعمال الشغب».

وتنص المادة ١١٢ ايضاً من قانون الانتداب البريطاني والذي تطبقه السلطات الاسرائيلية اليوم ان «المرء الذي هو عرضة للابعاد يمكن ان يوضع رهن الإعتقال بغية الإستئناف القانوني، على ان تنظر لجنة استشارية خاصة برئاسة احد رجال القانون بناء على طلب الشخص نفسه في اسباب الابعاد، وللشخص المعرض للابعاد الحق في استشارة محام، وتؤدي هذه الاستشارة في الغالب الى استصدار امر احترازي مؤقت من المحكمة العليا. الا ان سلطات الاحتلال، وبسبب سياسة اسرائيل العدوانية، لم تسع يوماً للحد من اساليبها القمعية الجائرة بحق الفلسطينيين وهي لا تطبق الا ما يتناسب مع سياستها العدوانية من قوانين وشرائع. وقد حاول بعض المبعدين اللجوء الى القانون لإيقاف ابعادهم، الا ان هذه الطلبات كانت ترفض في كثير من الأحيان.

ولا شك في ان قانون سلطات الاحتلال الاسرائيلي في ابعاد وطرد المواطنين الفلسطينيين، يأتي منافياً وخارقاً لكل القوانين والشرائع الدولية التي تحرم ذلك وتمنعه، إذ يؤكد البند ٧٦ من ميثاق جنيف الصادر بتاريخ ١٩٤٩/٨/١٢ على ان «الاشخاص المتهمين امنيا يجب اعتقالهم في المنطقة المحتلة، واذا اعترفوا

بالتهمة المنسوبة اليهم يتوجب عليهم قضاء محكوميتهم داخل هذه المنطقة». وجاء في نص يحرم الترحيل الاجباري للسكان المدنيين من الاراضي المحتلة في اتفاقية المدنيين المادة ٤٩ الفقرة (أ): «النقل الإجباري الفردي او الجماعي، وكذلك ترحيل من اراض محتلة الى اراضي اي دولة اخرى محتلة او غير محتلة محظور بغض النظر عن دوافعه»، وجاء في ميثاق محكمة نورمبرغ المادة ٦ الفقرة (ب) ان «الترحيل الإجباري جريمة حرب اياً كان الغرض من هذا الترحيل وهي جريمة ضد الانسانية».

كل ذلك يجعل قرارات الابعاد والطرد الاسرائيلية بحق الفلسطينيين قرارات عدوانية منافية للقانون الدولي، ومدانة ومستنكرة من قبل الأمم المتحدة وشرعة حقوق الانسان والمجتمع الدولي. وفي تاريخ ١٩٦٨/١٢/١٩ اصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارها رقم ٢٤٥٢ الذي طالبت فيه الحكومة الاسرائيلية باتخاذ التدابير الفاعلة والفورية لتسهيل عودة السكان الى المناطق المحتلة.

ودان المؤتمر الدولي لحقوق الانسان الذي عقد في ايران في ١٩٦٨/٥/١٢ السلطات الاسرائيلية لارتكابها جرائم الترحيل الإجباري والطرد ضد السكان العرب. وأصدرت لجنة حقوق الانسان القرار الرقم ٩ (٢٧) لسنة ١٩٧١ دانت فيه اسرائيل لاستمرارها في سياسة انتهاك حقوق الانسان في الأراضي المحتلة وانكارها لحق المبعدين بالعودة الى ديارهم ولجوئها الى سياسة العقاب الجماعي والترحيل الإجباري.

ان هذه القرارات والقوانين الدولية وغيرها من قرارات الإستنكار والإدانة لسياسة اسرائيل في إبعاد الفلسطينيين عن وطنهم، والتي لم تتوقف حتى الآن، لم تردع اسرائيل عن مواصلة اعمالها العدوانية بحق هؤلاء المواطنين، بل ان اسرائيل وبطردها لـ ٤١٨ فلسطينياً الى منطقة جنوب لبنان، تؤكد مجدداً انها كانت وما تزال تضرب بعرض الحائط كل القوانين والشرائع الدولية.

الفصل الثالث

الحكم الذاتي الفلسطيني: مواقف الاطراف الاسرائيلية

اصبح مشروع «الحكم الذاتي» او «الادارة الذاتية» للفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة؛ هو المشروع الرئيسي والوحيد؛ الذي يطرح اليوم على طاولة المفاوضات الفلسطينية - الاسرائيلية خاصة بعد توقيع اتفاق غزة اريحا أولاً بين الحكومة الاسرائيلية وم.ت.ف في واشنطن واذا كان كل طرف من اطراف الصراع العربي - الاسرائيلي؛ ينظر الى مسألة الحكم الذاتي؛ من وجهة نظره؛ ومن خلال مصالحه؛ ويختلفون على تفسير هذه الصيغة (صلاحيات؛ حدود؛ آفاق): فإن هذه الاطراف جميعها تتفق فيما بينها على ان لا حل للقضية الفلسطينية اليوم وفي ظل موازين القوى القائم بين المتفاوضين؛ الا من خلال الحكم الذاتي.

أما الفلسطينيون فهم ينظرون ويأملون بأن يكون مشروع الحكم الذاتي في الضفة الغربية وقطاع غزة؛ خطوة انتقالية نحو اقامة «دولة فلسطينية»؛ واما الاسرائيليون فهم يجمعون بأن مشروع الحكم الذاتي للفلسطينيين في الضفة والقطاع هو مشروعاً ازلياً ونهائياً ولا يخرج عن الادارة الاسرائيلية؛ ولا يؤدي بأي حال من الأحوال الى اقامة (دولة) للفلسطينيين.

ارتبطت صيغة الحكم الذاتي؛ على انها صغية انتقالية تهدف في نهاية الأمر الى الاستقلال التام؛ وبناء الدولة؛ وقد عرفت البشرية نوعين أو نمطين رئيسيين من الحكم الذاتي:

- الحكم الذاتي في الاطار الداخلي: ويعتبر هذا النمط من الحكم الذاتي احد الحلول السياسية القانونية لمشاكل الاقليات في المجتمعات البشرية؛ وقد كان من ابرز الامثلة في هذا المجال مسألة الأكراد في العراق؛ والأقلية القومية في جنوب السودان.

- الحكم الذاتي في الاطار العام: وهو النمط من الحكم الذاتي الذي مارسته الامبراطورية الانكليزية في كندا عام ١٨٣٩ «حيث طبق النظام البرلماني في النظام الداخلي؛ واحتفظت السلطات البريطانية بالشؤون الخارجية».

وبعد صدور الوصايا الدولية التي اقرتها الامم المتحدة؛ واعلان مبادىء ويلسون؛ طبق نظام الحكم الذاتي لفترة انتقالية تمهيداً لاستقلال الشعوب.

والحكم الذاتي الاداري للفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة؛ يعني من وجهة النظر القانونية والشريعة الدولية؛ ان يكون هناك حكماً ذاتياً؛ اي ان يحكم الشعب الفلسطيني في هذه المناطق نفسه بنفسه؛ دون اي تدخل خارجي؛ وان يكون الحكم ذاتياً كاملاً؛ وليس جزئياً او منقوصاً. ومن وجهة النظر القانونية ايضاً فان الحكم العسكري والاداري الاسرائيلي من المناطق التي يشملها قانون الحكم الذاتي.

ويكون الهدف من هذه المرحلة الانتقالية:

- تأمين انتقال السلطة الى الشعب الفلسطيني في الضفة وغزة.

ومساندة الشعب الفلسطيني هناك؛ على تطوير مؤسساته السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

واذا كانت هذه هي الوجهة القانونية للحكم الذاتي في الضفة الغربية وقطاع غزة؛ او لاي شعب من شعوب الارض؛ وهي بالتالي ما تأمل به القيادات والشخصيات الفلسطينية المشاركة في المفاوضات؛ فإن ما يجري على ارض الواقع وما تحدده قوانين القوى يأتي عكس ذلك تماماً؛ بل ويتناقض معه؛ وللقيادات الاسرائيلية افكار وتفسيرات أخرى أيضاً وتتناقض مع التمنيات الفلسطينية لمستقبل الحكم الذاتي في الضفة والقطاع.

مشروع الحكم الذاتي:

طرح الاسرائيليون مشروعاً لمنح الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة «حكماً ذاتياً»: في الايام الاولى للاحتلال عام ١٩٦٧؛ وفي مراحل مختلفة منذ ذلك الوقت؛ وكان هذا المشروع يبرز حيناً ويغيب أحياناً في محاولة اسرائيلية لتحديد مستقبل الضفة والقطاع؛ وعلاقتهما بالكيان الاسرائيلي ومستقبل الوجود الفلسطيني فيهما. وكانت تطرح مسألة الحكم الذاتي من بعض الاحزاب والقيادات الاسرائيلية؛ وترفض من قبل البعض الآخر. وكان الخلاف بين الاطراف الاسرائيلية حول مسألة الحكم الذاتي؛ يأتي بسبب التفسيرات المختلفة لهذه الصيغة؛ وبسبب طبيعة القوى ومواقفها من التسوية مع العرب؛ وبسبب أيضاً تخوف الاطراف الاسرائيلية الرافضة لمشروع الحكم الذاتي من ان تؤدي هذه الصيغة الى اقامة «دولة فلسطينية» في المستقبل القريب او البعيد. وكان ديفيد بن غوريون؛ رئيس الوزراء الاسرائيلي الأسبق: أول من اقترح على

السكان الفلسطينيين في الضفة الغربية لانتخاب ممثلين عنهم ليتسلموا المهمات الادارية للحكم الذاتي الاداري. وجاء في الاقتراح كما نشرته الصحف الاسرائيلية بعيد حرب حزيران ١٩٦٧.

- «يقترح على سكان الضفة الغربية ان يختاروا ممثلين عنهم؛ تجري معهم مفاوضات حول حكم ذاتي للضفة الغربية باستثناء القدس وضواحيها؛ وتكون مناطق الحكم الذاتي مرتبطة باتفاق اقتصادي مع دولة اسرائيل؛ ويكون لها منفذ على البحر».
- القدس القديمة وجوارها يجب ان تبقى ضمن حدود اسرائيل الى الابد.
- جيش يهودي يجب ان يعسكر على ضفة نهر الاردن الغربية ليدافع عن استقلال الضفة الغربية ذات الحكم الذاتي.
- قطاع غزة يبقى ضمن دولة اسرائيل على أن يجري توطين اللاجئين الموجودين فيه؛ في الضفة الغربية؛ في اراضي منطقة عربية أخرى وذلك بموافقة اللاجئين انفسهم وبمساعدة دولة اسرائيل.
- جميع اليهود الذين كانوا في الخليل وضواحيها يجب ان يعودوا الى اماكنهم القديمة».

- مشروع موشي ديان للحكم الذاتي؛ وبعد ذلك مباشرة عرض وزير الدفاع الاسرائيلي موشي ديان فكرة الحكم الذاتي للفلسطينيين في الضفة الغربية؛ بحيث تكون مشروطة بسيطرة اسرائيلية على موضوعين (الأمن والخارجية)؛ وأعلن ديان ان اسرائيل تريد الابقاء على سيادتها في المناطق المحتلة؛ وليس من الضروري ان يكون المليون عربي جزءاً لا يتجزأ من اسرائيل»؛ واضاف ديان انه «يؤيد

شكلاً من اشكال الحكم الذاتي على ان تمسك اسرائيل بيدها الامن والدفاع».

وبعد ذلك قامت الحكومة الاسرائيلية بإجراء مفاوضات مع شخصيات عربية حول اقامة الحكم الذاتي في تلك المنطقة وقدم الشيخ محمد علي الجعبري رئيس بلدية الخليل الاسبق اقتراح ينص على اتخاذ السلطات الاسرائيلية خطوات من جانب واحد (للحكم الذاتي)؛ واعطاء رؤساء البلديات صلاحيات حكام مناطق بالاضافة الى صلاحيات أخرى . ثم قام موشي ديان بين عامي ٦٩ - ٧١ بإجراءات علمية لتنفيذ الحكم الذاتي في قطاع غزة فقط؛ وجاء في اطار ما نشرته وزارة الدفاع في حزيران ١٩٧٠ تحت عنوان «ثلاث سنوات من الحكم العسكري - ١٩٦٧ - ١٩٧٠» والذي جاء فيها «ان جميع مظاهر وجود السلطة الاسرائيلية؛ وبنايات الحاكم العسكري؛ والعلم الاسرائيلي والدوريات؛ ويافطة القيادة العسكرية؛ كلها تشكل مصدر للاحتكاك مع السكان العرب»؛ ومن اجل التخفيف من ذلك كان موشي ديان مدعوماً من حكومته يهدف الى اخلاء مخافر الشرطة؛ وتخفيف الدوريات التي يقوم بها الجيش الاسرائيلي ونقل بعض الصلاحيات لوجهاء محليين.

وفي عام ١٩٧٨ اقيمت اول رابطة قرى في الخليل؛ وقد تزايد عدد هذه الروابط ليصل عام ١٩٨٢ الى ستة روابط، حيث حصلت على بعض الصلاحيات؛ وسمح لها بحل بعض المشاكل المحلية؛ وجمع الاموال بهدف بناء بعض المؤسسات التعليمية.

في جلسة مغلقة لادارة وزارة الخارجية عام ١٩٧٩ عرض موشي ديان لاول مرة وبشكل جدي ومنظم؛ مشروعه لتطبيق الحكم الذاتي في الضفة الغربية وقطاع غزة من جانب واحد؛ وأعلن في هذه الجلسة عن سبب خلافه مع مناحيم بيغن زعيم حزب الليكود ورئيس الوزراء؛ وجاء مشروع ديان للكنيست تحت عنوان «ادارة ذاتية لعرب المناطق المداره»؛ وجاء في خلفية الاقتراح كما ذكر ديان:

«انعدام احتمالات التوصل للتفاهم حول الحكم الذاتي يمثل مصلحة اسرائيلية؛ ومن جهة ثانية المعارضة الشديدة لضم الضفة الغربية وقطاع غزة لاسرائيل». واكد ديان ان اهداف مشروعه هي المحافظة على المصالح الصهيونية «الامن والاستيطان» والامتناع قدر الامكان عن ادارة شؤون العرب؛ وان على العرب المحليين ادارة شؤونهم بانفسهم واذا ما رفضوا يجب أن يبقى الوضع كما هو.

وحول المنطقة التي سيشملها الحكم الذاتي اقترح ديان:
«أن يكتن التوجه وظيفياً وليس اقليمياً؛ اي تنفيذ الحكم الذاتي الذي نصت عليه اتفاقيات كامب ديفيد» وحول صلاحيات الادارة الذاتية في الاقتراح «الغاء الحكم العسكري؛ نقل الصلاحيات المدنية في مجال الزراعة؛ الصحة؛ النقليات؛ الاموال؛ الشرطة؛ وما شابه؛ ويشكل العرب شرطة محلية؛ وهي التي تحافظ على النظام المدني والعام في المدن والقرى؛ وتعمل على تطبيق القانون هناك؛ ولا يسمح للسكان العرب بإقامة دولة فلسطينية؛ او اقامة قواعد لمنظمة التحرير الفلسطينية؛ أو سن قوانين تمنع العرب من بيع اراضيهم لليهود. وتنقل هذه الصلاحيات لرؤساء البلديات العربية وبناء على

ذلك يجب تحويل جميع الدوائر الى مكاتب مدنية حتى يستطيع العرب ادارة مكاتب الصحة والتربية والتعليم...».

وحول ما سيبقى بيد اسرائيل من سلطات وصلاحيات قال ديان في اقتراحه «الامن الداخلي والخارجي؛ واقامة قواعد للجيش الاسرائيلي؛ توزيع المياه؛ الاراضي الحكومية والقضاء؛ الشؤون الامنية؛ وتحديد العلاقات بين العرب المقيمين والاردن؛ ويكون عبور الحدود للاشخاص؛ خاضع للتعليمات والاوامر الاسرائيلية» اما حول وجود اليهود في منطقة الحكم الذاتي فقال ديان «كذلك يضمن لليهود حق الحركة والتنقل في جميع المناطق التي يشملها الحكم الذاتي؛ دون الحاجة الى التصاريح من ادارة الحكم الذاتي؛ ويعيش اليهود حيثما يشاؤون كمواطنين».

- مشروع ايغال آلون:

ايغال آلون، وهو زعيم آخر من زعماء حزب العمل قدم هو الآخر مشروعاً متكاملاً للحكم الذاتي للفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة في تموز ١٩٦٧ ويعتبر مشروع آلون اول مشروع اسرائيلي متكامل لتنفيذ الادارة الذاتية اشار فيه الى ضرورة منح العرب حكماً ذاتياً في الضفة الغربية؛ و«علينا ان نبادر الى اقامة روابط مع زعماء وشخصيات الضفة لنطلع على مدى استعدادهم وتشجيعهم على اقامة حكم ذاتي في المناطق التي لن تكون تحت السيادة الاسرائيلية؛ ويمكن ان يكون اطار الحكم الذاتي مرتبطاً باسرائيل ويمكن ان يتمثل هذا الارتباط بوجود اطار اقتصادي

مشترك؛ ومعاهدة دفاع مشترك؛ تعاون تقني وعلمي؛ اتفاقيات ثقافية؛ وايجاد حل مشترك لتوطين لاجئي قطاع غزة في الضفة الغربية»؛ وحول مستقبل قطاع غزة؛ جاء في مشروع آلون «يتوجب على اسرائيل ان تضم قطاع غزة بسكانه الاصليين اي اولئك العرب الذين كانوا يعيشون فيه قبل عام ١٩٤٨؛ اما اللاجئين الذين لم يتم استيعابهم في القطاع؛ لأسباب اقتصادية واجتماعية؛ وغيرها فهؤلاء يجب توطينهم في الضفة الغربية أو سيناء».

شهدت الفترة ما بين ١٩٦٧ - ١٩٧٧ وهيي الفترة التي كان يتولى فيها حزب العمل السلطة في اسرائيل؛ تحركات ونشاطات واتصالات مكثفة مع الشخصيات والوجهاء الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة؛ من أجل الاتفاق معها على ادارة شؤون الفلسطينيين الذاتية؛ واقامة روابط المدن والقرى؛ وقال موشي ديان خلال زيارته لمدينة جنين والاتصال بالشخصيات الفاعلية في المدينة: «اذا جاء الوجهاء العرب ورؤساء المجالس البلدية في الضفة الغربية الى حكومة اسرائيل وطلبوا تحميلهم المسؤولية في ادارة شؤونهم؛ فلربما نوافق على طلبهم؛ شريطة أن يكونوا مسؤولين بكل معنى الكلمة»؛ وخلال تلك المرحلة برزت نشاطات مكثفة لجماعات وجمعيات ومؤسسات ونواد فلسطينية مشبوهة في الضفة وغزة «وقامت بتنظيم لقاءات مختلفة في اطار هذه السياسة». وتم اللقاء مع عدد من السفراء والملحقين الاجانب في القدس وتل ابيب لنفس الغاية.

ومن بين اهم المشاريع التي تطرقت الى صيغة الحكم الذاتي للفلسطينيين خلال تولي حزب العمل السلطة في اسرائيل ١٩٦٧ - ١٩٧٧؛ «وثيقة غاليلي» التي اقترحت «خطة عمل لتأهيل اللاجئين وتطوير الظروف الاقتصادية وتحسين الخدمات واقامة مشروعات صناعية» كما تضمنت الوثيقة التمسك بالمستوطنات في المناطق التي يشملها الحكم الذاتي وتطويرها وتعيين بعض الشخصيات العربية في مناصب عالية في جهاز الحاكم العسكري الاسرائيلي».

- مشروع مناحيم بيغن:

عرض مناحيم بيغن بعيد تسمله رئاسة مجلس الوزراء الاسرائيلي في ١٩٧٧/١٢/٢٨ مشروعه للسلام في المنطقة وتصوره لمشروع الحكم الذاتي في الضفة الغربية وقطاع غزة؛ الذي حدد فيه قيام حكم ذاتي اداري في يهودا والسامرة وقطاع غزة للسكان العرب بواسطة المقيمين عليها. حيث ينتخب هؤلاء السكان مجلساً ادارياً يتألف من ١١ عضواً؛ تكون مدة ولايته اربع سنوات؛ ومقره بيت لحم ويتولى ادارة التعليم والشؤون الدينية والمالية والمواصلات والبناء والاسكان والصناعة والتجارة والسياحة والزراعة والصحة والعمل والانعاش واعادة تأهيل اللاجئين ودائرة الادارة القضائية والاشراف على الشرطة المحلية. وحدد بيغن في تصوره للحكم الذاتي؛ ان يعهد بشؤون الامن والنظام العام في المناطق التي سيشملها الحكم الذاتي الى السلطات الاسرائيلية؛ ويحق لليهود فيها اقامة المستوطنات وشراء الاراضي والتنقل والعمل دون اي عقبات.

وبقي مشروع مناحيم بيغن بين الأخذ والرد؛ الى ان اقره الكنيست الاسرائيلي عام ١٩٧٩ على الشكل التالي (كما ذكرت صحيفة هآرتس ٧٩/٥/٢٢) ـ

- ينسحب الحاكم العسكري بعد تشكيل الادارة الذاتية.
- يقوم الحاكم العسكري بإحالة الصلاحيات التي يتمتع بها الى سلطة الادارة الذاتية.
- تجري مفاوضات بشأن عدد اعضاء المجلس الاداري المنتخب وعدد دوائره.
- تتولى اجهزة الامن الاسرائيلية المسؤولية عن الامن الداخلي ومكافحة الارهاب والنشاط الهدام واعمال العنف.
- تخضع المستوطنات اليهودية والسكان اليهود للقضاء الاسرائيلي؛ كما يحافظ على الحق في الاستيطان في اقاليم الحكم الذاتي.
- تنسحب قوات الجيش الاسرائيلي وتتمركز من جديد في مناطق محددة في اقاليم الحكم الذاتي.
- تكون الدولة الاسرائيلية مسؤولة عن تخطيط قطاع المياه بالتشاور مع المجلس الاداري.
- تكون اراضي الدولة (الاميرية) بيد اسرائيل.
- ستكون هناك حرية تنقل بين اسرائيل ومناطق الحكم الذاتي.
- يتاح للسكان العرب في يهودا والسامرا وغزة الاختيار بين الجنسيتين الاردنية والاسرائيلية.
- سيكون بإستطاعة مواطني اسرائيل امتلاك الاراضي في اقاليم الحكم الذاتي؛ أما السكان العرب في يهودا والسامرة وغزة؛ فيمكنهم امتلاك الاراضي داخل اسرائيل خارج مناطق الحكم

الذاتي بعد حصولهم على الجنسية الاسرائيلية.
- ستجري مفاوضات بشأن طريقة الانتخابات للمجلس الاداري.
- لن تسمح اسرائيل ابداً بإقامة دولة فلسطينية في يهودا والسامرة وغزة.
- بعد سنوات الحكم الذاتي ستطالب اسرائيل في احلال سيادتها على اراضي يهودا والسامرة وغزة.

اتفاقات كامب ديفيد ولجنة بن اليسار

اعلنت الولايات المتحدة الاميركية في ١٧ ايلول (سبتمبر) ١٩٧٨؛ عن توصل مصر واسرائيل الى صيغة اتفاق سلام فيما بينهما؛ بعد اجتماع الرئيس انور السادات مع رئيس الحكومة الاسرائيلية مناحيم بيغن بحضور الرئيس الاميركي جيمي كارتر؛ وقد ظهرت صيغة الاتفاق هذه ضمن اتفاقيتي سلام منفصلتين؛ تتعلق الاولى بموضوع الحكم الذاتي للفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة؛ وجاء فيها ان مصر واسرائيل تتفق «على انه من اجل ضمان نقل منظم وسلمي للسلطة؛ مع الأخذ في الاعتبار الاهتمامات بالامن من جانب كل الأطراف؛ يجب ان تكون هناك ترتيبات انتقالية بالنسبة للضفة الغربية وغزة لفترة لا تتجاوز خمس سنوات؛ ولتوفير حكم ذاتي كامل (للسكان وفقاً لهذه الترتيبات)؛ فإن الحكومة الاسرائيلية العسكرية وادارتها المدنية ستنسحبان منها بمجرد ان يتم انتخاب سلطة حكم ذاتي من قبل السكان»». ومن ضمن ما جاء في الاتفاقية ايضاً حول القضايا الامنية «سيتم اتخاذ كل الاجراءات والتدابير الضرورية لضمان امن اسرائيل وجيرانها خلال الفترة الانتقالية وما

بعدها» ولتوفير ذلك «ستقوم سلطة الحكم الذاتي بتشكيل قوة من الشرطة المحلية» وستكون هذه الشرطة على اتصال دائم ومستمر «بالضباط الاسرائيليين والاردنيين والمصريين».

وخلال المفاوضات المصرية الاسرائيلية في كامب ديفيد؛ كلف رئيس الحكومة الاسرائيلية السابق مناحيم بيغن لجنة برئاسة الياهو بن اليسار واشتراك عدد من الخبراء والوزراء (الخارجية، الامن القومي) من اجل دراسة مشروع الحكم الذاتي ووضع تصور حوله؛ وبعد قيام هذه اللجنة بمهماتها؛ أصدرت دراسة متكاملة حول هذا الموضوع اطلق عليه (تقرير لجنة بن اليسار) وتتلخص النقاط التي جاءت فيه:

- يتولى الفلسطينيون الشؤون الخاصة بالخدمات والبلديات ويقومون بانتخاب مجالس الحكم الخاص بهم لرعاية شؤونهم الادارية والدينية ولا يكون لهذه المجالس اي سلطات تشريعية او دستورية يمكن ان تؤدي الى دولة فلسطينية.
- عدم انهاء الحكم العسكري الاسرائيلي بعد قيام الحكم الذاتي الفلسطيني او التخفيف منه. بل يستمد الحكم الذاتي الفلسطيني سلطاته من الحاكم العسكري الاسرائيلي؛ ويختفي الحكم العسكري الاسرائيلي في المناطق المكتظة بالسكان العرب.
- الحكم الذاتي الذي سيحصل عليه الفلسطينيون كأفراد لممارسة شؤونهم لا يشمل الاراضي التي يقيمون فيها؛ ولا يعني قيام الحكم الذاتي نثر بذور اقامة الدولة الفلسطينية او اقامة الكيان الذاتي الفلسطيني.

- تكون شؤون ادارة الاراضي ومصادر المياه من سلطات الحكم العسكري الاسرائيلي في مناطق الحكم الذاتي.

وفي معرض تعليقه على ما جاء في اتفاقات كامب ديفيد ومسألة الحكم الذاتي للفلسطينيين؛ قال اسحاق رابين «لقد أخذت اسرائيل على عاتقها في اعقاب اتفاقات كامب ديفيد التزامات بإقامة سلطة ذاتية في الضفة الغربية وقطاع غزة؛ وكل محاولة من جانبها للتخلص من تنفيذ ذلك سيعرض مسيرة السلام مع مصر للخطر» اضاف «وعلى اسرائيل ان تبدأ مفاوضات موضوعية مع مصر واوساط فلسطينية حول اقامة السلطة الذاتية اي اجراء الانتخابات؛ لانتخاب المجلس الاداري في المناطق». اما شيمون بيريز أحد زعماء حزب العمل فقال تعليقاً على ما جاء في اتفاقات كامب ديفيد (٧٨/١١/٢٣) «لن اصوت في الكنيست الى جانب الحكومة حول موضوع الحكم الذاتي الاداري في الضفة الغربية؛ حتى لو أدى ذلك الى اسقاط الحكومة» وقال بيريز «ان لحزب العمل خطاً احمراً لا يوافق على اجتيازه، حيث ان حزب العمل لن يوافق على اخلاء المستوطنات من غور الاردن في ظل طرح صيغة الحكم الذاتي؛ ولو كان ثمن ذلك اسقاط الحكومة».

ثم أصدر حزب العمل وبعد تشكيل لجنة برئاسة حاييم تسادول بياناً رد فيه على ما جاء في اتفاقات كامب ديفيد وحدد موقفه النهائي من مسألة الحكم الذاتي للفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة؛ ومما جاء في هذا البيان «سيتمكن العرب الفلسطينيون سكان يهودا والسامرة وغزة من الاشتراك في تقرير مستقبلهم عن

طريق اشتراك ممثليهم المنتخبين في مفاوضات السلام». اضاف «ينبغي لاسرائيل في المفاوضات بشأن الحكم الذاتي التي يفترض ان يجرى ان تعمل وفق المبادىء التالية:

- ان يكون ترتيب الحكم الذاتي ترتيباً انتقالياً فقط ولفترة محددة.
- تاكيد أمن اسرائيل وسلامة سكانها.
- اعداد الحكم الذاتي وفقاً لترتيبات تمنع تحويله الى دولة فلسطينية منفصلة.

وأكد بيان حزب العمل على «ان يبقى دفاع اسرائيل ضد خطر أي عدوان خارجي في يد الجيش الاسرائيلي؛ وأن تقيم اسرائيل في يهودا والسامرة وغزة الشبكة الامنية المطلوبة لذلك» وان تكون «مناطق الامن التي ستنتشر فيها قوات الجيش الاسرائيلي في يهودا والسامرة وغزة تحت السيطرة الاسرائيلية الكاملة؛ مع ضمان مناطق الاستيطان الاسرائيلي في غور الاردن وغوش عتسيون جنوب غزة» واكد البيان ايضاً ان على اسرائيل ان تحتفظ «بالوسائل والصلاحيات لحفظ أمنها الداخلي وأمن مناطق الاستيطان في يهودا والسامرة وقطاع غزة من نشاطات تخريبية» والتعاون في المجال المائي لسد حاجة اسرائيل من المياه وتكون القدس عاصمة موحدة لاسرائيل.

*** الثوابت الاسرائيلية:**

على رغم الاختلافات البسيطة بين الاطراف والقيادات؛ والاحزاب الاسرائيلية حول مسألة الحكم الذاتي للفلسطينيين في الضفة الغربية

وقطاع غزة؛ الا انها لا تختلف فيما بينها على ثوابت وأسس ومفاهيم مشتركة حول هذه المسالة خاصة وأن هذه الثوابت والأسس والمفاهيم تعود بالأصل الى العقيدة التي انشأت من اجلها هذه الاحزاب والاهداف التي تسعى لتحقيقها واهما نفي وجود الشعب الفلسطيني وتصفية قضيته؛ واهم الثوابت التي تلتقي عليها القيادات والاحزاب الاسرائيلية:

- القدس مدينة موحدة غير قابلة للتقسيم وهي عاصمة اسرائيل الى الابد.

- الحكم الذاتي للسكان ولا يشمل الارض؛ اي ان الحكم الذاتي للفلسطينيين هو سلطة محلية لادارة شؤونهم المدنية والدينية؛ الا ان ذلك لا يمنع من ممارسة اسرائيل سلطتها الامنية والسياسية واقامة المستوطنات وتطويرها والسماح لليهود بشراء الاراضي والتملك.

- حول صلاحيات الحكم الذاتي؛ يؤكد الموقف الاسرائيلي الرسمي والحزبي الحربي ان مصدر صلاحيات الحكم الذاتي هو الحاكم العسكري الاسرائيلي الذي لن يلغى وسيبقى مصدر الشرعية لهذه الصلاحيات؛ وله حق الممارسة ورقابة قرارات المجلس الاداري المحلي؛ ويحق له رفضها وقبولها وبذلك فإن الحكومة الاسرائيلية ترفض ان يكون للمجلس الاداري المحلي اية صلاحيات تشريعية؛ وان السلطات الاسرائيلية هي صاحبة السلطة العليا في مناطق الحكم الذاتي.

- وحول مصادر المياه؛ يصر الموقف الاسرائيلي بكل اطرافه؛ على استبعاد الطرف الفلسطيني مهما كانت صفته عن الاشراف على مصادر المياه في الضفة الغربية وقطاع غزة: وان لا تكون هذه المصادر وتنظيمها من صلاحيات الادارة الذاتية؛ وان تتولى الاشراف على هذه المصادر هيئة اسرائيلية عربية مشتركة او تنفرد اسرائيل بذلك حتى بعد قيام الحكم الذاتي.

- ويرى الموقف الاسرائيلي ان العرب في الاراضي المحتلة هم اقلية عربية داخل (دولة اسرائيل) ولهم فقط الحق في ادارة شؤونهم الحياتية في ظل السيادة الكاملة رسائيل؛ وأن الحكم الذاتي مرحلة نهائية؛ ولا يمكن بأي حال من الاحوال ومهما كانت الظروف ان يؤدي الى قيام دولة فلسطينية .

- وحول صلاحيات الحكم الذاتي الاداري؛ فإن المواقف الاسرائيلية تتفق على ان مسألة صلاحيات هيئات الادارة الذاتية هو ان تمارس هذه الهيئات صلاحيات ادارية فقط وليس تشريعية او قضائية او امنية. وان هيئات الحكم الذاتي هي: هيئة تعليمية - الاسكان - العمل - المرور - الهيئة الداخلية وجميع هذه الهيئات لا تضع السياسات العاملة لمجالات اهتمامها؛ وانما يتولى ذلك المؤسسات الاسرائيلية؛ وتلتزم بما تحدده الحكومة الاسرائيلية.

ان هذه الثوابت في الموقف الاسرائيلي من مسألة الحكم الذاتي؛ هي اليوم السلاح الذي يتمسك به المفاوض الاسرائيلي مع الفلسطينيين؛ وليس من المتوقع ان يتراجع عنها في ظل الظروف والاوضاع القائمة اليوم.

مشاريع الاستيطان الاسرائيلية في الاراضي العربية المحتلة ١٩٦٧

أولاً: الاستيطان الاسرائيلي في هضبة الجولان

تتفق معظم القيادات الاسرائيلية السياسية منها والدينية؛ على ضرورة التمسك بهضبة الجولان السورية وعدم التخلي عنها مهما كانت الظروف؛ وتشدد على ذلك تطبيقاً (على حد زعمهم) لما ورد في التوراة، ولما تشكله هذه الهضبة من موقع استراتيجي هام؛ وهي تختلف عن سيناء المصرية لانها لا تبعد سوى ١٥ دقيقة بالسيارة عن طبريا؛ و٣٠ دقيقة عن الساحل؛ وساعتين عن تل ابيب؛ وبذلك فلا يمكن حتى الاعتماد على اتفاقيات السلام؛ لانها غير مضمونة في نظر الاسرائيليين. لذلك وعلى عكس ما جرى في سيناء فإن الحكومة الاسرائيلية ومنذ الأيام الاولى من سيطرتها على هذه الهضبة شرعت الى طرد سكانها العرب؛ وتغيير معالمها وزرعها بالمستوطنات؛ واعلان التمسك بها وعدم التخلي عنها وانها جزء من ارض (اسرائيل الكبرى).

الموقع.. هضبة الجولان هي جزء من محافظة القنيطرة الواقعة في الجزء الجنوبي من سوريا؛ بين لبنان وفلسطين والاردن؛ وقد بلغ مساحتها ١٨٠٠ كيلومتر مربع؛ ويبلغ طول حدودها مع فلسطين ١٠٠ كلم وعرضها ٢٠ كلم وهي مكونة من سلسلتين من الجبال:

- السلسلة الاولى وتمتد من الشمال الغربي لمدينة القنيطرة باتجاه الجنوب الشرقي.
- السلسلة الثانية وتمتد من جنوب القنيطرة حتى قرية الرفيد واتجاهها من الشمال الغربية الى الجنوب.

وكانت هذه الهضبة قبل عام ١٩٦٦ مقسمة الى منطقتين اداريتين:

- السلسلة الاولى وتمتد من الشمال الغربي لمدينة القنيطرة باتجاه الجنوب الشرقي.
- السلسلة الثانية وتمتد من جنوب القنيطرة حتى قرية الرفيد واتجاهها من الشمال الغربية الى الجنوب.

وكانت هذه الهضبة قبل عام ١٩٦٦ مقسمة الى منطقتين اداريتين:

- منطقة القنيطرة التي كانت تابعة لمحافظة دمشق.
- منطقة فيق وكانت تابعة لمحافظة درعا.

وعام ١٩٦٦ دمجت الحكومة السورية المنطقتين في وحدة ادارية واحدة تحت اسم محافظة القنيطرة ومركزها الاداري مدينة القنيطرة.

أما تضاريس الجولان فهي مقسمة الى ثلاث قطاعات:-

* القطاع الشمالي: ويمتد من تل العزيزيات وحتى جسر بنات يعقوب.
* القطاع الاوسط: ويمتد من جسر بنات يعقوب الى جنوب بحيرة طبريا وعلى امتداد شاطئها الشرقي حتى وادي سمخ؛ وترتفع السفوح في هذا القطاع على شكل متدرج خصوصاً في الشمال الشرقي.
* القطاع الجنوبي: يمتد من وادي سمخ جنوب بحيرة طبريا حتى نهر اليرموك وهو اصغر القطاعات واشدها انحداراً.

ولهضبة الجولان اهمية خاصة في الصراع العربي الصهيوني؛ لأسباب اهمها:-

أولاً: ان هذه الهضبة كانت ضمن الخريطة الصهيونية لحدود (اسرائيل الكبرى).

ثانياً: انها منطقة جبلية ومرتفعة عما حولها؛ وتشرف على المناطق المجاورة في فلسطين وسوريا ولبنان والاردن؛ وبذلك فهي موقع عسكري استراتيجي هام لكل من العرب واسرائيل.

ثالثاً: انها تطل وتشرف على معظم منابع المياه في فلسطين وسوريا ولبنان والاردن.

الأطماع الصهيونية: تعود الأطماع الصهيونية بهضبة الجولان منذ اواخر القرن التاسع عشر حيث وضعت الحركة الصهيونية هضبة الجولان ضمن حدود (اسرائيل الكبرى) المزعومة من النيل الى الفرات؛ وسعت الى اعتراف دولي بهذه الحدود؛ وقد فشل روتشيلد في جهوده لانتزاع موافقة السلطات العثمانية من اجل اقامة مستوطنات لليهود المهاجرين في منطقة الجولان؛ كما ان الحركة الصهيونية لم تستطع الحصول على موافقة فرنسا وبريطانيا لضم الجولان للاراضي التي شملها وعد بلفور بسبب المطامع التي كانت لهذه الدول بهذه ايضاً.

وقد عبر عن المطامع الصهيونية بارض الجولان الكثير من المذكرات والتصريحات والبيانات الصادرة عن قادة وأحزاب الحركة الصهيونية؛ فقد تضمنت مذكرة ديفيد بن غوريون الى حزب العمل البريطاني عام ١٩١٨ المطالبة بالسيطرة على هضبة الجولان بذريعة بسط السيطرة على مياه اليرموك ومنابع نهر الاردن. وطالبت مذكرة

المنظمة الصهيونية العالمية الى مؤتمر السلام في فرساي عام ١٩١٩ بضم الجولان وجبل الشيخ الى حدود الوطن القومي اليهودي وجاء في رسالة بعثها حاييم وايزمن باسم المنظمة الصهيونية للويد جورج رئيس وزراء بريطانيا في ١٩١٩/١٢/٢٩ «ان الصهيونيين لن يقبلوا تحت اية ظروف خط سايكس بيكو؛ حتى كأساس للتفاوض؛ لأن هذا الخط لا يقسم فلسطين التاريخية؛ ويقطع منها منابع المياه (نهر الاردن والليطاني) وحسب؛ بل يفعل اكثر من ذلك؛ انه يحرم الوطن القومي اجود بعض حقول الاستيطان في الجولان وحوران؛ التي يعتمد عليها الى حد كبير نجاح المشروع».

ولا شك ان تلك الرسائل والمذكرات هي من بين عشرات؛ بل مئات الرسائل والوثائق التي تؤكد الاطماع الصهيونية في المناطق العربية المحيطة بفلسطين؛ وعلى رأسها هضبة الجولان وقد بقيت هذه الاطماع الصهيونية حلماً راود القادة الصهاينة؛ حتى حزيران ١٩٦٧؛ حيث احتلت القوات الاسرائيلية بعد عدوانها على سوريا ١٥٠٠ كيلومتر مربع من ارض الجولان السورية؛ وكان يعيش فيها ١٥٣ر٠٠٠ نسمة موزعين على ٢٧٥ مدينة وقرية ومزرعة؛ ويعتمدون على الزراعة وتربية المواشي؛ وكان عدوانهم على هذه المنطقة العربية المجاورة لأرض فلسطين ليس فقط بسبب موقعها الاستراتيجي وسيطرتها على منابع المياه؛ بل ايضاً بسبب المعتقد الذي يراود الاسرائيليين بأن هذه الهضبة هي جزء من ارض اسرائيل؛ وقد اكدت المصادر الصهيونية المختلفة؛ ان هضبة الجولان تقف على رأس الافضلية من بين المناطق العربية التي يرى الاسرائيليون ضرورة الاسراع بعمليات الاستيطان فيها وتهويدها.

وباحتلال ارض الجولان في حزيران ١٩٦٧، يكون الاسرائيليون قد حققوا جزءاً من اطماعهم؛ واستطاعوا تحقيق انفراج أمني وعسكري كبير؛ بعد أن تحرر سكان الجليل وسهل مرج بن عامر ومنطقة الحولة وطبريا من الخوف من اي قصف سوري كان يطاول مستعمراتهم هذا الى جانب ان احتلال هذه المرتفعات ادى الى اشراف اسرائيلي على مناطق واسعة من الاراضي السورية حتى دمشق والى وجود منطقة امنية عازلة؛ والسيطرة على منابع المياه الرئيسية.

واظهرت التصريحات الاسرائيلية منذ ذلك الوقت وحتى يومنا هذا على مدى تمسك الاسرائيليين جميعاً بهذه الهضبة وعدم التخلي عنها تحت أية ظروف؛ وقد ترافق كل ذلك مع اجراءات ميدانية على ارض الجولان تمثلت في طرد السكان العرب؛ وتدمير مدنهم وقراهم وبلغ عدد السوريين الذي طردتهم سلطات الاحتلال بعد حرب ١٩٦٧ ١٢٠ ألف نسمة.

ومنذ الأيام الأولى للاحتلال الاسرائيلي لارض الجولان؛ بدأت الحكومة الاسرائيلية بمسح شامل ومكثف لاراضي الهضبة وتربتها ومواردها المائية؛ وكلفت بهذا المسح دائرة الاستيطان التابعة للوكالة اليهودية العالمية؛ ووزارة الزراعة؛ ومعهد فولكاني؛ وشركة تخطيط المياه؛ والصندوق القومي؛ واعتمدت هذه الجهات في ابحاثها على سجلات سورية تم الاستيلاء عليها من القنيطرة بعد الحرب؛ وقد نتج عن هذا المسح دراسة للتطوير الزراعي؛ وضعهما مكتب الاستيطان في الجليل في تشرين الثاني نوفمبر ١٩٦٧؛ تحت عنوان (الجولان اقتراح تخطيط مبكر للتطوير الزراعي)؛ وأكدت الدراسة ان

القاعدة الزراعية ستكون هي القاعدة الاساسية لمراحل الاستيطان الاولى؛ باعبتارها وسيلة هامة للسيطرة على الارض؛ ووسيلة للتدخل السريع. وقسمت الدراسة التي اعدها مكتب الاستيطان منطقة الجولان الى اربعة وحدات جغرافية استيطانية:

* سفوح جبل الشيخ وشمال الجولان: حيث اخذت دائرة الاستيطان تعمل على استصلاح الاراضي في هذه المنطقة؛ واستثمرت منها حوالي ١٤ ألف دونم؛ واقامت مزارع لتربية الحيوانات وزرعت الارض بالخضار؛ والزهور؛ والاشجار المثمرة؛ وبدأ العمل على تطوير هذه المنطقة بالمشاريع السياحية.

* وسط الجولان: وهي مناطق وعرة؛ لذلك فقد خطط لاستغلال هذه المنطقة في ميدان الصناعة؛ والخدمات؛ والسياحة؛ وجدت دائرة الاستيطان صعوبة في بناء المستوطنات في هذه المنطقة؛ وبعد حرب ١٩٧٣ فقد تم تحويل هذه المنطقة الى منطقة عسكرية ودفاعية مقاومة للدروع وقواعد الصواريخ.

* جنوب الجولان: وهي منطقة منخفضة يتراوح ارتفاعها عن سطح البحر بين ٣٠٠م - ٤٥٠م مقابل ١٠٠٠م - ١٢٠٠م في مناطق شمال الجولان؛ وقد وضعت الدوائر المختصة في الحكومة الاسرائيلية خططاً وبرامج لجر كمية من مياه بحيرة طبريا لهذه المنطقة من اجل الزراعة وتربية المواشي والاسماك.

* منخفضات الجولان: وتمتد من ساحل بحيرة طبريا وحتى اليرموك وبلغت مساحة الاراضي الصالحة للزراعة في هذه المنطقة حوالي

١٢ ألف دونم وخطط العدو لغرس هذه المنطقة بالاشجار المثمرة وتشييد مراكز سياحية.

وبعد ايام من هذا التقسيم الذي تضمنته دراسة مكتب الاستيطان؛ قامت مجموعة تابعة لحركة الكيبوتز بالاستيطان قرب قرية نفح؛ واطلق على هذه المستوطنة اسم (مروم هجولان)؛ وبعد مرور اقل من سنة على الاحتلال؛ اعلنت حكومة العدو انها اقامت عدد من المستوطنات اليهودية من الناحال؛ والكيبوتز؛ والموشاف واعلنت ايضاً انها شقت الطرق؛ واستصلحت الاراضي، وزرعت المستوطنات في الوحدات التي رسمها مكتب الاستيطان:

- في الشمال مجموعة مستوطنات مروم هجولان؛ عين زيوان؛ الروم؛ تل الشيخة؛ وكيبوتز سنير قرب بانياس.

- في الجنوب مجموعة مستوطنات؛ مغشيم؛ تل زايت؛ العال؛ راموت؛ كفار حانات؛ حصفات؛ بوآق؛ ومركز بني يهودا وينئوت جولان وكفار مارب وفيق.

- في الوسط منطقة شبه خاوية من المستوطنات ولم يشيد فيها سوى مستوطنة ناحال مبيشور.

وقد تم خلال عامي ١٩٦٧ - ١٩٦٩ بناء ١١ مستوطنة مدنية؛ اتسمت بالطابع التجريبي؛ وبالتكاليف الباهظة للبناء واستصلاح الاراضي؛ وكانت حركة المستوطنين بالاقامة والمغادرة سريعة؛ اما اقامة المستعمرات فقد اتسمت بالحذر والتذبذب من قبل الحكومة.

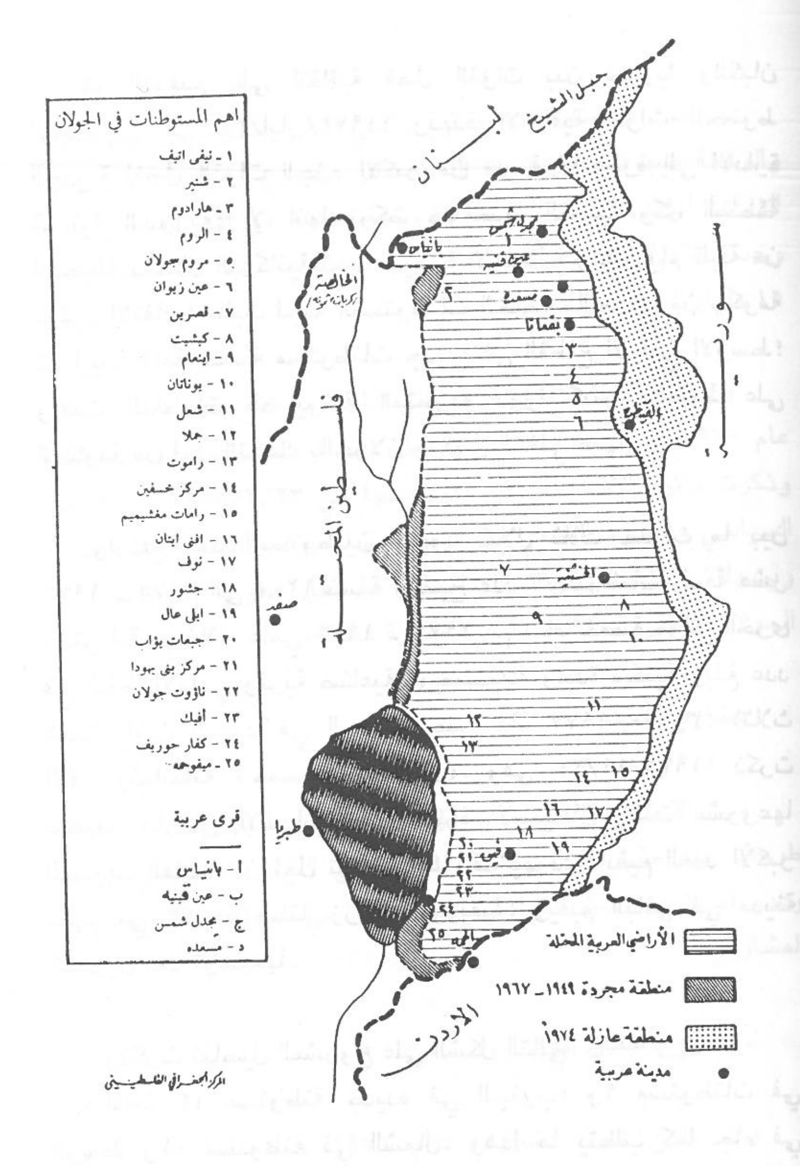
وحتى عام ١٩٧٣ فقد وصل عدد المستوطنات الاسرائيلية في هضبة الجولان الى ٢٠ مستوطنة وشهدت المرحلة ما بين ١٩٦٩ - ١٩٧٣ استقراراً للمستوطنين والمستوطنات وتحولت خلالها مستوطنات الناحال الى مستوطنات مدنية؛ الا ان طبيعة ارض الجولان؛ جعل من الصعب اقناع المهاجرين اليهود للسكن في هذه المنطقة. وهذا ما ادى الى تعديل دائرة الاستيطان من خطتها الاستيطانية الزراعية؛ الى الاهتمام بالقطاع السياحي والصناعي؛ ولا بد هنا من الاشارة ان مجموعة من الناحال بدأت في تشرين الاول اكتوبر ١٩٧١ بناء قرية التزلج (نفي اطيف) في الجانب الغربي من الجولان.

وفي شهر آب ١٩٧٢ اقيمت قرية تعاونية قاعدتها مصنع تابع للصناعات الجوية كما انشأ في تلك المرحلة كتل من التجمعات الاستيطانية ذات الانتماءات الاجتماعية والحزبية المتماثلة؛ وحتى حرب تشرين عام ١٩٧٣ كانت ثلاث كتلات من هذا النوع تضم ٧٠٪ من السكان اليهود الى جانب كتل اخرى قرب القنيطرة قد شيدت فوق ارض الجولان.

وبعد حرب تشرين الاول ١٩٧٣ ترسخت القناعة لدى القيادة الاسرائيلية على ضرورة التمسك بالجولان وعدم التنازل عنها؛ والاحتفاظ بها كعازل أمني امام اي هجوم سوري محتمل؛ وبدأت دائرة الاستيطان تبحث جدياً عن طرق واساليب جديدة لتشجيع الاستيطان في الهضبة وتطوير المستوطنات وزيادتها وتحصينها من الناحية العسكرية؛ وادت الحرب الى تعديل في تخطيط دائرة الاستيطان من الناحية الجغرافية وطبيعة المستوطنين والمستوطنات؛ حيث تميزت مرحلة ما بعد حرب تشرين بتحول واضح عن التركيز

على استيطان مناطق الشمال والجنوب من الجولان الى التركيز على القطاع الاوسط؛ وتحول هذا القطاع من قطاع لا يتسم بالالحاح الى قطاع حيوي وهام؛ وذات مغزى قومي وبدى واضحاً على التخطيط الجديد في دائرة الاستيطان انه يعتمد على مسالة التطوير الصناعي. وذكرت الخطة العامة للدائرة في ارض الجولان «ان بوادر الصناعة قائمة في عدد من المستوطنات؛ والهدف هو التوسيع والتصنيع؛ بعد استغلال الموارد الزراعية» وجاء فيها ان هناك ضرورة لانشاء خط امامي من مستوطنات شبه زراعية ومجموعة من القرى الصناعية.

ومع تزايد الحديث عن انسحاب اسرائيل محتمل من الجولان خلال عام ١٩٧٤ اجتمع ممثلو مستوطنات الهضبة في مستوطنة كفارعيتوس من اجل احباط اي خطة انسحاب جديدة من المناطق المتبقية؛ وطالبوا بدعم المستوطنات وتطويرها واقامة مستوطنات جديدة وقرروا (ان جميع المتسوطنات في الجولان تشكل جزءاً من ارضهم؛ وان المس بأي مستوطنة يعني المس بالاستيطان كله) ثم قام وفد من المجتمعين بزيارة لرئيسة الوزراء غولدا مائير؛ وابلغتهم خلال الزيارة: «ان لا مبرر للقلق الذي اصابكم بالنسبة لمستقبل الهضبة وجميع المستوطنات» واكدت مائير ان الجولان «هي جزء لا يتجزأ من الدولة العبرية» واعربت عن رغبتها في مواصلة تطوير الجولان واقامة المستوطنات.



تم التوقيع على اتفاقية فصل القوات بين سوريا والكيان الاسرائيلي في ٣١/ايار/١٩٧٤؛ وبهذه الاتفاقية حولت الخطوط الجديدة لفصل القوات الجزء الاكبر من مدينة القنيطرة الى الادارة المدنية السورية؛ الا انها تركت ضواحيها الغربية وكل المنطقة المحيطة بالتلال البركانية تحت سيطرة الاحتلال؛ وبعد أيام قليلة من توقيع الاتفاقية طلبت لجنة المستوطنات الخاصة بالجولان من حكومة تل ابيب اقامة خمسة مستوطنات جديدة في القطاع الامامي الاوسط؛ ولعبت المنظمات الصهيونية المتطرفة دوراً كبيراً للضغط على الحكومة من اجل التمسك بالجولان ورفض التخلي عنها.

وارتفع عدد المستوطنين اليهود خلال ثلاث سنوات ما بين ١٩٧٣ ـ ١٩٧٥ الى ١٢٠٠ نسمة وأصبح عدد المستوطنات تسعة عشر مستوطنة. وخلال عامي ١٩٧٦ ـ ١٩٧٧ تم بناء خمسة مواقع اخرى في الخط الأمامي وقرية صناعية؛ وخمسمائة وحدة سكنية وبلغ عدد المستوطنين اليهود في الجولان حتى عام ١٩٧٧ ٣ر٨٥٠؛ (ثلاث آلاف وثمانمائة وخمسون مستوطن). وفي ١٩٧٨/١١/٣٠؛ ذكرت صحيفة هآرتس الاسرائيلية ان دائرة الاستيطان اعلنت مشروعها للسنوات القادمة من اجل توطين ٤٤ ألف يهودي؛ يقيم العدد الأكبر منهم في ٣٣ مستوطنة زراعية؛ وريفية؛ ويقيم الباقي في مدينة كتسرين بعد توسيعها.

وذكرت تفاصيل المشروع على الشكل التالي:

اقامة ١٤ مستوطنة جديدة في الجنوب؛ و٩ مستوطنات في الوسط و١١ مستوطنة في الشمال؛ وهذا ما يتطلب كما جاء في المشروع استصلاح ٢٤ ألف دونم والى ٣٦ ألف متر مكعب من المياه.

ووافقت اللجنة الاستيطانية والتي تضم مندوبين عن الحكومة والوكالة اليهودية في السنة التالية على مشروع اريبل شارون وزير الزراعة آنذاك بشأن اقامة ٦٢٠٠ وحدة سكنية في الجولان فيها ٥٠٠ وحدة سكنية لتوسيع مدينة كتسرين؛ وقد قدر تكاليف المشروع بـ ١٥ مليار ليرة اسرائيلية.

وتواصلت عمليات زرع المستوطنات؛ وارتفع عدد المستوطنين عام ١٩٧٩ على ٤٣٠٠ نسمة؛ ووصل عدد المستوطنات ٢٨ مستوطنة وذكرت دائرة الاستيطان في تقرير لها في ١٩٧٨/٢/٢٣ «ان الوضع السياسي والهدوء النسبي من الوجهتين الامنية والسياسية يستدعيان ويسهلان استخدام الوقت المتاح لنا من اجل تطوير الاستيطان في الجولان ونشره وتكثيفه بأسرع وتيرة ممكنة».

مشاريع الضم

منذ الاحتلال الاسرائيلي لهضبة الجولان السورية عام ١٩٦٧ طرحت عدة مشاريع اسرائيلية لضمها الى الكيان الصهيوني نهائياً وعدم اعتبارها ضمن القوانين المرعية اراضي محتلة؛ ومن اهم هذه المشاريع:

ـ مشروع ايغال آلون:

وقد طرح آلون مشروعه عام ١٩٧٦ حيث كان وزيراً في الحكومة؛ ويقترح آلون في مشروعه؛ (ان تحتفظ اسرائيل بمنطقة

استراتيجية في الجولان لمنع سوريا من امكان التعرض لمصادر المياه؛ ولمنع حدوث هجوم سوري مفاجيء على الجليل؛ ورسم آلون خط الحدود المقترح ممتداً من جبل الشيخ حتى نهر اليرموك؛ على شكل خط منحني يوازي خط وقف اطلاق النار؛ وحسب اقتراح آلون فإن القسم الاكبر من ارض الجولان تبقى تحت السيطرة الاسرائيلية.

- مشروع حزب المابام:

وقد طرح هذا المشروع ايضاً منتصف عام ١٩٧٦ خلال المؤتمر العام للحزب؛ واقترح المشروع ان تمر الحدود مع سوريا فوق هضبة الجولان بشكل يوفر الامن والسلام لمستعمرات الجليل الاعلى وغور الاردن والمنطقة المتبقية تكون منطقة معزولة من السلاح.

وبدأت لجنة مستوطنات الجولان بحملة اعلامية مكثفة خلال عام ١٩٧٩ للضغط على الحكومة الاسرائيلية من اجل الاسراع بإصدار قرار ضم الجولان؛ وزيادة المستوطنات فيها وتطويرها؛ وقد بدأت الحملة بالتوقيع على مذكرة بعنوان (الجولان جزء لا يتجزأ من اسرائيل)؛ وقد بلغ عدد التواقيع ٧٤٥٠٠ توقيع؛ وجاء في المذكرة التي قدمت فيما بعد الى الحكومة «انا الموقع ادناه انضم الى الدعوة القائلة بأن هضبة الجولان هي جزء لا يتجزأ من دولة اسرائيل؛ والسيادة في الجولان ضمان للامن والسلام» ومن الذين وقعوا على هذه المذكرة ٧٠ عضواً في الكنيست من بينهم شمعون بيريز، اسحاق رابين، ايغال آلون، شلومو هيلل، وشارون.

مستوطنات الجولان حسب الجهة المؤسسة والتبعية الحزبية والعدد والاسماء (١٩٦٧ - ١٩٩٢).*

الجهة المؤسسة	الحزب	العدد	أسماء المستوطنات
- الحركة الكيبوتسية الموحدة (واتحاد الكيبوتسات)	العمل	١٠	آفيك - الروم - اورتال - عين زيوان - كفار حروب - كيلع - مافوحمة - ميتسر - ميروم جولان - ناحل جولان
- هبوعيل همزوراحي (وبني عكيفا)	المفدال	٨	افني ايتان - آلوني هبشان - حسفين (مركز بلدي) - رمات مجشميم - كناف - كيشت - نوف - يونثان
- حركة الموشافيم (الهستدروت)	—	٦	اليعاد - انيعام - جفعات يوآف - داليوت - رموت - معاليه جملا
- حركة الكيبوتس القطري (وهشومير هتسعير)	مبام	٤	جيشور - سنير - نطور - سيئون (هجرت عام ١٩٨٦)
- حركة بيتار (شبيبة أحمروت)	حيروت	٢	حادنيس - شاعل
- حركة العامل الصهيوني	الأحرار المستقلون	٣	أودم - نيئوت جولان - نفي آتيف (حولت الى الاتحاد الزراعي)
- الاتحاد الزراعي	مرتبط بالعمل	١	كدمات تسفي
- مؤسسات الدولة	-	٢	كتسرين (مدينة) - بني يهودا (مركز بلدي)
- مشترك أو غير معروف أو قي الانجاز	-	٤	بروخيم - بني باتيرا - كفار دياغيم - نمرود

* - نقلاً عن مجلة الأرض - العدد الربع - نيسان ١٩٩٣.

عقد في الكنيست الاسرائيلي جلسة خاصة في الرابع عشر من شهر كانون الاول ١٩٨١؛ نوقش فيها قانون ضم هضبة الجولان الى اسرائيل وتمت الموافقة بعد مناقشات سريعة على هذا القرار بأغلبية ٦٢ صوتاً من أحزاب الليكود؛ والمفدال؛ والعمل؛ ضد ٢١ صوتاً من الحزب الشيوعي؛ وتيلم وشينوي.

وقال مناحيم بيغن (رئيس الوزراء آنذاك) خلال المناقشات: «انني اجزم بالنيابة عن الاكثرية الحاسمة في الكنيست ان هضبة الجولان من الناحية التاريخية كانت وستبقى جزء من ارض اسرائيل» وأنه ليس في «بلادنا أو خارجها شخص ينكر ان هضبة الجولان ليس جزءاً من ارضنا». وحدد بيغن مبررات قرار الضم:

أولاً: «لأن الجولان جزءاً لا يتجزأ من ارضنا» وقال بيغن «اننا بذلنا جهوداً كثيرة بعيد انتهاء الحرب العالمية الاولى لضم خريطة الجولان الى الاراضي التي وعد بها بلفور الحركة الصهيونية.

ثانياً: الخشية من عودة السوريين الى الهضبة وتعرض مستوطنات الجليل لنيران المدافع السورية.

ثالثاً: رفض الرئيس حافظ الأسد المفاوضات مع اسرائيل والقيام بزيارة تل ابيب كما فعل السادات.

وبعد مناقشات ومبررات طرحت امام الكنيست؛ أقر قانون الضم وجاء فيه:

* يسري قانون الدولة وقضاؤها واداراتها على منطقة مرتفعات الجولان.
* يسري هذا القانون من تاريخ اقراره في الكنيست.
* وزير الداخلية مسؤول عن تنفيذ هذا القانون وهو مخول بوضع انظمة لتنفيذه.

أما صحيفة دافار الاسرائيلية فقد اعطت مبررات لقرار الضم حسب ما صرح به مصدر اسرائيلي.

- يشكل الوجود في الجولان رادعاً لسوريا.
- حماية السيطرة على المصادر المائية.
- حماية الاردن من أي غزو سوري.
- السيطرة والتحكم بسد فحيبه.
- استغلال الهضبة من الناحية الزراعية والصناعية والسياحية.

مستوطنات الجولان حسب أنواعها/ العدد والأسماء (١٩٦٧ - ١٩٩٢)

نوع المستوطنة	العدد	اسماء المستوطنات
١- موشاف	١٩	افني ايتان - آلوني هبشان - أليعاد - انيعام - اودم - بروخيم - جفعات يوآف - حادنيس - داليوت - رمات مجشميم - رموت - شاعل - كناف - كيشيت - معاليه جملا - نفي آتيف - نوف - نيئوت جولان - يونتان.
٢- كيبوتس	١٥	آفيك - الروم - اورتال - جيشور - سنير - سيئون - عين زيوان - كدمات تسفي - كفار حروب - كيلع - مافوحمة - ميتسر - ميروم جولان - ناحل جولان - نطور.
٣- مدينة أو مركز بلدي	٣	كتسرين (مدينة) - بني يهودا - حسفين.
غير محدد	٣	بني ياتيرا ت كفار دياغيم - نمرود.

تصاعدت حملة الاستيطان في الجولان بشكل ملحوظ بعد قرار الضم؛ وفي آب ١٩٨٢ صادق سمحا ايرليخ نائب رئيس الوزراء الاسرائيلي ورئيس اللجنة الوزارية للاستيطان على مشروع تكثيف الاستيطان في الجولان وتوطين ٢٠ ألف مستوطن يهودي جديد؛ وفي ١٩٨٣/٢/٢٦ اقام وزير الداخلية د. يوسف بورغ ثلاث لجان تخطيط لاسكان وتطوير الجولان وقد بلغ عدد المستوطنات حتى عام ١٩٨٢، ٢٨ مستوطنة.

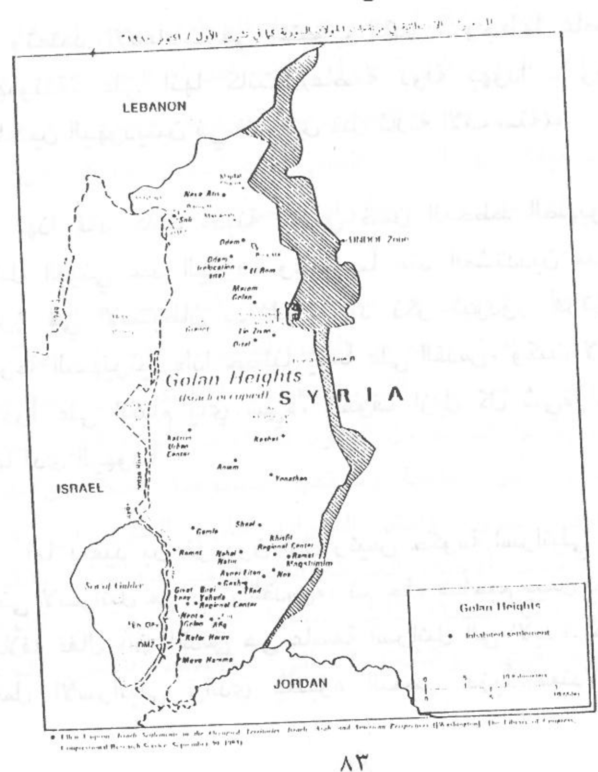
ولا يكتفي العدو بما أنجزه حتى الآن في مجال الاستيطان في المرتفعات السورية المحتلة؛ والمتمثل بتغيير المعالم العربية لهذه المنطقة وزرعها حتى الآن باكثر من اربعين مستوطنة؛ رغم ما يجري الحديثة حوله من سلام في المنطقة؛ فالتخطيط لمضاعفة عدد المستوطنات ما زال قائماً؛ ولم تتراجع القيادات الاسرائيلية عن برنامجها هذا حتى اليوم والامر الملفت للنظر بشأن طبيعة الاستيطان في المرتفعات السورية هو ان للاستيطان مهمات عديدة وتسخيره في المجهود الحربي. والمستوطنات في الجولان وان كان اكثرها مستوطنات مدنية؛ الا انها تشبه القلاع والثكنات العسكرية؛ والمنازل التي شيدت فيها؛ شيدت وفق خطط واغراض عسكرية ودفاعية؛ تكثر فيها المواقع والملاجىء.

والملفت ايضاً ان دائرة الاستيطان لم تستطع حتى الآن تنفيذ كل ما تخطط له في هضبة الجولان؛ وذلك:

- أولاً: بسبب وعورة الارض؛ وصعوبة المواصلات التي تتميز بها الهضبة.

- ثانياً: استمرار الصراع العربي الصهيوني؛ والخوف الدائم من هجمات سورية محتملة على هذه الهضبة كما حصل في حرب تشرين ١٩٧٣؛ واستمرار الصراع لا يشجع المستوطنين على الاقامة والسكن في هذه الهضبة رغم الاغراءات التي تقدمها الحكومة والاحزاب الاسرائيلية للمستوطنين في الهضبة.

ان كل ما جرى حتى الآن يؤكد على مدى تمسك (اسرائيل) بأرض الجولان للاعتبارات التي ذكرت؛ رغم بروز تيار داخل الدولة العبرية؛ يدعو الى التخلي عن الجولان مقابل تخلي سوري عنها لتكون منطقة معزولة من السلاح.



ثانياً: الاستيطان الاسرائيلي في القدس

ارتبطت ظاهرة الاستيطان الاسرائيلي بالحركة الصهيونية منذ نشوئها وحتى وقتنا الحاضر، وشكلت هذه الظاهرة حجر الزاوية في تنفيذ المشروع الصهيوني وما قامت به السلطات الاسرائيلية في مدينة القدس منذ نكبة ١٩٤٨ وحتى الآن من استيطان وتهويد، هو الأخطر ضمن المشروع الصهيوني الذي يستهدف الاراضي العربية المحتلة، بسبب السعي الدائم لتهويد هذه المدينة والغاء تاريخها وتغيير معالمها، وطرد سكانها وتحويلها الى عاصمة لدولتهم.

وتعتمد الادعاءات في اغتصاب القدس، وجعلها عاصمة للدولة الصهيونية، على انها كانت (عاصمة دولة يهودا - وهي احدى المملكتين اليهوديتين في فلسطين قبل ثلاثة الاف سنة).

لهذا فقد كانت مدينة القدس ضمن المخطط الصهيوني. وكان العامل الديني عند اليهود، وخصوصاً عند المشتددين منهم، العامل الأبرز في الاستيطان بداخلها. وقد ذكر ثيودور هرتزل مؤسس الحركة الصهيونية «اذا حصلنا يوماً على القدس، وكنت لا ازال حياً، وقادراً على القيام بأي شيء، فسوف ازيل كل شيء ليس مقدساً فيها لدى اليهود».

أما ديفيد بن غوريون أول رئيس حكومة اسرائيلي فقال ان «لا معنى لاسرائيل من دون القدس». ثم جاء مناحيم بيغن ليتبع سياسة اسلافه فقال «ان القدس هي عاصمة اسرائيل الى الأبد». كما ان حزب العمل الاسرائيلي والذي يعتبره البعض حزباً معتدلاً، اكد منذ

تشكيله وحتى ما بعد توقيع اتفاق غزة اريحا مع م.ت.ف.؛ ان اسرائيل لن تتخلى عن القدس كعاصمة ابدية لاسرائيل

ان ذلك كله، كان يترافق دائماً مع تدفق موجات الهجرة اليهودية الى القدس خصوصاً، ويشير وبشكل لا يدع مجالاً للشك الى أهميتها ضمن المشروع الصهيوني العام، ومدى تمسك قادته بهذه المدينة موحدة عاصمة لدولتهم.

الموقع

القدس مدينة جبلية تقع في وسط فلسطين، يبلغ عمرها نحو ٣٥ قرناً. وقد شيدت النواة الأولى لهذه المدينة المقدسة في موقع طبوغرافي في جبال القدس يمثل رابية ارضية بارزة بين متحدرات سحيقة عند الفاصل المائي الذي يفصل اودية الغور عن أودية البحر المتوسط وخصوصاً وادي الصرار.

ترتفع مدينة القدس عن سطح البحر المتوسط حوالي ٧٥٠م. وهي على بعد ثمانية أميال من البحر الميت، و٣٢ ميلاً من البحر المتوسط، وقد عرفت عبر التاريخ بعاصمة لفلسطين. ونتيجة لنمو عدد السكان وتدفق المهاجرين اليهود ابتداء من نهاية القرن التاسع عشر لم يكن مركز المدينة وموقعها ليستوعبا السكان والمباني السكنية داخل السور، فامتد العمران خارج السور في جميع الاتجاهات، واقيمت الاحياء الحديثة التي عرفت فيما بعد بالقدس الغربية. ثم بدأت المدينة تأخذ شكلها الحالي بعد أن التحمت بأحيائها عدة قرى، وامتدت المباني والأحياء لتغطي الجبال

المجاورة مثل جبل المشارف شمال المدينة، جبل القطمون وجبل المكبر جنوب المدينة. وبلغت مساحة المدينة عام ١٩٤٨، ٣٠ الف دونم يملك العرب منها ٢٥ الفاً، وكانت هذه المساحة منقسمة الى منطقتين:

- الشرقية: او القدس القديمة وهي منطقة داخل السور الأثري وتبلغ مساحتها ٩٢٧ دونماً، يملك اليهود منها ٤٠ دونماً.
- الغربية: وهي المنطقة الجديدة التي ازدهرت وتطورت مع موجات الهجرة اليهودية الى المدينة بدءاً من نهاية القرن التاسع عشر.

عاش اليهود في مدينة القدس كسائر ابناء الطوائف الأخرى، وكانوا الأقلية قبل تدفق اللاجئين اليهود من اقطار العالم الى فلسطين. ولم يتجاوز عدد اليهود في القدس عام ١٨١٦ الألفي نسمة. واستقر في القدس قبل الدعوة الصهيونية عام ١٨٩٧ عدد من اليهود غير العرب قدموا الى القدس لزيارة الاماكن المقدسة، كما هي حال عدد من المسلمين والمسيحيين. ومع بروز الحركة الصهيونية وانتشارها في صفوف اليهود أخذت موجات الهجرة المنظمة بالتدفق الى فلسطين والقدس، بدعم من القوى الاستعمارية التي كان هدفها السيطرة على المنطقة العربية. وبدأت هذه القوى الخارجية تعمل على تحسين ظروف اليهود في فلسطين وتحسين مستواهم المعيشي، فبدأ اليهود ينشطون على مختلف المستويات في فلسطين، ويقيمون الاحياء والمباني، وبدأ العمل على بناء اول احياء اليهود في القدس سنة ١٨٥٩، الى الغرب من بوابة يافا على قطعة أرض عربية استطاع المليونير اليهودي موشي فيونتفيوري شراءها بطريقة الخداع من السلطات العثمانية لبناء مستشفى، ثم تمكن من اقامة مساكن شعبية لليهود عليها.

ويشكل هذا الحي اليهودي الذي اقيم على ارض موشي فيونتفيوري نواة الجزء اليهودي في المدينة. ومنذ ذلك الوقت بدأ التمدد اليهودي في القدس، وشجع اليهود وبدعم من الحكومة البريطانية على انشاء احياء ومبان أخرى. ففي المرحلة ما بين ١٨٦٠ - ١٨٩٧ تم بناء عدد من الأحياء اليهودية منها (مناه شعنارنيم، ايفن اسرائيل) على طريق يافا و(مشكانون شعنارنيم وبيت ديفيد) شمال القدس، و(غلات شفيع) التي تحولت مع بداية القرن الجاري الى الحي الغربي. ومع نهاية القرن التاسع عشر اقيمت في القدس احياء يهودية أخرى وهي حي (أوهل موش) الى الجنوب الغربي من شارع اغريباس، وأقيمت احياء على امتداد الطريق المؤدية الى بوابة المدينة، فوصل البناء في منطقة طريق يافا الى محانية يهودا وفي الجهة الشمالية الشرقية، الى منطقة مناه شعنارنيم. وقد استطاعت الحركة الصهيونية والوكالة اليهودية العالمية شراء هذه الأراضي العربية التي اقيمت عليها الأحياء اليهودية بالخديعة والتحايل على القانون، وبدعم مباشر من بريطانيا.

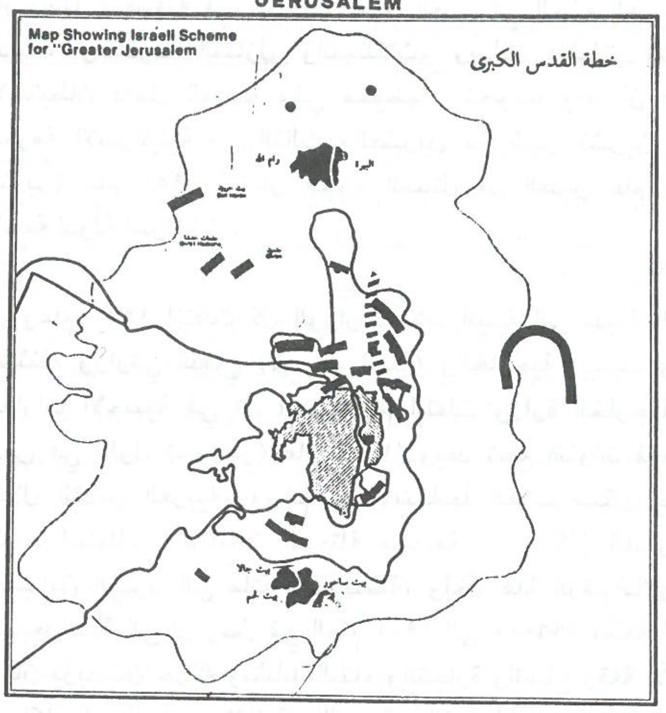
بعد الدخول البريطاني الى فلسطين، بدأت مرحلة جديدة من مراحل السيطرة اليهودية على فلسطين بشكل عام ومنها القدس. وتشجيعاً لهذه السيطرة قام الجنرال البريطاني اللنبي، بعد أيام قليلة من دخوله فلسطين (باستدعاء ماكلين وهو مهندس مدينة الاسكندرية، وطلب منه وضع خطة هيكلية لمدينة القدس ووضع المقاييس والمواصفات والقيود المتعلقة بالبناء والتطوير فيها)، فقدم ماكلين مخططه الهيكلي لمدينة القدس عام ١٩١٨، اذ قسّم

المدينة الى اربع مناطق: البلدة القديمة واسوارها، المناطق المحيطة بالبلدة القديمة، القدس الشرقية، والقدس الغربية.

وساهم كل ذلك، (وقد جاء بعد اصدار وعد بلفور) بتعزيز الوجود اليهودي في القدس، خصوصاً عندما امرت السلطات البريطانية بمنع البناء في الحي الشرقي، وتشجيع البناء في الأحياء اليهودية التي تسير (نحو التطور والتمدن والإزدهار). وهذا ايضاً ما شجع الهجرة اليهودية الى القدس، وأدى الى مزيد من الخلل الديموغرافي لصالح اليهود الذين توافدوا لاجئين الى فلسطين. وكانت نسبة المستوطنين في القدس من بين المهاجرين اليهود بعد السيطرة البريطانية: ٤٠,٧ في المئة عام ١٩٢٢، ٣٠,٨ في المئة عام ١٩٣٠، ١٦,٧ في المئة عام ١٩٤٧، ١١,٦ في المئة عام ١٩٤٨.

* ما بين ١٩٤٨ - ١٩٦٧

حققت الحركة الصهيونية الجزء الاكبر من مخططها الرامي الى السيطرة على مدينة القدس، وتهويدها، بعد نكبة ١٩٤٨، واحتلال العصابات الصهيونية مساحة واسعة من هذه المدينة، حين أخذت تسن القوانين التي من شأنها تغيير معالم المدينة وتهويدها بشكل كامل. وبعد أن استطاعت القوات الاسرائيلية السيطرة على مساحة واسعة من ارضي القدس، انقسمت المدينة بعد قرار الهدنة الصادر عن الامم المتحدة الى منطقتين: منطقة تشرف عليها السلطات الأردنية وتبلغ مساحتها ٢,٤ كيلومتر مربع، ومنطقة تحتلها القوات الاسرائيلية وتبلغ مساحتها ١٧,٥ كيلومتر مربع. أما الأراضي المنزوعة السلاح تحت اشراف الأمم المتحدة فقد بلغت مساحتها ١,٥ كيلومتر مربع. وشكل سور القدس الأثري الحد الفاصل بين المنطقتين.



المستعمرات الاسرائيلية في مدينة القدس العربية

الحدود الدولية لبلدية القدس
بلدية القدس العربية في ٥ حزيران ١٩٦٧
بلدية القدس المحتلة في ٥ حزيران ١٩٦٧
حدود بلدية القدس في ٢٨ حزيران ١٩٦٧
مخطط القدس الكبرى عام ١٩٧٣
خط الهدنة عام ١٩٤٩
المستوطنات الاسرائيلية بعد حزيران ١٩٦٧

١ - الحي اليهودي
٢ - الجامعة العبرية
٣ - التلة الفرنسية
٤ - رامات أشكول
٥ - غفعات همفتار
٦ - سانهدريا
٧ - راموت
٨ - نهلات دفنا
٩ - عناتوت
١٠ - النبي يعقوب
١١ - عطاروت
١٢ - تلبيوت الشرقية
١٣ - شرفات
١٤ - جيلو (٣ ضواحي)
١٥ - احياء جديدة (٤) قيد الانجاز

وبعد قرار الهدنة عام ١٩٤٩ بدأت القوات الاسرائيلية ممارساتها التعسفية في حق المواطنين العرب في الجزء الغربي من المدينة، وصادرت المنازل والممتلكات، وبدأت عمليات التهويد والاستيطان داخل المدينة وفي محيطها، خصوصاً بعد أن قررت الحكومة الاسرائيلية في الثالث والعشرين من شهر تشرين الأول (اكتوبر) عام ١٩٥٠ اعتبار الجزء المحتل من القدس عام ١٩٤٨ (عاصمة لدولة اسرائيل).

وعام ١٩٥١ انتقلت كل الوزارات الاسرائيلية الى مدينة القدس باستثناء وزارتي الدفاع (لأسباب امنية) والخارجية (بسبب وجود السفارات الأجنبية في تل أبيب)، ثم انتقلت وزارة الخارجية الى القدس في ايلول (سبتمبر) عام ١٩٥٣. وبعد تسع سنوات فقط من احتلال القدس الغربية، ورغم طرد سكانها العرب بشكل جماعي خطير، استطاعت السلطات المحتلة مضاعفة عدد سكان القدس من المهاجرين اليهود الى مائة ألف نسمة، وأخذ هذا الرقم بالإرتفاع سنة بعد سنة الى ان وصل في العام ١٩٦١ الى ١٩٦٠٠٠ نسمة. وهذا ما كان يزيد من حركة ونشاط البناء والتجارة واتساع رقعة الأحياء والمراكز السياسية والثقافية والدينية والاجتماعية. وقد تم خلال السنوات ما بين ١٩٤٨ و١٩٦٧ بناء مقرات لوزارات العمل والمال والداخلية، ومبنى للكنيست، ومبنى المتحف الاسرائيلي، والحاخامية، ومقر للهستدروت. وما لبثت السلطات الاسرائيلية ان نقلت الى القدس رفاة ثيودور هرتزل كتشجيع للمهاجرين اليهود للاستيطان في القدس.

فاتسعت رقعة المدينة، وازدادت مشاريعها السكنية واقيمت احياء جديدة ومنها ابوفو البقعة، المستعمرة الألمانية، والقطمون.

التي كان يسكنها العرب قبل عام ١٩٤٨. وأقيم على المرتفعات المطلة على المدينة من الجهة الجنوبية الشرقية العديد من الأحياء اليهودية، اهمها بيت هاغان، كريات مناحيم، اعير غائيم.

لقد استطاعت السلطات الاسرائيلية بالتعاون مع المستوطنين والدوائر الدينية خلال سنوات ١٩٤٨ - ١٩٦٧ من تهويد الجزء الغربي من مدينة القدس، ومحيطها بشكل كامل، واستطاعت افراغ المدينة من سكانها العرب وتوطين اللاجئين اليهود في منازل المشردين العرب. بل وقد اقامت السلطات الاسرائيلية الاف الوحدات السكنية الاسرائيلية لاستيعاب المهاجرين وكثيراً ما كانت تقام الأبنية مخالفة للقانون وعلى املاك الغير ويتم بناؤها من دون رخص مسبقة، كل ذلك من اجل الاسراع في توطين اليهود وتهويد المدينة، وتحويلها الى عاصمة لدولتهم.

لقد كان احتلال القوات الاسرائيلية للقسم الشرقي من القدس حلم الاجيال الصهيونية الذي تحقق بعد حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧. ومنذ الساعات الاولى لهذا الاحتلال قامت السلطات بإجراءاتها المنظمة من اجل تهويد ذلك الجزء وضمه للقدس الغربية من اجل اعلان المدينة الموحدة عاصمة لاسرائيل. وفي سبيل ذلك قامت قوات الاحتلال بقتل وطرد واعتقال عشرات الالاف من المواطنين العرب في القدس الشرقية، وصادرت منازلهم وممتلكاتهم، واتخذت الحكومة العديد من القرارات التي تخدم مخططها. وفي ١٩٦٧/٦/٨، اي قبل وقف اطلاق النار، وقف الحاخام شلوموغورين على رأس مجموعة من الجيش الاسرائيلي بالقرب من الحائط الغربي للحرم القدسي الشريف، ليقيم شعائر الصلاة اليهودية، معلناً في ختام الصلاة «ان حلم الأجيال اليهودية قد تحقق، فالقدس لليهود ولن يتراجعوا عنها وهي عاصمتهم الأبدية».

المستوطنات الاسرائيلية في منطقة لواء القدس

المستوطنة	تاريخ انشاؤها	موقعها
جفعوت حداشا	١٩٧٨	أراضي الجيب وبدو
معاليه مخماس	١٩٨١	أراضي مخماس
كفار ادوميم	١٩٨١	أراضي عناتا
عناتوت	١٩٨٢	أراضي عناتا وحزما
نيفي يعقوب	١٩٧٣	اراضي بيت حنينا
نسفي يهودا	١٩٨٤	أراضي أبوديس
ادام	١٩٨٤	اراضي جبع
جفعات زئيف	١٩٧٧	اراضي الجيب
بسجات ئال	١٩٨١	اراضي بيت حنينا
جفعوت (أ)	١٩٧٧	اراضي الجيب
شرفة شعفاط	—	اراضي حزما
ليزمان	—	اراضي بيت اكسا
مشور ادوميم	١٩٧٤	اراضي العيسوية
عين شمس	—	اراضي العيزرية
جفعوت (ب)	١٩٧٩	أراضي الجيب
معاليه ادوميم (د)	١٩٧٩	اراضي الخان الاحمر
كفيرا	—	اراضي بيت سوريك وبدو
أفراتا	—	اراضي ابوديس والسواحرة
كاليا	١٩٦٨	اراضي عرب السواحل
نسؤوت ادوميم	١٩٨٤	اراضي ابوديس والعيزرية

وفي ١٩٦٧/٦/١١ اتخذت الحكومة الاسرائيلية في إجتماع لها قراراً بضم المدينة وبدأ الاستيطان في احيائها المختلفة. وطلب رئيس الحكومة من وزير المال تخصيص مبلغ عشرة ملايين ليرة اسرائيلية لهذا الغرض، وعين رئيس الحكومة (ليفي اشكول) يهود تمير، نائب المدير العام لوزارة الاسكان مسؤولاً عن توطين اليهود في القدس الشرقية وطلب منه «وضع خطة تهدف الى نقل اكبر عدد من اليهود اليها بأقصى سرعة ممكنة».

وبعد اسبوعين من تكليفه قدم تمير خطته التي بقيت طي الكتمان، والتي كشف عنها فيما بعد عبر بعض التصريحات الصحافية للمسؤولين الاسرائيليين. وقد تضمنت الخطة «امتداد التطويق الاسرائيلي باتجاه القدس الشرقية عن طريق خلق التحام في المرحلة الاولى بين شطري المدينة من الشمال والجنوب، حيث تقرر في الشمال اقامة الأحياء الاولى على التلة الفرنسية والامتداد بالبناء حتى شارع صموئيل، الواقع بمحاذاة خط الهدنة باتجاه بوابة نابلس، وفي الجنوب امتداد البناء باتجاه قصر المندوب السامي وقرية صوباهر.

قوبلت هذه الخطة بالرفض من قبل عدد من الوزراء واعضاء الكنيست، بسبب اقتصار البناء في البلدة القديمة على الحي اليهودي، وطالب وزير الأديان ان يشمل التوطين جميع انحاء القدس.

وفي ١٩٦٧/٦/٢٧ عقد في القدس اجتماع ضم عدداً كبيراً من حاخامات اليهود في العالم، وطالب المجتمعون سلطات الاحتلال باعادة بناء الهيكل، ورد عليهم وزير الأديان زيرح فارهافتك انذاك بأنه «لا أحد يناقش في ان الهدف النهائي لنا هو اقامة الهيكل ولكن

الوقت لم يحن بعد، وعندما يحين لا بد من حدوث زلزال يهدم المسجد الاقصى ونبني الهيكل على ركامه،». وفي اليوم التالي صدر قرار عن السلطات الحاكمة بضم القدس الشرقية الى الكيان الصهيوني واعتبار القدس مدينة موحدة ادارياً، واتخذت قراراً آخراً بحل مجلس امانة القدس العربية، والغت كل القوانين الادارية التي كانت متبعة في المدينة. ثم اتخذ الحاكم العسكري قراراً ببناء الحي اليهودي واعادة ترميم المساكن المهدمة وتوسيع الجامعة العبرية وعزل القدس عن باقي مناطق الضفة الغربية.

وفي ١٩٧٠/٧/١٨ نشرت الجريدة الرسمية الاسرائيلية دراسة قدمها ثلاثة من الإختصاصيين الاسرائيليين (افيار تسيون، حشمشوني تسيون، ويوسف شفايد) أمام الحكومة، حول التطور السكاني والعمراني والاقتصادي لمدينة القدس، وتضمنت الدارسة مشروع تحويل القدس بشطريها الشرقي والغربي الى مدينة موحدة ذات غالبية يهودية، يكون تنظيمها على الشكل الآتي: ٤١ ألف دونم للسكن، ٣٨ ألف دونم للغابات، ١١ ألف دونم مناطق مفتوحة، ٦٣٠٠ دونم للحدائق العامة، ٦٤٠٠ دونم للتجارة والصناعة.

وتضمن المشروع اقتراحاً «لبناء ١٨٠ الف وحدة سكنية حتى عام ٢٠٠٠ حين يزداد عدد السكان في المدينة الى ٦٥٠ الف نسمة، و٨٩٠ ألفاً سنة ٢٠١٠». ويقضي المخطط ايضاً بانتشار مركز تجاري وسط المدينة على ارض تبلغ مساحتها ٢٧٠٠ دونم ضمن الحدود الواقعة «بين المقبرة الاسلامية غرباً، ومنطقة المستشفى البلدي على طريق يافا شمالاً، وبين محطة السكة الحديدية جنوباً، وسور القدس وحي وادي الجوز شرقاً».

الا ان الحكومة علقت على هذا المشروع بأنه «يشكل خطراً على مستقبل المدينة ذلك لأنه لم يستخلص الدروس من المصير الذي واجهته مدن أخرى في العالم»، ووصف المخطط بأنه «تكرار غير ضروري لأخطاء معروفةارتكبت في مدن أخرى».

وحول المشاريع التي تتبعها السلطات الاسرائيلية لتهويد مدينة القدس وتغيير معالمها كشف الصحفي الاسرائيلي ابراهام رابنوفيتش في صحيفة «جيروزاليم بوست» عام ١٩٧٤ النقاب عن مشروع اسرائيلي لتهويد المدينة، وتغيير معالمها على ثلاث مراحل تحت عنوان بناء (القدس القلعة)، قال فيه «بعد ربع قرن من تجرؤ سكان الحي اليهودي في القدس القديمة على بناء بيوت خارج السور، ترى اليوم سوراً جديداً يظهر للعيان قوامه عمارات سكنية تحيط بالمدينة على شكل قوس هائل. وبالرغم من أن هذه العمارات هي سكنية الطابع الا انها صممت على أساس التجربة التي خضناها في معارك القدس عام ١٩٦٧». واضاف ابراهام في مقاله «ان فكرة المدينة القلعة قد قضت عليها المدفعية منذ ثلاث قرون، الا ان الفكرة عادت الى الأذهان في حرب الاستقلال عام ١٩٤٨، عندما استعرت الحرب في المدينة من شارع الى شارع»، ثم قال «سيتم في القدس بناء المناطق السكنية حسب مخططات عسكرية يكون الصف الأمامي فيها حصناً لحمايةالصفوف الخلفية من نيران العدو الأردني، وبناء الجدران في الصفوف الأمامية وتكون سماكة هذه الجدران ثلاثة أمثال الجدران في المساكن الخلفية لكي تصمد امام القذائف المدفعية، أما نوافذها فكانت اصغر حجماً لأغراض دفاعية، وأما السطوح فقد حوت تحصينات للمدافع الرشاشة تطل على المواقع في الاراضي الاردنية».

* مشروع القدس الكبرى

في آذار (مارس) ١٩٧١ اعلن الدكتور ميرون بنفنسي نائب رئيس بلدية القدس انجاز مشروع لتوسيع حدود بلدية القدس لتشمل المناطق الممتدة من رام الله شمالاً وحتى بين لحم جنوباً، وأطلق على هذا المشروع اسم (مشروع الأب). «وضمن هذه البقعة المحددة اقيمت ١٥ مستعمرة، تشكل الحزام الاستيطاني حول القدس، وهو الحزام الذي يطوق الأحياء السكنية المجاورة التي اقيمت ضمن امانة القدس لعام ١٩٦٧». ثم قام الدكتور الاسرائيلي رافل بتكلر بتعديل فكرة بنفنسي، وقدم مشروعاً جديداً حول مستقبل مدينة القدس وتطويرها العمراني، وتضمن المشروع كما نشرته صحيفة «عل همشتمار» في ١٩٧٤/٢/٨:

- القدس مدينة موحدة تحت السيادة الاسرائيلية.
- توسيع حدود المدينة وتقسيمها ادارياً الى ثمانية احياء لكل حي مجلس بلدي.
- اعطاء الأحياء العربية نوعاً من الحكم الذاتي.
- ضمان حرية العبادة لجميع الديانات.

شمول التوسع المناطق الممتدة بين رام الله والبيرة شمالاً، وبوديس والعيزرية شرقاً، وغرباً حتى اللطرون وجنوباً حتى بيت لحم.

ثم شكلت الحكومة الاسرائيلية لجنة لوضع مخطط توسيع المدينة المقدسة واطلق عليها اسم (لجنة جفني)، التي دعت الى اقامة ٢٨٦٠٠ وحدة سكنية في إطار حدود أمانة القدس، وذلك خلال خمس

سنوات ابتداء من عام ١٩٧٥، لإحكام الطوق حول البلدة القديمة وخنقها. وفي ايلول ١٩٧٥ تمت الموافقة النهائية على مشروع القدس الكبرى الذي يمتد «ما بين الخان الأحمر شرقاً، واللطرون غرباً، ودير ديوان شمالاً وضواحي مدينة الخليل جنوباً».

ويضم هذا التوسع تسع مدن و٦٠ قرية عربية اي ما يقارب ٣٠ في المئة من مساحة الضفة الغربية.

ولم توقف الحكومة الإسرائيلية قرارتها وممارستها الهادفة الى تهويد المدينة . فتوجتها بقرارها المعروف بضم المدينة نهائياً الى الكيان الصهيوني، واعلانها موحدة عاصمة لدولة اسرائيل. وجاء في القرار الذي اتخذته الحكومة الإسرائيلية في ١٩٨٠/٧/٣٠ ووافق عليه الكنيست في ١٧ آب (اغسطس) ١٩٨٠.

* القدس عاصمة اسرائيل:

- القدس الكاملة والموحدة هي عاصمة اسرائيل.
- القدس هي مقر رئيس الدولة والكنيست ، والحكومة، والمحكمة العليا.

* المحافظة على الاماكن المقدسة:

- تحفظ الأماكن المقدسة من انتهاك حرمتها من كل مساس او من اي شيء قد يمس بحرية وصول ابناء الأديان الى الأماكن التي يقدسونها او بمشاعرهم تجاه تلك الأماكن.

* تطوير القدس:

- ستحرض الحكومة على تطوير القدس وازدهارها ورفاهية سكانها عبر تخصيص موارد خاصة بينها منحة سنوية خاصة لبلدية القدس.
- تعطى القدس افضليات خاصة من نشاطات سلطات الدولة من اجل تطوير القدس في مجالات المرافق الإقتصادية وفي مجالات اخرى.
- ستشكل الحكومة هيئات خاصة من اجل تنفيذ هذا البند.

ووقع على قرار الضم هذا كل من اسحق نافون رئيس الدولة، ومناجيم بيغن رئيس الحكومة.

وبهذا القرار، الذي جاء تتويجاً لممارسات اسرائيلية على ارض الواقع، قطعت السلطات المحتلة اشواطاً في ضم المدينة وتهويدها، واقفلت الباب بشكل نهائي امام اية تسوية لقضية القدس، او اعادتها لأصحابها الشرعيين. ولا شك ايضاً ان قرار الضم جاء تشجيعاً لمزيد من الاستيطان اليهودي في القدس وفي محيطها، وجاء غطاء شرعياً ورسمياً من قبل سلطات الإحتلال لما يقوم به المستوطنون اليهود في تلك المدينة بحق المواطنين العرب وممتلكاتها.

ولم تكتف السلطات الإسرائيلية بما قامت به فعمدت به عام ١٩٨٢ الى اعداد مشروع للتنظيم الإقليمي يشمل محافظة القدس بكاملها ويدعو الى تجميد البناء والإعمار في مدنها العربية التسع وقرارها (٢٢ قرية). وتكريس المستعمرات حولها (بلغ عددها حتى عام ١٩٨٢ ، ١٨ مستعمرة طوقت القدس وقراها، بثلاث من القلاع اليهودية، وبلغ عدد الوحدات السكنية فيها ٢٤ ألف وحدة يسكنها ١٠٠ ألف يهودي).

* الأحياء والمستوطنات

بدأت عمليات الإستيطان اليهودي في القدس الشرقية بعد حرب حزيران ١٩٦٧ على خطين: - استيطان القدس القديمة التي تتألف من أربعة احياء عربية (الشرف، الباشورة، المغاربة، باب السلسلة) وذلك من خلال هدم ونسف المساكن القديمة وبناء المساكن الجديدة لليهود على انقاضها، ومن خلال مصادرة الأراضي الأميرية والأوقاف واصدار القوانين التي تمنع العرب من بناء مساكنهم او ترميمها.

- الإستيطان في حدود امانة القدس، حين بدأت حكومة العدو عام ١٩٦٨ بإقامة حزام من الاحياء السكنية اليهودية التي تحيط بالقدس من الشمال والجنوب. وتم بناء تسع مستعمرات شكلت فيما بعد الحزام الثالث من احزمة الإستيطان حول المدينة.

عينة تمثل توزع السكان المستوطنين، من المهاجرين الجدد في بعض احياء منطقة القدس وذلك حتى النصف الأول من العام ١٩٩١.

الحي/ المستوطنة	عدد المستوطنين	الموقع
جبلا	٥٥٧	الضحية الجنوبية للقدس
راموت	٥٤١	شمال غربي القدس على اراضي بيت حنينا وبين اكسا.
نفي يعقوب أن "النبي يعقوب"	٤٥٢	شمالي القدس الى الشرق من طريق القدس - رام الله
احياء ومستوطنات أخرى	٤٢٨٠	باقي احياء وضواحي القدس
المجموع	٥٨٣٠	—

علماً ان عدد هؤلاء المستوطنين، في هذه المنطقة قد تضاعف حتى النصف الثاني من العام ١٩٩١، بحيث انه بلغ

وضمن هذا البرنامج الإستيطاني بدأ الإستيطان في القدس بخطواته الأولى من خلال قيام بعض العائلات اليهودية بالانتقال الى داخل الحي الشرقي، وخلع أبواب بعض المساكن العربية التي تركها اصحابها بسبب الحرب، والسكن فيها ومنع سكانها من العودة. وبعد عمليات الهدم والنهب والمصادرة التي مارستها قوات الإحتلال اقام المستوطنون اليهود اول حي سكني في القدس القديمة ببناء وترميم ٤٦٨ وحدة سكنية تستوعب ١٨٠٠ نسمة، ثم قام المستوطنون بتشجيع من سلطات الإحتلال في بعض الأحياء وبمساعدة السماسرة بالأستيلاء على العقارات العربية داخل القدس خصوصاً في احياء الشرف، والخالدية ، والواد. واصبح عدد العقارات التي يسكنها اليهود حوالي ١٨ عقاراً يضاف اليها العقارات التي صودرت من قبل الحكومة بقرارات رسمية وشملت الاماكن الأثرية والإسلامية.

وبعد هذه المرحلة التي سيطرت عليها الفوضى والهمجية بالمصادرة واحتلال المنازل العربية، قامت سلطات الإحتلال بتنظيم الإستيطان على أسس جديدة، وذلك من خلال مشاريع استيطانية تهدف الى تشكيل ثلاثة احزمة حول المدينة:

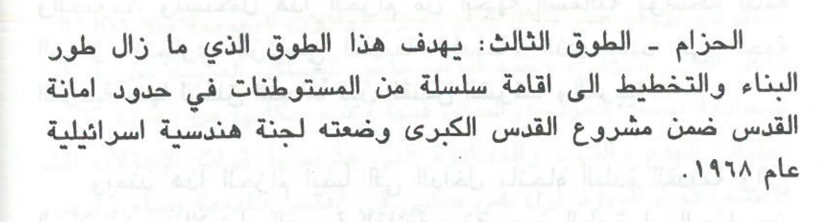
- يحاصر احدها البلدة القديمة وضواحيها.
- يحاصر الثاني الأحياء العربية الواقعة خارج السور.
- الثالث هو مجموعة من المستوطنات تشكل نقاط تدعيم استيطانية من اجل خنق التجمعات العربية.

الحزام ـ الطوق الأول: ويهدف الى محاصرة القدس القديمة داخل الأسوار والأحياء العربية المجاورة لها تمهيداً لإخلائها من سكانها العرب. ويتألف هذا الطوق من الحي اليهودي، جنوب البلدة

القديمة، والحديقة الوطنية المحيطة بسور البلدة من الشرق والجنوب. ويستكمل هذا الحزام من الجهة الشمالية بواسطة اقامة المركز التجاري الرئيسي للمدينة القديمة، الذي يمتد الى الجهة الغربية منها ليخلق التحاماً بين القدس الشرقية والغربية.

ويمتد هذا الحزام ايضاً الى الداخل باتجاه البلدة القديمة والى الخارج نحو الأحياء العربية القائمة بينه وبين الطوق او الحزام من خلال الإستيطان في الحي اليهودي وطرد ٦٠٠٠ عربي منه. وبحلول عام ١٩٨٠ كانت سلطات الإحتلال قد طردت جميع السكان العرب في هذا الحي، وبناء ٦٥٠ وحدة سكنية تسكنها حوالي ٦٠٠ عائلة يهودية. اما المركز التجاري ضمن الحزام الأول فقد اقيم على مساحة تبلغ ٢٧٠٠ دونم في الجهتين الشمالية والشمالية الغربية من البلدة القديمة. ويقام هذا المركز التجاري على الأحياء العربية(حي باب الساهرة، حي باب العمود، حي الشيخ جراح واجزاء من احياء المصرارة وسعد وسعيد). ويشمل الحزام الأول على مشروع قطاع ماميلا، وهو مشروع مكمل لمشروع المركز التجاري. ويهدف الى تعمير وحدات سكنية قرب بوابة يافا.

الحزام ـ الطوق الثاني: الهدف منه حصار الأحياء العربية خارج السور القديم، ويشمل المناطق الواقعة ضمن حدود امانة مدينة القدس لتحيط بالقدس من ثلاث جهات مدعومة بمجموعة من المستوطنات الخلفية التي تتحد على شكل قوس، وتعزل المدينة العربية عن التجمعات السكنية العربية شمال المدينة وجنوبها. ويهدف هذا الطوق ايضاً الى عزل القدس عن باقي مناطق الضفة الغربية، ودمجها بشكل نهائي بالمجتمع الصهيوني، «مما يخلق امراً واقعاً جديداً سيكون من الصعب على اية تسوية سياسية مقبلة تجاهله».



وبلغ عدد المستوطنات في هذا الطوق ١١ حياً سكنياً.

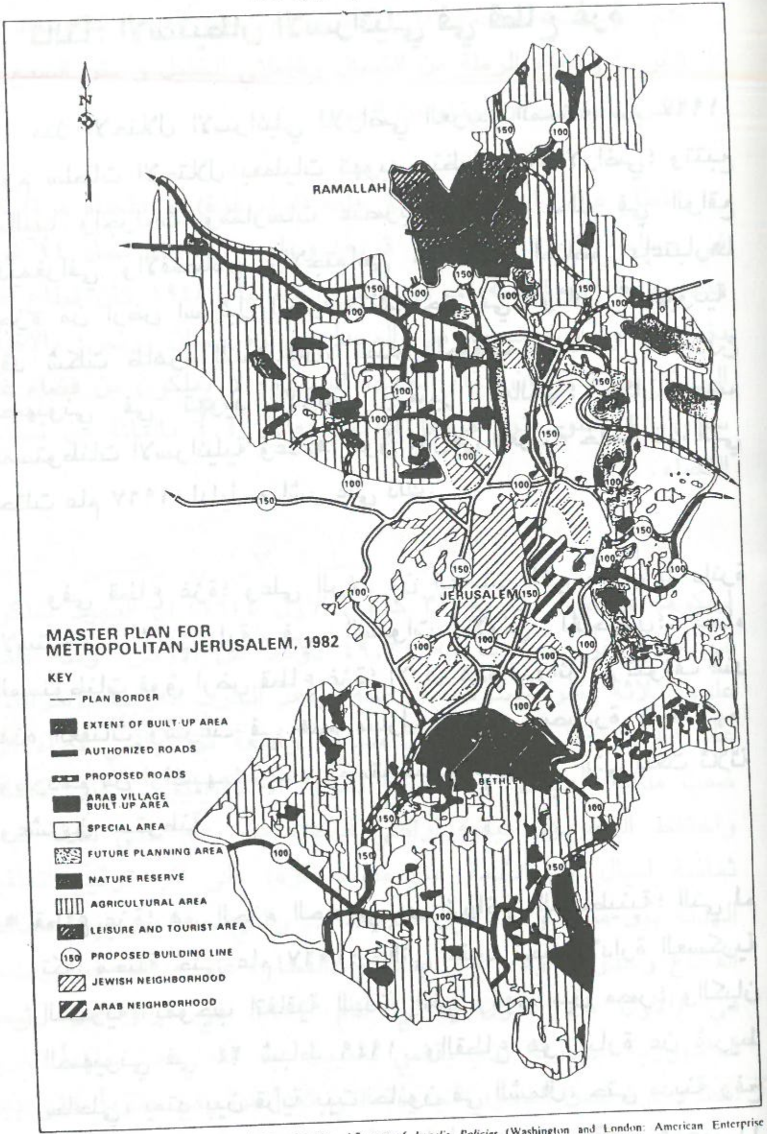
الحزام - الطوق الثالث: يهدف هذا الطوق الذي ما زال طور البناء والتخطيط الى اقامة سلسلة من المستوطنات في حدود امانة القدس ضمن مشروع القدس الكبرى وضعته لجنة هندسية اسرائيلية عام ١٩٦٨.

والهدف منه تهويد القدس وضم مساحات واسعة من اراضيها وتشريد سكانها وزيادة عدد اليهود فيها. ويقع هذا الطوق في المنطقة الممتدة من رام الله شمالاً حتى اطراف مدينة الخليل، ومن منطقة الخان الأحمر شرقاً وحتى اللطرون غرباً، بما يعادل ٣٠ في المئة من مساحة الضفة الغربية. وشمل المشروع عدة مدن عربية مثل البيرة ورام الله وبيت لحم وبيت جالا وبيت ساحور الى جانب ٦٠ قرية عربية اخرى.

اليوم، وقد استطاعت الحكومة الإسرائيلية تحقيق الكثير من مخططها واهدافها في القدس، ونرى ان سياسة الأمر الواقع اصبحت عقبة كأداء امام اي حديث عن تسوية للصراع العربي - الصهيوني وهذا ما يفسر تمسك الإسرائيليين بالقدس، وعدم الإعتراف بأي وجود عربي فيها.

لقد بلغ عدد سكان القدس حوالي ٤٥٠ ألف نسمة منهم ١٢٦ ألف عربي، اي ان اليهود اصبحوا اليوم يشكلون ٧١،١ في المئة من عدد السكان وهم يمتلكون ٤٤،٣ بالمائة من مساحة بلدية القدس بعد مسلسل الممارسات التي قامت بها السلطات الحاكمة بالتعاون مع المستوطنين.

الخطه الرئيسيه للقدس الكبرى، ١٩٨٢



• Meron Benvenisti, *The West Bank Data Project—A Survey of Israel's Policies* (Washington and London: American Enterprise Institute for Public Policy Research, 1984), p. 77.

ثالثاً: الاستيطان الاسرائيلي في قطاع غزة

منذ الاحتلال الاسرائيلي للاراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧: تقوم سلطات الاحتلال بعمليات تهويد منظمة لهذه الاراضي؛ وتتبع اساليب واجراءات وممارسات عنصرية، لاحداث خللٍ في الواقع الديمغرافي والاقتصادي والاجتماعي في هذه المناطق بإعتبارها (جزء من ارض اسرئيل الكبرى) كما جاء في الوثائق الصهيونية. وقد شكلت ظاهرة الاستيطان، احدى الحلقات الاساسية للمشروع الصهيوني في تهويد الارض وتغيير معالمها؛ وكان حجم المستوطنات الاسرائيلية وعددها فوق الارض العربية خاصة تلك التي احتلت عام ١٩٦٧؛ لدليل مباشر على ذلك.

وفي قطاع غزة؛ وعلى الرغم من العقبات التي واجهتها دائرة الاستيطان الاسرائيلية في السنوات الاولى للاحتلال؛ لبناء المستوطنات فوق ارض قطاع غزة؛ الا ان هذه الدوائر لم تتوقف عند هذه العقبات وشرعت في هدم منازل العرب؛ ومصادرة ممتلكاتهم؛ وطردهم من اراضيهم؛ وبناء المستوطنات اليهودية؛ التي بلغت ثلاثة وعشرين مستوطنة.

* قطاع غزة؛ هو الجزء الجنوبي من الاراضي الفلسطينية؛ التي لم تكن محتلة حتى عام ١٩٦٧؛ والتي بقيت تحت الادارة العسكرية المصرية؛ بموجب اتفاقية الهدنة التي وقعت بين مصر؛ والكيان الصهيوني في ٢٤ شباط ١٩٤٩. والقطاع هو عبارة عن شريط ساحلي، يمتد بين قرية بيت حانون في الشمال، حتى مدينة رفح على الحدود المصرية الفلسطينية بطول ٥٤ كلم واقصى عرض ١٢

كلم؛ وبلغت مساحته ٣٦٣ كلم مربع، بين البحر المتوسط من الغرب؛ وقضاء الرملة من الشمال وقضائي الخليل و بئر السبع من الشرق؛ وصحراء سيناء من الجنوب.

قطاع غزة والذي كان يطلق عليه (لواء غزة) او (قضاء غزة) كان في مساحة اكبر؛ ويضم ٧١ قرية؛ وعام ١٩١٠ تم فصل ١٤ قرية منها ضمت الى اقضية اخرى. وقبل نكبة عام ١٩٤٨ كان قطاع غزة يضم ثلاثة مدن رئيسية هي المجدل؛ وغزة وخان يونس؛ بالاضافة الى ٥٣ قرية؛ وكان ابناء الطائفة اليهودية لا يملكون من قضاء غزة سوى ٤٩ كيلو متراً مربعاً اي ما يعادل ٤,٤ بالمائة من مساحة القضاء.

وجاء في تقرير نشرته مصلحة الاراضي والتسوية التابعة لحكومة فلسطين بتاريخ ٣١ كانون الاول ١٩٤٤؛ ان اليهود يملكون في قضاء غزة ما مساحته ٤٩,٣٠ دونماً من الارض، وقد اقاموا عليها ثلاثة عشر مستوطنة زراعية. وبعد الحرب العربية الاسرائيلية عام ١٩٤٨ احتل الاسرائيليون مساحة واسعة من اراضي قضاء غزة ضمت مدينة المجدل؛ و٤٧ قرية دمرها الاسرائيليون تدميراً كاملاً، واحتفظ المصريون ببقية اراضي القضاء من رفح حتى نقطة تبعد ثمانية اميال الى الشمال من مدينة غزة؛ على اثر توقيع اتفاقية الهدنة بين مصر و اسرائيل عام ١٩٤٨؛ والتي حدد بموجبها مساحة القطاع وحدوده. وقد اطلق مصطلح «القطاع» على منطقة غزة رسمياً في (الاول من كانون الثاني عام ١٩٥٤ في قرار من رئيس الجمهورية المصرية الذي يقضي بتعيين عبد الله رفعت حاكماً ادارياً لقطاع غزة ضمن الحدود الجديدة التي تبدأ من رفح جنوباً حتى بين حانون شمالاً بطول ٤٨ كلم وعرض ٧-١٢ كلم.

استطاعت القوات الاسرائيلية خلال حرب حزيران ١٩٦٧ السيطرة على قطاع غزة؛ واصبح القطاع بعد ذلك في القبضة العسكرية الاسرائيلية؛ وعلى الرغم من ان دائرة الاستيطان في الحكومة الاسرائيلية لم تستطع البدء في بناء المستوطنات، كما فعلت في الضفة الغربية والجولان، الا ان السلطات العسكرية باشرت بطرد السكان العرب وهدم منازلهم ومصادرة ممتلكاتهم والاستيلاء على الاراضي الاميرية والحكومية وأراضي الاوقاف الاسلامية؛ حيث بلغت الاراضي المصادرة ١١٣,٨٠٠ دونم. منها ٤ آلاف دونم من الاراضي الحكومية ٩٣,١ الف دونم تعتبرها سلطات الاحتلال ذات ملكية غير واضحة بالاضافة الى مصادرة املاك العرب الذين نزحوا عن القطاع؛ والذين قدرت ممتلكاتهم بحوالي ٨٠٠٠ دونم؛ وقد بلغت الاراضي المصادرة بحوالي ٣٣ بالمائة من مجموع مساحة القطاع غزة، وزعتها دائرة الاستيطان على الشكل التالي:

أراضي خاصة ببناء المستوطنات	بلغت ٣٢٢٠٠ دونم
معسكرات الجيش	١,٩٠٠ دونم
طرق جديدة للمستوطنات	١١,٦٠٠ دونم
تشجير	١٠,٠٠٠ دونم
أراضي متروكة لاعمال يهودية اخرى	٢٧,٠٠٠ دونم

وعلى الرغم من هذا التنظيم والتخطيط الذي شمل اراضي قطاع غزة الا ان دائرة الاستيطان واجهت عقبات صعبة في وجهة مشروعها الاستيطاني في القطاع؛ ومضت سنوات، دون ان تستطيع بناء

مستوطنة واحدة، واهم هذه العقبات، هي الكثافة البشرية العربية التي تعيش في القطاع؛ وقد بلغ عدد السكان العرب عام ١٩٧٦ حوالي ثلاثمائة وخمسون الف عربي؛ وبلغ عددهم عام ١٩٨١ اكثر من نصف المليون؛ وهذه العقبة لم تستطع الحكومة الاسرائيلية التغلب عليها حتى الان بسبب ضيق مساحة الاراضي؛ خاصة وان ثلثها من الرمال غير صالحة للزراعة والاستثمار.

ومن اجل تجاوز العقبات التي واجهت دائرة الاستيطان الاسرائيلية برز تصوران حول كيفية الاستيطان في قطاع غزة.

التصور الاول طرحه موشي ديان وزير الدفاع الاسرائيلي انذاك، والذي يقوم على «دمج القطاع اقتصادياً مع الكيان الصهيوني بحيث يكون هناك مجالاً لفصلهما في المستقبل مع ايجاد استعمار استيطاني يهودي داخل القطاع؛ واستغلال الاراضي الحالية لاستيعاب اللاجئين»

اما التصور الآخر فقد كان للوزير يسرائيل غاليلي في حكومتي مائير ورابين. والذي كان رئيساً للجنة الوزارية لشؤون الاستيطان؛ وقد اطلق على تصويره «نظرية الاوتاد والاصابع»؛ ويستهدف «تقسيم قطاع غزة الى ثلاث كتل غير مرتبطة ببعضها البعض، ويفصل بينهما مستعمرات يهودية؛ بحيث يمكن في مرحلة لاحقة ضم هذه الكتل الى المناطق المجاورة لها في فلسطين المحتلة؛ فتضم الكتلة الشمالية الى منطقة عسقلان؛ والوسطى الى منطقة بئر السبع، والجنوبية الى اقليم اشكول المجاورة لمشارف رفح».

بدأت المشاريع الاستيطانية الاسرئيلية بشكل عملي في قطاع غزة عام ١٩٧٠ بعد دراسات ومشاريع ومخططات وضعتها الدوائر المختصة في الدولة العبرية اثناء تولي حزب العمل السلطة في اسرائيل؛ وقد بدأ بناء المستوطنات على (شكل مستوطنات ناحال يسكنها الجنود والشباب) الذين يخدمون في القطاع وعلى الحدود المصرية، ثم تحولت هذه المستوطنات الى موشاف وكيبوتز، عندها بدأت العائلات اليهودية المهاجرة الى فلسطين وبدوافع دينية واقتصادية تتوجه للاستيطان في القطاع، وتوسيع المستوطنات. وقد تركز هذا البناء في المنطقة المحاذية للبحر المتوسط ما بين غزة وخان يونس، حيث اقيم في الفترة ما بين عام ١٩٧٠ و ١٩٧٣ اي قبل حرب اكتوبر سبعة مستوطنات اهمها مستوطنة كفار داروم التي انشأت عام ١٩٧٠ على انقاض كيبوتز «كفار داروم» الذي اقيم عام ١٩٤٦ بالقرب من الطريق الرئيسية وخط سكة حديد غزة ـ رفح شرقي دير البلح؛ والذي احرق خلال حرب ١٩٤٨.

مع توقيع اتفاقيات كامب ديفيد بين مصر واسرائيل؛ وازالت المستوطنات الاسرائيلية التي كانت في سيناء وعلى مشارف مدينة رفح، بدأ الاستيطان الاسرئيلي في قطاع غزة يأخذ ابعاداً جديدة. واهتماماً متزايداً من قبل الحكومة الاسرائيلة ودائرة الاستيطان التابعة لها؛ واصبح للاسيتطان في القطاع؛ اولوية في الاهتمام الحكومي اكثر من ذي قبل؛ وبدأ التخطيط لاقامة المستوطنات داخل القطاع؛ بعد ان كان الاهتمام السابق هو زرع المستوطنات حول القطاع من اجل حصار التجمعات البشرية العربية بداخله. وقد بدأت المرحلة الثانية للاستيطان في قطاع غزة بعد توقيع اتفاقيات كامب ديفيد في عهد الليكود بإقامة ثلاث مستوطنات يهودية داخل القطاع؛

هي تل اور وغاني لحال؛ وميراف؛ ورغم ذلك لم تستطع حكومة الليكود تجاوز العقبات التي كانت تحول دون تكثيف الاستيطان في قطاع غزة؛ الا انها وضعت برنامجاً استيطانياً مكثفاً على الحدود المصرية الفلسطينية من اجل عزل السكان العرب عن ارض سيناء التي اصبحت بايدي السلطات المصرية وبناءاً على هذا البرنامج تم بناء ثلاث مستوطنات ما بين ١٩٧٩ - ١٩٨١ هي عيدور دغان اور ريغول؛ حيث تولت حركة هبوعيل همزامي الاشراف على اقامتها.

مع اتمام الانسحاب الاسرائيلي من سيناء وحل ازمة طابا المصرية عادت عمليات الاستيطان الاسرائيلي في قطاع غزة الى النمو السريع وشهدت السنوات ما بين ١٩٨٢ - ١٩٨٤ هجمة استيطانية جديدة بإشراف غوش امونيم والوكالة اليهودية، في محاولة لاستيعاب اليهود الذين اخلوا مستوطنات سيناء ولاطمئنان المستوطنين ايضاً بان لا انسحاب من قطاع غزة، وتركز الاستيطان ما بعد سيناء في منطقة شمال القطاع، وحول مدينة غزة، بهدف عزل الاحياء والمناطق العربية عن بعضها البعض.

ومنذ الانسحاب الاسرائيلي من سيناء، وحتى عام ١٩٨٤ تم بناء عشرة مستوطنات خمسة منها تم بناءه عام ١٩٨٤ وحدها وهي مستوطنات (رفح بام، مستريم، نيسانيت، ناوْونا واميناي)، وبذلك يكون مجموع المستوطنات التي انشأت في قطاع غزة عام ١٩٨٤ ثلاثة وعشرين مستوطنة، وقدرت مصادر اميركية عدد المستوطنين اليهود في قطاع غزة حتى عام ١٩٨٨ بسبعة وعشرين الف نسمة، واعتمدت القاعدة الاستيطانية في القطاع على كل انواع الاستيطان (مستوطنات زراعية؛ مستوطنات مبيت، مستوطنات بلدية، ومستوطنات دينية).

وعملت سلطات الاحتلال الاسرائيلي في مشاريعها الاستيطانية في قطاع غزة على اقامة المستوطنات في مواقع جغرافية تضمن على المدى البعيد والقريب عدة اهداف اهمها:

- اقامة المستوطنات في مواقع حيوية واستراتيجية كالمرتفعات والتلال وسفوح الجبال، او في مواقع زراعية خصبة وفيرة المياه.
- اقامة المستوطنات حول الكتل البشرية العربية من اجل تطويقها ومحاصرتها وفك ارتباطها عن بعضها البعض في محاولة لفك الوحدة الديمغرافية وخلق تجمعات بشرية يهودية تفصل بينها.
- تقسيم القطاع الى مناطق ووحدات صغيرة لسهولة السيطرة عليها، وضع المستوطنين اليهود في هذه المستوطنات في حرب مباشرة ومستمرة مع العرب في الاراضي المحتلة، حيث يلعب المستوطنون الى جانب قوات الاحتلال ومؤسساته دوراً قمعياً يحظى برعاية و تأييد الحكومة الاسرائيلية.

ويلاحظ ان المستوطنين في قطاع غزة يتوزعون على ثلاث تجمعات او كتل استطانية هي:

- **الكتلة الشمالية:** وهي مؤلفة من المستوطنات التي اجتمعت عند الطرف الشمالي لقطاع غزة، حيث تقع منطقة اريتز الصناعية، التي انشئت بواسطة الحكومة العمالية عام ١٩٧٢ وهي مؤلفة من الورش والمعامل والمصانع التي يعمل بها العمال العرب، واقيم في هذه المنطقة اول مستوطنة عام ١٩٧٨ وهي مستوطنة نيسانيت التي انشئت في بادئ الامر كمركز عسكري متقدم، وتحولت الى مركز

للناحال في ٢٨ نيسان ١٩٨٢، اي بعد ثلاثة ايام من انسحاب اسرائيل من سيناء وفي هذه التكتل ايضاً مستوطنات الاي سيناء ونيفيتس سالا اللتان تستخدمان كمراكز ترفيهية للسياح اليهود؛ والعمل قائم لتوسيعهما ويتبع لهذا التكتل من المستوطنات؛ مستوطنة بنتيفاها اسارا التي نقلت من سيناء بعد الانسحاب الى موقع على خط الهدنة الفاصل بين قطاع غزة والاراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٤٨؛ وينضم الى هذه الكتلة الاستيطانية ايضاً مستوطنة دوجنيت وهي قرية لصيادي الاسماك.

- **الكتلة الوسطى:** تقع هذه الكتلة حول مدينة غزة وتشكل حزاماً بشرياً لليهود حولها للضغط على سكانها العرب من اجل الهجرة؛ واهم مستوطنة في هذه الكتلة واكبرها؛ هي مستوطنة نيتساريم التي تأسست عام ١٩٧٢ كمركز للناحال؛ وتحولت الى مستوطنة زراعية (موشاف) عام ١٩٨٠؛ وهي تبعد ٤ كلم عن مدينة غزة وتبلغ مساحتها ١٧٥ فداناً؛ ويعمل المستوطنون فيها على فلاحة وزراعة الارض المجاورة لها والتي كانت تملكها قبيلة عربية تدعى (ابو مدين)؛ واقيم الى جانب هذه المستوطنة في نفس التكتل الاستيطاني كيبوتز (مزرعة تعاونية) يحمل نفس الاسم عام ١٩٨٠.

والى الشرق من مدينة غزة اقيمت مستوطنة (تل مونتار) تابعة لحركة الناحال عام ١٩٨٢؛ هي تشرف على مدينة غزة وتسيطر على الطرق الرئيسية في القطاع؛ حيث تقع على تلة عالية تبلغ مساحتها ١٥ فداناً من الارض وهي جزء من قطعة ارض كانت السلطات الاسرائيلية قد صادرتها من اصحابها العرب ومن بينهم عائلة الشوا. والى جانب هذه الكتلة من المستوطنات اقامت سلطات الاحتلال مهبط للطائرات الحربية استعمل خلال حرب اكتوبر ١٩٧٣.

- **الكتلة الجنوبية:** ويطلق عليها كتلة القطيف نسبة لمستوطنة القطيف التي اقيمت في آب ١٩٧٧ بين دير البلح وخان يونس وهي تابعة لفئة الموشاف وحركة هبوعيل همزامي؛ معظم مستوطنيها من اليهود القادمين من الولايات المتحدة الاميركية؛ وتعتمد على الزراعة.

تقع كتلة القطيف على طول الساحل الجنوبي بين القرية السويدية وحتى دير البلح على مساحة ٧٥٠٠ فدان من الاراضي الاميرية وقد شكلت واقيمت هذه الكتلة بحيث تشكل حزاماً من المستوطنات وتشمل المنتجعات والاماكن السياحية والمزارع والمصانع الخفيفة وتعمل السلطات الاسرائيلية على طرد الفلسطنيين من هذه المنطقة بشكل خاص من اجل توسيع مساحات المستوطنات والمؤسسات والمنشآت السياحية التابعة لها. وقد انشئت اول مستوطنة في هذه الكتلة مستوطنة نيتسر هازاني عام ١٩٧٣؛ تابعة للناحال وتضم نحو ٢٠٠ مستوطن؛ ثم بدأ العمل على انشاء المستوطنات الأخرى في هذه الكتلة منذ عام ١٩٧٧؛ وجميع المستوطنين في هذه المستوطنات يتبنون اتجاهات الاحزاب الدينية المتطرفة وتعتبر مستوطنة نيف ويكاليم هي السوق التجاري والاداري لكتلة القطيف؛ حيث تضم عدداً من المؤسسات والمراكز التجارية والسياحية والادارية ومراكز استجمام ويوجد في هذه المستوطنة مدرسة دينية كانت قد نقلت من سيناء تساهم في تدريس الديانة اليهودية للطلاب؛ تعمل على تدريبهم العسكري؛ وما زالت السلطات الاسرائيلية تقوم بأعمال التوسيع والتطوير لهذه الكتلة من المستوطنات في قطاع غزة؛ حيث وصلت هذه الكتلة بعد تمددها الى مستوطنة كفاردراوم في الشمال؛ ويجري العمل لوصلها بمستوطنة موراج في الشرق؛ الا ان هناك صعوبة في تحقيق هذا الهدف الاستيطاني الاسرائيلي، بسبب الكثافة البشرية العربية في

هذه المنطقة؛ ووجود العديد من القرى الفلسطينية تفصل بين الكتلة الاستيطانية و مستوطنة موراج.

كان التوسع والتمدد هو احد القوانين الرئيسية التي تحكم ظاهرة الاستيطان الاسرائيلي في قطاع غزة؛ فكل المستوطنات التي كانت تقام داخل هذا القطاع بهدف توطين بعض اليهود المهاجرين؛ تتجه بعد فترة قصيرة من استقرارها الى التوسع في نطاق ما حولها بصورة تدريجية؛ حيث يقوم بعض المستوطنين بعد ان يرسخون اقدامهم بصورة رسمية؛ بالتوسع على عاتقهم دون العودة الى الحكومة او اقرارتها؛ واذا كان قرار الحكومة الاسرائيلية في الاستيطان بدوافع امنية فإن المستوطنين سرعان ما يتمددون ويتوسعون في الاراضي العربية بدافع الربح؛ والعقيدة الدينية التي يحملونها والتي تدفعهم لطرد السكان العرب والاستيطان بالارض بإعتبارها جزء من (ارض الميعاد)؛ وهذا ما اطلق عليه الاستيطان غير الرسمي.

بالرغم من ان المستوطنين في قطاع غزة ينتسبون في تكوينهم الى التجمع الصهيوني في فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨؛ وبالرغم من التنوع في طبيعة المستوطنات في القطاع؛ فإن سمة التدين لدى غالبية المستوطنين وطغيان العامل الايديولوجي هي دائماً الدافع الاساسي للاستيطان؛ فمن اصل المستوطنات الموجودة في قطاع غزة لا نستطيع تصنيف الا ثلاثة منها بأنها مستوطنات (علمانية) وهي (رفيح بام وايلي سينا ونيسانيت) في حين يغلب على باقي المستوطنين وخاصة مستوطني كتلة القطيف طابع المتدينين؛ وفي الوقت ذاته يتمايز مستوطني القطاع بصفات متعددة عن بقية شرائح التجمعات اليهودية في فلسطين؛ انطلاقاً ليس فقط من مكانة عملية

الاحتلال ذاتها؛ وانما ايضاً من طبيعة مستوطني القطاع وداوفعهم وتوجهاتهم؛ حيث يعتبر القادة الاسرائيليون ان احتلال قطاع غزة كما هو احتلال الضفة الغربية؛ هو تحرير لاراضي يهودا والسامرا وغزة من العرب؛ (استعادة الاجزاء من ارض اسرائيل الى الشعب اليهودي) وبالتالي فإن الاستيطان في الاراضي المحتلة عام ١٩٦٧ (هو حق شرعي)؛ وهذا ما يجعل طبيعة المستوطنين تتسم بالعدوانية والعنصرية والعصبوية وهذاالاعتقاد لدى المهاجرين اليهود يجعل منه دافعاً قوياً لديهم للاستيطان في قطاع غزة وغيرها من الاراضي العربية التي احتلت عام ١٩٦٧؛ خاصة وان ذلك يترافق مع التسهيلات التي تقدمها الحكومة الاسرائيلية للراغبين في الاستيطان داخل قطاع غزة؛ حيث اصبح المستوطنون هناك يتمتعون بإمتيازات تفوق ما يتمتع به سكان الاراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٤٨ ويطلق على مستوطني قطاع غزة (الابناء الاعزاء) و (خيرة الشباب) و (الاوفياء للرسالة).

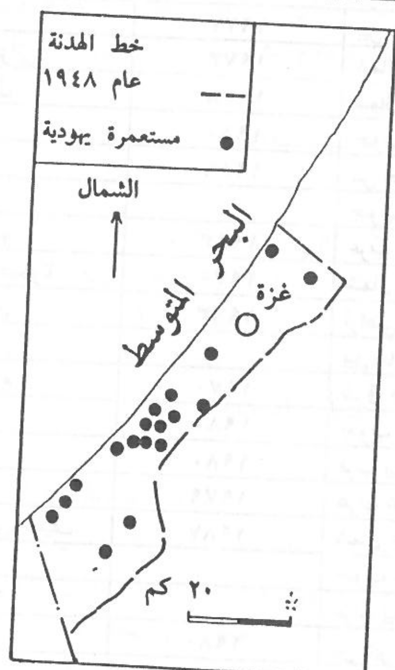
وطبقاً لما جاء في تقرير بنفنيس عام ١٩٨٧ الصادر عن (بنك معلومات الضفة الغربية وقطاع غزة) فإن الاولوية التي اعطيت لمستوطنات المناطق المحتلة عام ١٩٦٧ تتضح لدى مقارنة الحوافز الممنوحة للمستوطنين والحرفيين هناك بغيرها التي اعطيت للمستوطنين في المناطق المحتلة عام ١٩٤٨.

ان ما جرى ويجري من عمليات استيطانية اسرائيلية في قطاع غزة سواء تلك التي تخطط لها الحكومة الاسرائيلية والدوائر التابعة لها، او تلك الاعمال التي يقوم بها المستوطنون اليهود بدوافع دينية او اقتصادية يعطي دليلاً واضحاً على مدى تمسك الاسرائيليين بهذه الارض وعدم استعدادهم للانسحاب منها: وعلى مدى رفض

الاسرائيليين لمبدأ الارض مقابل السلام الذي تقوم عليه مشاريع التسوية الحالية للصراع العربي الاسرائيلي.

المستوطنات الاسرائيلية في قطاع غزة

المستوطنة	تاريخ أنشاؤها	موقعها
نتساريم	١٩٧٢	أراضي بو مدين
نيسانيت	١٩٨٢	أراضي بيت لاهيا
تل أور	١٩٨٥	أراضي غزة
موراج	١٩٧٢	بين خان يونس ورفح
كاديش	١٩٧٢	شمال خان يونس
ميراف	١٩٧٨	قرب خان يونس
رفح يام	١٩٨٤	قرب رفح
قطيف	١٩٧٧	بين دير البلح وخان يونس
نيتسر حزاني	١٩٧٣	شمال خان يونس
جاني طال	١٩٧٨	شمال شرق خان يونس
جان أور	١٩٨٠	جنوب غرب خان يونس
بيدولاخ	١٩٨٦	بين خان يونس ورفح
امبار		جنوب غزة
نيفي دقليم	١٩٨٣	غرب خان يونس
متسبيه عتصمونا	١٩٧٩	شمال رفح
ايلي سيناي	١٩٨٣	أراضي بيت لاهيا
عتصمونا		بين خان يونس ودير البلح
كفار داروم	١٩٧٠	شرق دير البلح
تل منطار	١٩٨٠	جنوب غرب غزة
ايرتز	١٩٨٠	قرب بيت حانون
جديد	١٩٧٩	غرب خان يونس
فندق شاطيء قطيف	١٩٨٧	شمال خان يونس
قطيف (د)		جنوب غرب دير البلح
نيفتس سالا		غرب بيت لاهيا
يغول	١٩٨٠	بين دير البلح وخان يونس



المستعمرات الصهيونية في قطاع غزة

رابعاً: عمليات الاستيطان الاسرائيلية في الاراضي المحتلة بعد بدء مفاوضات مدريد

لم تتوقف عمليات بناء المستوطنات والوحدات السكنية الاسرائيلية في الاراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧؛ منذ بدأ المفاوضات الرسمية العربية الاسرائيلية في مدريد عام ١٩٩١ وحتى الان، بل اكدت مصادر الاراضي المحتلة خلال الجولات الاولى من المفاوضات ان سلطات الاحتلال كثفت من بناء هذه المستوطنات، وصادرت المزيد من الاراضي في اماكن مختلفة من الضفة الغربية وقطاع غزة وهضبة الجولان، وكان الهدف من هذه السياسةفرض سياسة الامر الواقع، والضغط على الاطراف العربية لاخضاعها لشروط التسوية الاسرائيلية؛ و كتبت صحيفة معاريف الاسرائيلية آنذاك انه «منذ السبعينات لم تشهد الاراضي المحتلة تسريعاً لاعمال الاستيطان كما يتم اليوم؛ حيث يتابع وزير الاسكان وعلى نحو محموم اقامة مستوطنات جديدة وتوسيع المستوطنات القديمة القائمة وشق الطرق واعداد الاراضي لاعمال البناء»؛ ثم جاء في تقرير لوزارة الخارجية الاميركية ان بناء المستوطنات عام ١٩٩١ زاد بنسبة ٢٥٪ بالمقارنة مع العام ١٩٩٠.

وبعد نجاح حزب العمل في تسلم السلطة في اسرائيل لم يتوقف بناء المستوطنات؛ ولم تتراجع حكومة رابين عن سياسة اسرائيل الاستيطانية. الا انها اتخذت اسلوباً جديداً في تنفيذ سياسيتها يقوم على التخفيف المؤقت عن بناء المستوطنات الجديدة، وتوسيع وتطوير المستوطنات القديمة. بما يكفل عدم توقف البناء. وعام ١٩٩٢ كانت اول مستوطنة يتم تحويلها الى مدينة اسرائيلية وهي مستوطنة مائل ادوميم في الضفة الغربية.

وقد اصبح موضوع الاستيطان بعد بدء المفاوضات العربية الاسرائيلية واحداً من اهم القضايا الي يطرحها الفلسطينيون خلال جولات المفاوضات الثنائية والمتعددة، لما لهذا الموضوع من ابعاد مهمة على الصعيدين الى التوحيدي الفلسطيني الاسرائيلي. الفلسطينيون يرون في استمرار الاستيطان الاسرائيلي وبناء الوحدات السكنية عقبة اساسية امام الانسحاب الاسرائيلي من الاراضي المحتلة، وامام بسط سيادتهم على ارضهم؛ وعقبة كأداء امامهم في اقامة دولتهم؛ اما الاسرائيليون؛ فإنهم يربطون مسالة الاستيطان بمسائل اخرى هامة؛ وهي الحدود والمياه والامن، وهذه الابعاد وتؤكد هذه المسائل تمسك اسرائيل بسياستها الاستيطانية، بإعتبارها الاسلوب الوحيد والامثل التي من خلاله تسيطر على الارض والمياه وتتحكم اكثر باوراق الصراع. وفي حديث لنائب وزير العلوم غيئولا كوهين حول علاقة السلام ببناء المستوطنات قالت: «اذا قيل ان المستوطنات عقبة امام الحل الوسط الاقليمي... فهذا صحيح، واذا قيل ان المستوطنات عقبة امام الادارة الذاتية (للفلسطينيين)... فهذا صحيح، واذا قيل ان المستوطنات عقبة امام دولة فلسطينية... فهذا اكثر من صحيح».

السياسة الاستيطانية الاسرائيلية بعد بدأ المفاوضات في مدريد.

بدأت المفاوضات العربية الاسرائيلية في مدريد في شهر تشرين الاول ١٩٩١ خلال تولي حزب الليكود بزعامة اسحاق شامير السلطة في اسرائيل و جاءت هذه المفاوضات مباشرة بعد، وخلال احداث وتطورات اقليمية ودولية؛ كان اهمها انهيار اتحاد الجمهوريات السوفياتية وتدفق اعداد كبيرة من المهاجرين اليهود من هذه

الجمهوريات الى الاراضي العربية المحتلة. واسهم الامر في تعنت حكومة شامير ازاء سياستها الاستيطانية، ومواصلتها في بناء المستوطنات والوحدات السكنية على رغم التي كانت تقدمها الدول الكبرى المعينة بمسيرة التسوية في الشرق الاوسط وعلى رأسها الولايات المتحدة وروسيا، من ان بناء المستوطنات سوف يتوقف وان استمرار السياسة الاستيطانية سيشكل عقبة امام فرصة السلام الحالية. و ضربت الحكومة الاسرائيلية بعرض الحائط كل النداءات والمناشدات التي كانت توجهها دول العالم لوقف هذه السياسة الاستيطانية وواصلت بناء المستوطنات وتوسيع المستوطنات القديمة، بل ان الاراضي المحتلة شهدت خلال وبعد بدء المفاوضات في مدريد وواشنطن هجمة استيطانية كبيرة لم تشهدها خلال السنوات السابقة. وقال عضو الكنيست ديدي تسوكر امام الكنيست الاسرائيلي على الهجمة الاستيطانية خلال جولات جميس بيكر وبعد بدء المفاوضات في مدريد وواشنطن «ان سياسة الاستيطان هي جزء من خطة وزير الاسكان للاسراع في توطين اليهود في الاراضي المحتلة لعرقلة اية تسوية مع العرب تقوم على مقايضة الارض بالسلام»؛ واشار عضو الكنيست احاييم اورون ان معدل القروض السكنية للمستوطنين (بعد بدأ المفاوضات) للاستيطان في الاراض المحتلة عام ١٩٩١ بلغ ضعفي القروض السكنية خلال الاعوام السابقة.

وفي تقرير وزعته وزارة الخارجية الاميركية خلال جولات جميس بيكر وزير الخارجية الاميركية قبيل مؤتمر مدريد الى المنطقة، جاء فيه حول العمليات الاستيطانية الاسرائيلية في الاراض المحتلة، ان السلطات الاسرائيلية حددت نحو نصف مساحة الاراضي في الضفة الغربية للاستعمال الاسرائيلي، وقد تم حجز ثلث مساحة الاراضي في قطاع غزة للاغراض نفسها. وقد حدد التقرير نفسه

النشاطات الاستيطانية الاسرائيلية، وعمليات بناء المستوطنات والوحدات السكنية؛ وناشدت الولايات المتحدة تل ابيب من اجل التخفيف من الهجمة الاستيطانية؛ الا ان ذلك اثار غضب القادة الاسرائيليين؛ وجاء في رد لموشى ارنز على الموقف الاميركي «ان استيطاننا في يهودا والسامرا والقطاع هو في غاية الاهمية بالنسبة لاسرائيل، ولا يمكن التراجع عنه».

وفي رد آخر على الموقف الاميركي، وقبيل ساعات قليلة من وصول جميس بيكر الى المنطقة لدعوة الاطراف لحضور «مؤتمر السلام» في مدريد قامت وزارة الاسكان بتثبيت منازل جاهزة تحملها عربات في منطقة هداسا في الضفة الغربية وبعد جلسة المفاوضات الاولى قامت حركة غوش ايمونيم بانشاء مستوطنة جديدة شمال ضفة الغربية على مقربة من مستوطنة اريبك؛ وقد تم هذا البناء بعيداً عن وسائل الاعلام وذكرت مصادر حركة غوش امونيم ان هذه المستوطنة الجديدة هي رسالة يجب ان يفهمها بيكر. اما وزير البناء والاسكان اربيل شارون وفي ردة فعل واضحة على عقد مؤتمر السلام في مدريد. اعلن عن خطته الاستيطانية الشاملة التي تقوم على:

- المزيد من تهويد مدينة القدس وبناء المستوطنات والوحدات السكنية حولها بما يعزز الحزام الاستيطاني حولها ويؤكد انها «عاصمة ـ ابدية».
- زيادة عدد المستوطنين والمستوطنات والوحدات السكنية في هضبة الجولان السورية.
- تكثيف بناء المستوطنات والوحدات السكنية ومصادرة الاراضي وشق الطرق في مناطق يهودا والسامرا وقطاع غزة.

- بناء مستوطنات جديدة على طول الخط الاخضر الفاصل بين الاراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٤٨ والاراضي المحتلة عام ١٩٦٧.

واكد تقرير صادر عن مركز اسرائيل للدراسات ان الحكومة الاسرائيلية ستستمر في بناء المستوطنات وانه سيتم تجاوز حد المائة مستوطنة لاول مرة خلال عام ١٩٩٢، وانه سيصبح عدد السكان اليهود في ذلك العام ١٠٤ آلاف مستوطن.

امام هذه السياسة الاستيطانية الاسرائيلية في الاراضي المحتلة واصلت الحكومة تشجيع المهاجرين اليهود للاستيطان في كافة ارجاء الاراضي المحتلة، وواصلت دفع الحوافز والاموال للمستوطنين وشجعتهم على بناء المساكن والوحدات السكنية في الاماكن التي يريدونها دون ترخيص مسبق. وبهذا فقد تواصلت عمليات بناء المستوطنات والوحدات السكنية بشكل ملحوظ وعلى نحو لم يسبق له مثيل.

واقامت الحكومة الاسرائيلية مكتباً خاصاً لمتابعة وتسريع النشاطات الاستيطانية وبناء المستوطنات في الاراضي المحتلة على اساس انها اراضٍ اسرائيلية وجزء من ارض اسرائيل الكبرى.

ففي مدينة القدس والتي لها اهمية خاصة في السياسة الاستيطانية الاسرائيلية واصلت حكومة شامير بناء المستوطنات والوحدات السكنية حول المدينة لاكمال الحزام الاستيطاني حولها والتي بدأت بتنفيذه منذ عام ١٩٦٧، وقد ذكر شارون انه سوف نرى مليون يهودي في القدس الكبرى عاصمة اسرائيل خلال السنوات

القليلة القادمة، وكان شارون قد عرض على لجنة الاقتصاد في الكنيست، خلال الجولة الرابعة لجميس بيكر، خطة لتحويل القدس الى مدينة كبرى «محاطة بعدد من المدن التابعة لها ليرتفع عدد سكانها اليهود الى مليون نسمة» وقال شارون انه سيعمل على تعزيز المستوطنات القديمة حول القدس وبناء مستوطنات جديدة وسيجري بناء حوالي ٣٥ الف وحدة سكنية جديدة حول القدس وتعزيز هذا التوجه في حكومة الليكود وتعزيزاً لهذا التوجه عند حكومة ليكود. اعلن عن اتفاق تم بين وزير الاسكان والبناء ورئيس بلدية القدس تيدي كوليك ينص على موافقة الطرفين من اجل بناء ضاحية جديدة في المنطقة الشمالية الشرقية من مدينة القدس في ارض يملكها مواطنين عرب. وبعد حوالي شهر من مؤتمر مدريد ذكرت الصحف الاسرائيلية «ان الحكومة تستعد لاقامة ٢٦ نقطة استيطانية في القدس الشرقية؛ اذ سيتم بناء ٤ آلاف وحدة سكنية جديدة على مساحة تبلغ ٣٣٤٥ دونماً صودرت من اصحابها العرب».

وتركزت في الضفة الغربية عمليات الاستيطان على توسيع المستوطنات القديمة وتطويرها عبر مصادرة الاراضي المجاورة لهذه المستوطنات وتم التركيز ايضاً على بناء المستوطنات الجديدة في اراض فلسطينية تمت مصادرتها اخيراً من سكانها العرب. ووضع المستوطنون ايديهم عليها دون تصريح او دون سابق انذار؛ وذكرت صحيفة معاريف مؤكدة هذه الابعاد ان حملة استيطانية واسعة تتم في اراضي الضفة الغربية خلافاً لتصريحات الحكومة، وتقوم جمعيتان استيطانيتان هما عطرات كوهنيم، وعطرات ليوشنا بمصادرة املاك الفلسطينيين الغائبين في الاراضي المحتلة وان هذه المصادرات تجري «بتوجيه وايجاد اوساط عليا في وزارة الاسكان والحكومة»، وتقوم منظمات صهيونية اخرى بجمع الاموال وبناء

المستوطنات، وتلقي المساعدات الكبيرة من وزارة الاسكان لمتابعة ومراقبة منازل الفلسطينيين وجمع المعلومات حولها ومصادرتها. وبعد اسابيع قليلة من بدء المفاوضات في مدريد عام ١٩٩١ كان قد بلغ عدد الوحدات السكنية الجديدة في الضفة الغربية وقطاع غزة حوالي ١٣٦٥٠ وحدة ومنها ٩٩٨٠ وحدة دائمة و ٣٦٧٠ متحركة تم توزيع في مناطق مختلفة من الضفة والقطاع. واعلن في الاوساط الرسمية الاسرائيلية ان وزارة الاسكان تخطط لبناء اكثر من ١٠ آلاف وحدة سكنية جديدة في المناطق المحتلة. واكدت وثائق الوزارة انها تستعد لبناء ٢٤ الف وحدة سكنية جديدة في المستوطنات القديمة لاسكان حوالي ٨٨ الف مستوطن جديد وذكرت صحيفة هارتس قبيل بدأ المفاوضات في تفاصيل حول بناء المستوطنات والوحدات السكنية في الضفة الغربية على الشكل التالي:

- بناء ١٠,٤٠٠ وحدة سكنية في مستوطنة كومزيم لاسكان ٢٨ الف مستوطن جديد.
- بناء ١٧٠٠ وحدة سكنية في مستوطنة عالي زهاف لاسكان ٦٢٠٠ مستوطن.
- بناء ٢١٠٠ وحدة سكنية في مستوطنة بروخين لاسكان ٧٦٦٥ مستوطناً.
- بناء ٣٥٠٠ وحدة سكنية جنوب مستوطنة بروخين لاسكان ١٢ الف مستوطن.

بناء ٢٧٠٠ وحدة سكنية في مستوطنة اريئيل لاسكان ١٠,٢٦٠ مستوطناً.

ذكرت المصادر الحكومية انه تم انفاق ٢,٥ مليار شيكل على بناء المستوطنات خلال عام ١٩٩١.

ومع حلول عام ١٩٩٢ اثناء تولي حزب الليكود لرئاسة الحكومة شكلت وزارة الاسكان والبناء لجنة لبناء الوحدات السكنية والمستوطنات، وحددت مهامها في تسريع وتيرة هذا البناء في المستوطنات، وقد عين دانستان رئيساً لهذه اللجنة التي قامت بتقسيم الاراضي المحتلة عام ١٩٦٧ الى مناطق تخطيط يرئس كلاً منها شخصاً من القطاع الخاص، واول ما كلف به هؤلاء الرؤساء بناء ١٤٠,٠٠٠ وحدة سكنية في جميع المستوطنات القديمة والجديدة.

اما في هضبة الجولان السورية المحتلة، فقد اكد رئيس المجلس المحلي للهضبة يهودا وولمان استمرار الحكومة الاسرائيلية في بناء المستوطنات الجديدة في هضبة الجولان، وسعيها لتوسيع المستوطنات القديمة، وبناء الوحدات السكنية في احيائها؛ حيث اكد عبر وسائل الاعلام ان وزارة الاسكان رصدت الاموال اللازمة لاستكمال بناء ثلاث الاف وحدة سكنية في الهضبة وان الحكومة ستبدأ قريباً في بناء اربعة مستوطنات جديدة فيها، وفي حديث آخر اكد وولمان انه يجري بناء الف وخمسماية وحدة سكنية في مستوطنات الهضبة؛ وان الحكومة تسعى من وراء ذلك زيادة عدد المستوطنين في الجولان الى ٤٠ الف مستوطن خلال الاعوام القادمة. وبعد ايام قليلة من تصريحات وولمان ذكرت وسائل الاعلام «انه تم تدشين مستوطنة كيلع في الجولان لاسكان عدد من المهاجرين الجدد».

وبذلك فإن سياسة الليكود الاستيطانية بعد بدء المفاوضات العربية الاسرائيلية سارت بكثافة لم يسبق لها مثيل في محاولة من قبل الحكومة الاسرائيلة (الليكود) لاجبار العرب على التنازل عن

الارض لصعوبة التخلي عن هذه المستوطنات في ظل هذا الواقع القائم، ولاجبار هذا المفاوض الرسمي العربي على تقديم مزيد من التنازلات على صعد اخرى.

- **في عهد حزب العمل** ابدت بعض الاوساط المهتمة بمسيرة التسوية العربية الاسرائيلية تفاؤلاً أثر سقوط حزب الليكود، واعربت هذه الاوساط عن ارتياحها لوصول حزب العمل بزعامة اسحاق رابين الى السلطة في اسرائيل على اساس ان ذلك «سيدفع عملية السلام قدماً»، وان حزب العمل سيوقف عمليات الاستيطان؛ وسيبدي رغبة اكبر في الالتزام بالمناشدات الدولية التي تدعوا الى ازالة كافة العقبات امام المفاوضات.

الا ان حزب العمل ورئيسه اسحاق رابين كشف عن برنامجه السياسي مبكراً؛ الذي اعان فيه موقفه من الاستيطان «لن تقام مستوطنات جديدة، ولن تكثف مستوطنات قائمة في المناطق بإستثناء المناطق الواقعة في مجال القدس وغور الاردن» و«سيجمد بناء المستوطنات لمدة عام واحد» فقط. وجاء في النقاط البرنامجية لحكومة رابين ان الحكومة تعتبر «الاستيطان بكل صورة مشروعاً قيماً يجب تدعيمه وترسيخه وتنتهج الحكومة سياسة زراعية واقتصادية يعيد للاستيطان قدرته على مواجهة المشاكل الخاصة التي تجابهه».

وفي خطاب القاه اسحاق رابين في ١٩٩٢/٧/١٣ امام الكنيست بعد توليه رئاسة الحكومة الاسرائيلية، «ان مجرد كون هذه القضية (الحكم الذاتي) محل نقاش الان يثير حتماً بعض المخاوف لدى اناس من شعبنا اختاروا الاستيطان في يهودا والسامرا وقطاع غزة واني

في هذه المناسبة اطلعكم على ان الحكومة ستكون مسؤولة بفضل قوات الجيش وغيرها من قوى الامن على امن سكان يهودا والسامرا وقطاع غزة وسلامتهم». الا ان هذه التطمينات والتصريحات المتتالية من قبل حكومة رابين وحزب العمل، لم توقف حالة التململ التي تولدت لدى اوساط اسرائيلية مختلفه وخاصة المستوطنين الذين استوطنوا في مناطق الضفة والقطاع والجولان بسبب وعود اسحاق رابين امام الرأي العام العالمي لوقف بناء المستوطنات ولو بشكل مؤقت، وبدأت تتوافد الى مكتب رئيس مجلس الوزراء وفوداً مختلفة تدعو رابين للعودة عن سياسته القاضية بوقف بناء المستوطنات.

قام حزب العمل وباسلوبه المعهود بالتوفيق بين ما التزم به امام الرأي العام العالمي، وبين ما يؤمن به ويسعى لكسب تأييد المستوطنين على اساسه وهو الاستمرار في بناء المستوطنات، حيث قام بمحاولة للخروج من هذا المأزق عن طريق تقسيم المستوطنات في الاراضي المحتلة عام ١٩٦٧ الى نوعين:

- مستوطنات امنية: وهي مستوطنات ضرورية (كما ذكرت اوساط رابين) وخامة في ظل عدم الوصول لاتفاقات موقعة بين الحكومة الاسرائيلية والحكومات العربية.
- مستوطنات سياسية: وهي المستوطنات القائمة او التي تنوي اسرائيل اقامتها حول المناطق السكينة الفلسطينية وذكرت مصادر حكومة رابين انها ستوقف بناء وتطوير هذه المستوطنات كبادرة حسن نية وتسهيلاً لعملية المفاوضات الجارية في واشنطن.

وفي حديث صحفي ادلى به اسحاق رابين بعد ٣ أشهر على توليه رئاسة الحكومة ورداً على سؤال حول تعريفه للمستوطنات

الامنية والسياسية قال «اني اميز بين المستوطنات التي بنيت في المناطق ذات الاهمية الامنية لاسرائيل: وهي على طول خط المواجهة فيي وادي الاردن ومرتفعات الجولان: اما الباقي فكله سياسي» اضاف حول مستقبل المستوطنات السياسية انها قابلة للتفاوض مع العرب (عندما نصل الى مفاوضات الحل النهائي).

واستطاعت حكومة اسحاق رابين التحايل على المجتمع الدولي والافلات من الضغوط الدولية لوقف بناء المستوطنات عن طريق التخفيف من بناء المستوطنات الجديدة وتوسيع وتطوير المستوطنات القديمة. ومصادرة الاراضي المجاورة لها والسيطرة على املاك الفلسطينيين ومصادرتها من شقق واراضي. واذا كان بناء المستوطنات الجديدة قد ضعف في عهد حكومة حزب العمل بعد نجاحها في الانتخابات في حزيران ١٩٩٢، الا ان المستوطنات القديمة شهدت بناء وتشيداً للوحدات السكنية بشكل ملحوظ من اجل استيعاب آلاف المهاجرين القادمين من جمهوريات الاتحاد السوفيات السابق واثيوبيا. وذكرت مصادر رسمية اسرائيلية ان الحكومة الاسرائيلية؛ حددت مبلغ مليار دولا ونيف من الميزانية العامة لعام ١٩٩٣؛ وذلك لبناء المستوطنات والوحدات السكنية في الاراضي المحتلة عام ١٩٦٧ وان الحكومة ستحدد مبلغاً لاستكمال بناء احد عشر الف مسكن للمستوطنين اليهود في الضفة الغربية وقطاع غزة، وبناء شبكة طرق ومرافق في هذه الاراضي. وواصلت حكومة رابين بناء ٨٧٨١ وحدة سكنية في المناطق المحتلة عام ١٩٦٧؛ وبناء ١٦٨٦ وحدة سكنية في منطقة القدس الكبرى خاصة في مستوطنات افرات وبيتار ومعالية اوميم. وفي مناطق اخرى كان بناء الوحدات السكنية في الضفة الغربية وقطاع غزة على الشكل التالي.

٤٢٠٠ وحدة سكنية في مستوطنة اثيل شمال الضفة
٥٠٠٠ وحدة سكنية في مستوطنة معاليم ادوميم
٥٠٠٠ وحدة سكنية في مستوطنة بسغات زئيف
١٠٤٠٠ وحدة سكنية في مستوطنة عوقرة
٢٧٠٠ وحدة سكنية في مستوطنة بروخين
١٢٠٠ وحدة سكنية في مستوطنة افني حتيس
٤٠٠٠ وحدة سكنية في مستوطنة آلون مورية
٤٠٠٠ وحدة سكنية في مستوطنة نفي دكليم
٢٠٠٠ وحدة سكنية في مستوطنة عتيل

وقال الامين العام لمجلس المستوطنات اوري اربيل «ان ثلاثين مستوطنة ستوسع قبل نهاية صيف ١٩٩٣». وقرار تجميد بناء المستوطنات لم يطل كل العقود الموقعة؛ ولم يشمل قرار التجميد ايضاً مناطق ومستوطنات كثيرة، اهمها مناطق غور الاردن والقدس، وحددت وزارة الاسكان الاسرائيلية ان قرار تجميد بناء المستوطنات لن يطال المستوطنات المدنية على امتداد الخط الاخضر بما فيها مستوطنات ارئيل وكرني شومورن ومعالي وبيتار؛ حيث صنفتها حكومة رابين على اساس انها مستوطنات امنية، وبهذا فإن قرار تجميد بناء المستوطنات والوحدات السكنية لم يكن قراراً دقيقاً ولم يحدد بشكل تفصيلي ودقيق المناطق والمستوطنات التي شملها القرار. ولذلك فمنذ صعود حزب العمل الى السلطة في اسرائيل تضاربت المعلومات ولم تكن دقيقة وواضحة؛ ولم يكن هناك احصاءات نهائية وثابتة حول عمليات الاستيطان في عهد رابين منذ حزيران ١٩٩٢. الا ان هذه الاحصاءات تتفق وتؤكد على ان عمليات استيطانية عدة مازالت متواصلة في انحاء مختلفة من الضفة الغربية وقطاع غزة وهضبة الجولان في ظل المفاوضات وان حكومة اسحاق رابين التي

اعتمدت اسلوب تصنيف المستوطنات الى نوعين (امنية وسياسية)، واتخذت قراراً بالتخفيف من بناء المتسوطنات الجديدة، الا ان هناك معلومات تؤكد بناء عدد من المستوطنات وتؤكد ايضاً آلاف الوحدات السكنية في المستوطنات القديمة تعزيزها وتطويرها.

ذلك كله يؤكد ان عمليات الاستيطان الاسرائيلي في الاراضي العربية التي احتلت عام ١٩٦٧. تواصلت خلال تولي اسحاق شامير (الليكود) السلطة في اسرائيل؛ واثناء تولي اسحاق رابين (العمل) لها، اثناء المفاوضات العربية الاسرائيلية في مدريد وواشنطن ولم تتراجع حكومتي الليكود والعمل عن سياستها الاستيطانية رغم الضغوطات الدولية المختلفة لوقفها؛ ورغم ما حصل من تخفيف في بناء المستوطنات الجديدة بعد نجاح حزب العمل في الانتخابات الاسرائيلية وتولي اسحاق رابين رئاسة الحكومة؛ الذي اعتمد في سياسته الاستيطانية على مشروع ايغال آلون المعروف، والذي قدمه آلون امام الكنيست بعد حرب عام ١٩٦٧.

ويمكن القول ان النشاطات الاستيطانية الاسرائيلية ومواصلتها في الاراضي العربية المحتلة قد «خلقا وضعاً جديداً» بالنسبة للمفاوضات العربية الاسرائيلية، ومستقبل الاراضي المحتلة. وهذا ما كانت الحكومة الاسرائيلة تسعى لتحقيقه من وراء هذه العمليات، حيث اصبح من الصعب البحث في اية تسوية للمشكلة الفلسطينية او مستقبل الاراضي المحتلة دون الخوض بشكل جدي بمسألة الاستيطان الاسرائيلي فيها.

الجدول ١؛ ٢؛ ٤؛ ٥، نقلا عن تقرير اعدته لجنة مراقبة المستوطنات التابعة لحركة السلام الآن ونشر في مجلة الدراسات الفلسطينية العدد ٩ شتاء ١٩٩٢ .

الجدول رقم ١

وحدات سكنية في قيد البناء (عدد المواقع بين قوسين)

المنطقة	مستوطنات مدينية	مستوطنات ريفية
الضفة الغربية الشمالية	٤٢٥٠ (١٤)	١٤٩٠ (٢١)
الضفة الغربية الوسطى	١٨٧٠ (٩)	٢١٨٠ (٢٩)
غوش عتيسيون	١٠٧٠ (٤)	٥٦٠ (١٢)
جبال الخليل الجنوبية	٣٦٠ (٢)	٧٦٠ (٣١)
قطاع غزة	٣٥٠ (١)	٧٦٠ (١٥)
المجموع	٧٩٠٠ (٣٠)	٥٧٥٠ (٩١)

الجدول رقم ٢

مساكن دائمة ومؤقتة في المستوطنات الريفية والمدينية (ما يزيد على ١٠٠٠ من السكان)

مستوطنات ريفية	دائمة	مؤقتة
الضفة الغربية الشمالية	١١١٠	٣٨٠
الضفة الغربية الوسطى	١١٢٠	١٠٦٠
غوش عتيسون	١٩٠	٣٧٠
جبال الخليل الجنوبية	٤٣٠	٣٣٠
قطاع غزة	٦٧٠	٩٠
المجموع	٣٥٢٠	٢٢٣٠

مستوطنات مدينية	دائمة	مؤقتة
أورانيت	١٠٠	—
ألون شفوت	٤٠	٢٠
ألفي منشيه	٣٥٠	—
بيت إيل (ب)	٢٠٠	١٣٠
إلكانا	٢٤٠	١٠٠
أريئيل	١٥٠٠	٣٤٠
عمانوئيل	١٥٠	٤٠
كرني شومرون	٦٠٠	—
شعاري تكفا	—	٨٠
غفعات زئيف	٥٠	١٠
معاليه أدوميم	١١٠٠	—
معاليه إفرايم	٥٠	—
إفرات	١٦٠	٥٠
بيتار	٨٠٠	—
كريات اربع	٢٥٠	١١٠
نفي دكاليم	٣٠٠	٥٠
مستوطنات مدينية صغيرة	٥٦٠	٥١٠
المجموع	٦٤٥٠	١٤٥٠

الجدول رقم ٣ مستوطنات اخذت الحكومة قرارات بإنشاءها

المستوطنة	المنطقة	سنة الموافقة
يعريت	جنوبي طولكرم	١٩٨٤
كدوميم ب	قرب كدوميم	١٩٨٥
كانيئيل	جنوب شرقي قلقيلية	١٩٨٤
غافرييل	قرب الطريق التي تمر بشومرون	١٩٨٢
أميهود	جنوب غربي أريئيل	١٩٨٢
ترتساه	شمال شرقي نابلس	١٩٨٢
عيريت	شمال شرقي نابلس	١٩٨٤
عنبار	قرب عابود	١٩٨٤
شمغار	شمال غربي رام الله	١٩٨٤
متسبيه يهودا	جنوب ابو ديس	١٩٨١
يونيداف		١٩٨٤
زوهير	جبال الخليل الجنوبية	١٩٨١

الجدول رقم ٤ عدد المستوطنات الاسرائيلية حسب مناطقها

	عدد المستوطنات
الضفة الغربية الشمالية	٣٥
الضفة الغربية الوسطى	٣٨
غوش عتسيون الكبرى	١٧
وادي الاردن	٢٣
جبال الخليل	١٥
قطاع غزة	١٦
مواقع اخرى	١٣
المجموع	**١٥٧**

الجدول رقم ٥ - اسماء المستوطنات (دائمة مؤقتة) عدد السكان في مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة الضفة الغربية الشمالية

المستوطنات	الابنية الدائمة	الأبنية المؤقتة	السكان
افني حيفتس	—	٣٠	١٠٠
أورانيت	١٠٠	—	٢٥٠٠
إيتمار	٥٧	٢٥	١٨٠
إيلون موريه	٤٣	٦٤	١٢٠٠
الفي منشيه	٣٥٠	—	٣٠٠٠
إلكانا	٢٤٠	١٠٠	٢٤٠٠
اريئيل	١٥٠٠	٣٤٤	١٠,٠٠٠
بيراخاه	١٨	٥	١٧٠
بركان	١٥٣	١٣٠	٥٢٠
غانيم	٢٠	؟	١٧٠
حومش	٧٠	١٠	٢٠٠
حينانيت	٢٠	١٠	١٧٠
حرميش	٤٠	١٢	٢٠٠
يتسهار	٢٠	٦٣	١٥٠
ياكير	٧٠	١٥	٤٠٠
كاديم	؟	؟	١٢٠
كفار تبواح	٨٠	١٠	٢٢٠
ميفو دوتان	٤٠	١٠	٢٦٠
معاليه شومرون	—	١٢	٢٤٠
نوفيم	٤٠	—	٢٠٠
سلعيت	٦	—	٣٠٠
عيناف	٤٠	١٠	٣٠٠
عمانوئيل	١٥٠	٤٠	٤٠٠٠٠
عيتس إفرايم	٣٠	—	١٠٠
تسوفيم	٤٠	٥٠	٣٠٠
كدوميم	٥٢٠	١٠٠	٢٢٠٠
كرني شومرون	٦٠٠	—	٤٣٠٠
غفينون شومرون	٢٠٠	٤٢	مشتملة في السابقة
كريات نتافيم	١٥	٨	١٤٠
رفافا	—	٣٢	٥٠
ريحان	—	—	٥٠
سا - نور	—	—	٤٠
شفي شومرون	٢٠	١٠	٥٠٠
شعاري تكفا	—	٨٠	١٥٠٠
شيكد	٣٥	١٠	٣٤٠
المجموع	٤٥١٧	١٢٢٣	٣٦,٣

غوش عتسيون

المستوطنات	الابنية الدائمة	الابنية المؤقتة	السكان
الون شفوت	٣٦	٢٥	١٤٠٠
إلعازار	١٤	١٠	٣٥٠
إفرات	١٦٠	٥٠	٢٥٠٠
بيتار	٨٠٠	—	١٧٠٠
هدار بيتار	—	٢٥	٩٠
هار غيلو	—	—	٣٤٠
كفار عتسيون	—	٤٠	٤٥٠
كرمي تسور	٨	٢٠	١٦٠
مغدال عوز	—	٦	١٩٠
متساد (أسفار)	١٠	١٦٠	٣٠٠
معاليه عاموس	٤٠	١٠	٢٩٠
نفي دانيال	٣٢	٩	٣٠٠
نوكديم	٢٠	—	٢٠٠
تسوريف (بات عين)	—	٣٠	١١٠
كيدار	٣٠	٢٨	١٨٠
روش تسوريم	٢	٢	٢٧٠
تكواع	٣٤	٣٠	٥٠٠
المجموع	١١٨٤	٤٤٣	٩٣٣٠

وادي الأردن وشمالي البحر الميت

المستوطنات	الأبنية الدائمة	الأبنية المؤقتة	السكان
الموغ			١٠٠
أرغمان			١٣٠
بيت هعرفا			٣٠
يكاعوت			١٣٥
محيت			١٢٠
غيلغال			١٣٠
فريد يريحو			١٥٠
حمرا			١٧٠
يطاف			—
يافيت			٨٠
مهحولا			٢٣٠
مهحورا			١٢٠
متسبيه شاليم			١٠٠
متسبيه يريحو			٥٠٠
مسوءة			١٠٠
نعامة			٧٠
نعران			٥٥
يتيف هاغلدود			٢٠٠
بتسائيل			٢٥٠
كاليا			٢٥٠
روعي			١٢٠
شديموت مهحولا			٢٢٠
تومر			٢٦٠
المجموع			٣٥٢٠

جبال الخليل الجنوبية

المستوطنات	الابنية الدائمة	الابنية المؤقتة	السكان
أدورا	٥٠	—	٢٠٠
إشكولوت	؟	٢٥	؟
بيت ياتير	—	٦	١٨٠
الخليل	؟	؟	٥٥٠
حجاي	٦٠	٩٥	٢٠٠
ليني (عومريم)	٥٦	٤٠	٢٥٠
كارمل	٣٠	١٥	١٤٠
ليفنه (شاني)	٥٠	٤٨	١٩٠
ماعون	—	١٥	١٠٠
سوسيا	٢٥	٢٥	٢٢٠
عوتنئيل	٤٠	٤٥	٢٠٠
بني حيفر	١٥	—	٨٠
كريات أربع	٢٥٠	١١٠	٥٠٠٠
شيما	٦٠	٢٠	٨٠
تيلم	٤٠	—	٥٥
المجموع	٦٧٦	٤٤٤	٧٤٤٥

قطاع غزة

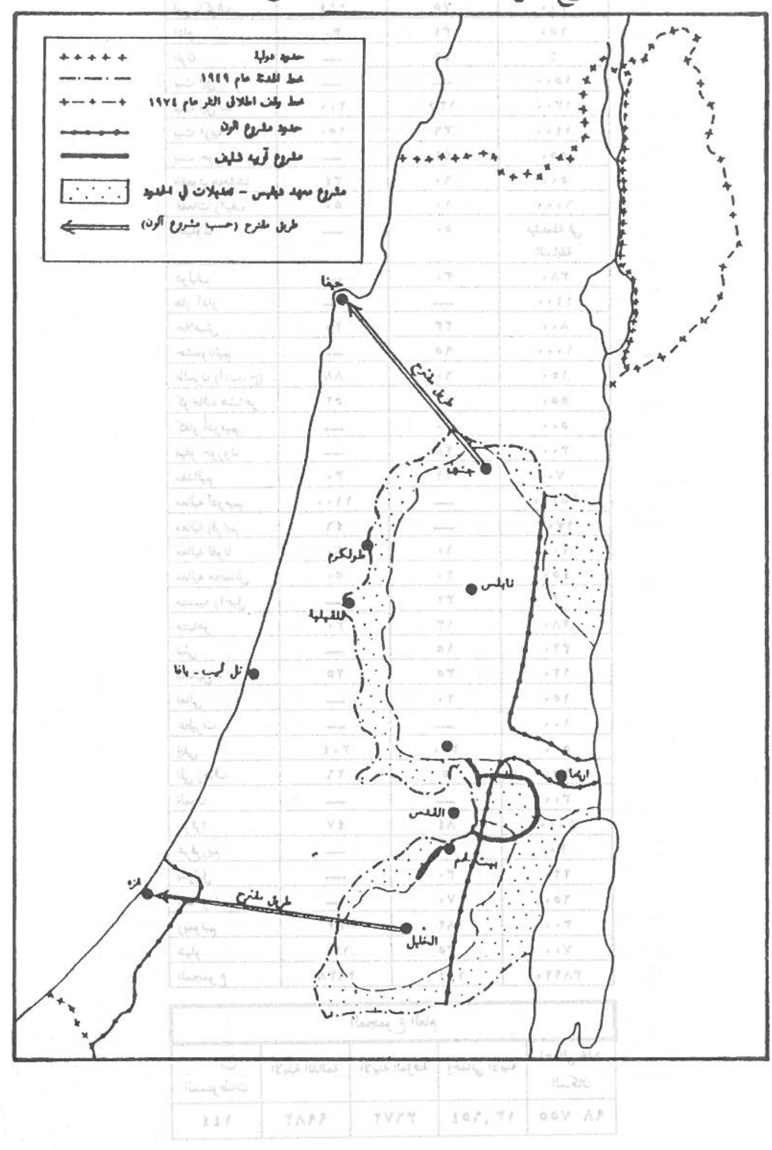
المستوطنات	الابنية الدائمة	الابنية المؤقتة	السكان
إيلي سيناي	٣٥	—	٣٠٠
بدولاح	٦٦	—	١٥٠
بني عتسمون	٨٢	١٨	٢٠٠
غديد	٥٤	—	١٩٠
غان أور	٥٦	—	٢٠٠
غاني تال	٢٨	—	٣٠٠
دوغيت	—	٣٦	٨٠
كفار داروم	٥٤	٦	١٢٠
موراغ	—	١٥	٦٠
نفي دكاليم	٣٠٠	٥١	١٠٠٠
نيسانيت	١٠٠	٢٠	٦٠
نيتسير حزاني	٢٢	—	٢٨٠
نتساريم	؟	؟	٤٥
بات ساديه	٤٠	—	؟
قطيف	١٠٠	—	١٠٠
رفيح يام	٣٠	—	١٣٠
كفار يام (لا تُصنف مستوطنة)	—	—	٥
المجموع	٩٦٧	١٤٦	٣٢٢٠

الضفة الغربية الوسطى

المستوطنات	الابنية الدائمة	الابنية المؤقتة	السكان
ابير ياكوف	١١٤	٧٥	٣٠٠
ادام	٣٠	٣٤	٢٥٠
الون	—	٤٤	؟
بيت ايل	—	—	١٥٠٠
بيت ايل ب	٢٠٠	١٣٥	١٣٠٠
بيت آريه	١٥٠	٣٦	١٤٠٠
بيت حورون	—	٤٤	٥٥٠
غفعون هحدشا	٣٤	٦٠	٥٠٠
غفعات زائيف	٥٠	١٠	٦٠٠٠
غفيفون	—	٥٠	مشتملة في السابقة
دوليف	—	٣٠	٣٨٠
هار آدار	—	—	١١٠٠
حلاميش	٢٠	٢٣	٨٠٠
حشمونائيم	—	٩٥	١٠٠٠
طلمون (أ،ب،ج)	٨٨	٦٠	١٥٠
كوخاف هشاحر	٥٢	١٠	٥٥٠
كفار أدوميم	—	٢٠	٥٠٠
ميفو حورون	—	٢٨	٣٠٠
مغداليم	٣٠	١١	٧٠
معاليه أدوميم	١١٠٠	—	١٥٠٠٠
معاليه إفرايم	٤٦	—	١٧٠٠
معاليه لفونا	٨٠	١٠	٢٠٠
معاليه مخماش	٥٠	٢٠	٤٥٠
متسبيه راحيل	—	٣٢	؟
متتياهو	٣٠	١٣	٢٨٠
نيلي	—	١٥	٣٢٠
نحلئيل	٢٥	٣٥	١٢٠
نعالي	—	٢٠	١٥٠
عطيرت	—	—	١٠٠
إيلي	٣٠٤	٢٠٠	٥٠٠
الي زهاف	٢٦	٥	٢٥٠
المون	—	—	٣٠٠
عوفرا	٤٧	٨٤	١٠٠٠
عرفوريم	—	؟	٣٠
بدوئيل	—	٣٠	٢٢٠
بساغوت	—	٧٠	٦٥٠
ريمونيم	٣٢	٨٢	٣٠٠
شيلو	١٣٠	٣٥	٧٠٠
المجموع	٢٦٣٨	١٤١٦	٣٨٩٢٠

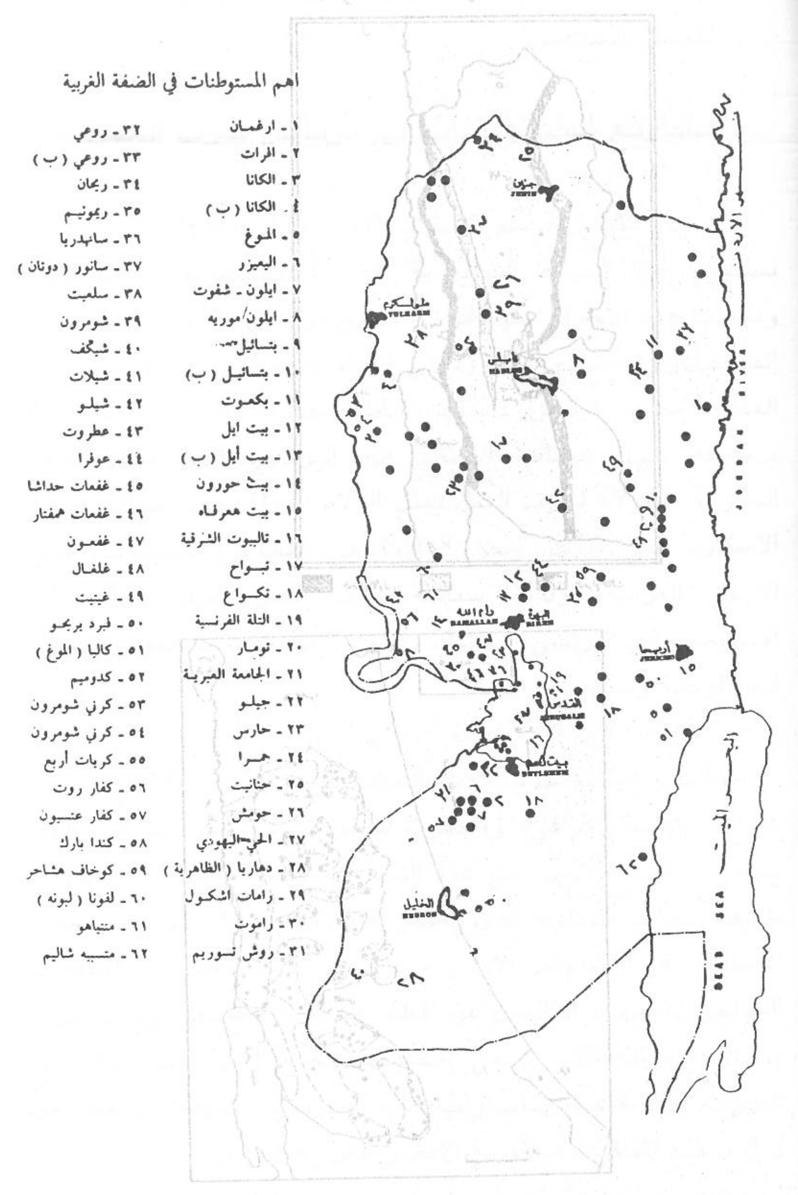
المجموع العام				
مجموع المستوطنات	الأبنية الدائمة	الأبنية المؤقتة	إجمالي الأبينة	إجمالي عدد السكان
١٤٤	٩٩٨٢	٣٦٧٢	١٣,٦٥٤	٩٨.٧٥٥

مشاريع لحل مشكلة «الضفة الغربية وقطاع غزة»

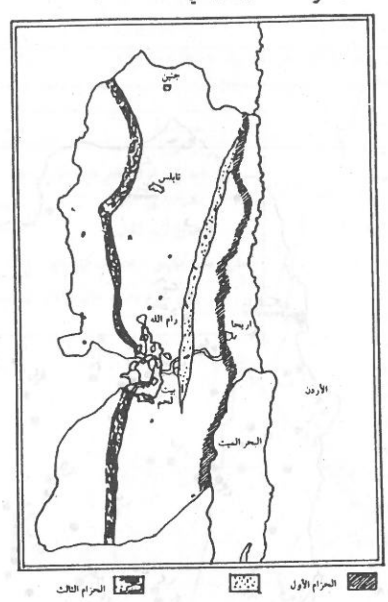


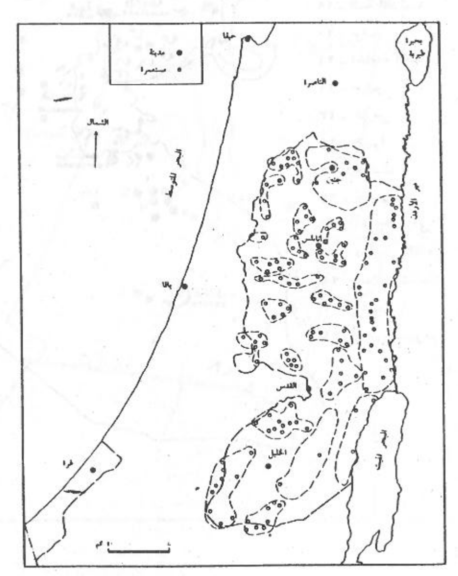
اهم المستوطنات في الضفة الغربية

١ - ارغمان
٢ - المرات
٣ - الكانا
٤ - الكانا (ب)
٥ - الموغ
٦ - اليميزر
٧ - ايلون - شفوت
٨ - ايلون/موريه
٩ - بتسائيل
١٠ - بتسائيل (ب)
١١ - بكعوت
١٢ - بيت ايل
١٣ - بيت أيل (ب)
١٤ - بيت حورون
١٥ - بيت هعرفاه
١٦ - تاليوت الشرقية
١٧ - تبواح
١٨ - تكواع
١٩ - التلة الفرنسية
٢٠ - نومار
٢١ - الجامعة العبرية
٢٢ - جيلو
٢٣ - حارس
٢٤ - حمرا
٢٥ - حنانيت
٢٦ - حومش
٢٧ - الحي اليهودي
٢٨ - دهاريا (الظاهرية)
٢٩ - رامات اشكول
٣٠ - راموت
٣١ - روش تسوريم
٣٢ - روعي
٣٣ - روعي (ب)
٣٤ - ريحان
٣٥ - ريمونيم
٣٦ - سانهدريا
٣٧ - سانور (دوتان)
٣٨ - سلعيت
٣٩ - شومرون
٤٠ - شيكف
٤١ - شيلات
٤٢ - شيلو
٤٣ - عطروت
٤٤ - عوفرا
٤٥ - غفمات حداشا
٤٦ - غفمات همفتار
٤٧ - غفعون
٤٨ - غلغال
٤٩ - غينيت
٥٠ - فيرد يريحو
٥١ - كاليا (الموغ)
٥٢ - كدوميم
٥٣ - كرني شومرون
٥٤ - كرني شومرون
٥٥ - كريات أربع
٥٦ - كفار روت
٥٧ - كفار عتسيون
٥٨ - كندا بارك
٥٩ - كوخاف هشاحر
٦٠ - لفونا (لبونه)
٦١ - متتياهو
٦٢ - متسبيه شاليم



الأحزمة الاستيطانية في الضفة الغربية





المصدر: المركز الجغرافي الأردني.

الكتل الاستيطانية في الضفة الغربية حسب مشروع دوربلس

عن اطلس المركز الجغرافي الاردني، عام ١٩٨٢.

الفصل الخامس

مشاريع المستوطنات في برنامج حزب العمل

* جاء تشكيل معظم الاحزاب الاسرائيلية، ومنها حزب العمل، بتشجيع من الحركة الصهيونية العالمية ومنظماتها وباشرافها. وتكونت هذه الاحزاب على امل ان تصبح نواة المجتمع الصهيوني في المستقبل. ولعبت دوراً بارزاً في انشاء دولة اسرائيل. وكان حزب العمل المحدد الرئيس لمجال نشاط الحكومة الاسرائيلية، وكان برنامجه حول مختلف القضايا هو البرنامج الذي تسير عليه الحكومة. فالولاء لحزب العمل يمثل الولاء للدولة. وفي مجال سياسة الاسكان، التي شكلت حجر الزاوية في المشروع الصهيوني فوق الارض العربية، ودعت سياسة حزب العمل، منذ البداية الى الاستيطان في الاراضي المحتلة. وتطوير المستوطنات القائمة لدوافع ايديولوجية وسياسية وامنية.

تشكلت هيكلية حزب العمل الحالية في ٢١ كانون الثاني (يناير ١٩٦٨) بانضمام «رافي» و«احدوت هعفودا» الى حزب ماباي، الذي يعتبر الحزب الرئيسي في هذا التكتل. ويعتبر حزب العمل امتداداً طبيعياً لحزب «ماباي» الذي تأسس قبل العام ١٩٤٨، وكانت مهمته الاساسية في السنوات الاولى من انشاء الدولة العبرية، استيعاب المهاجرين اليهود القادمين من اقطار العالم وتوطينهم. وحدد حزب «ماباي» اهدافه التي يسعى لتحقيقها: جمع اكبر عدد ممكن من اليهود، بناء المستوطنات واستيعاب المهاجرين اليهود، والعمل من اجل توقيع اتفاقيات سلام مع الاقطار العربية المجاورة.

بعد عام ١٩٤٨ واجه حزب العمل عقبات كبيرة وخصوصاً بعد تسلمه زمام السلطة واقامته المؤسسات والاجهزة الرسمية التي تتولى تحقيق هذه الاهداف.

تنتمي غالبية قواعد حزب العمل وقيادته التاريخية الى الاصول الاوروبية (الاشكناز). وهذا ما اعطاه صفة «حزب الاشكناز» صفة «حزب النخبة». وينتشر معظم انصاره في مدن حيفا، القدس وتل ابيب، وتعتبر صحيفة «دافار» هي الناطقة باسم الحزب، والمعبرة عن مواقفه وافكاره ومن اشهر قادة الحزب ديفيد بن غوريون، غولدا مائير، موشي دايان، لفي اشكول، ايغال الون، شمعون بيريز، واسحق رابين.

السياسة الاستيطانية

ينظر حزب العمل الاسرائيلي الى عمليات الاستيطان ومشاريعها باعتبارها مسألة حيوية للدولة العبرية وامنها، وهو يربطها بمقتضيات الامن الاستراتيجي، لذلك فقد كان حزب العمل من اكثر الاحزاب الاسرائيلية الداعية والداعمة لمشاريع الاستيطان في الاراضي العربية المحتلة. وفي حديث لديفيد بن غوريون حول اهمية الاستيطان في مشروع بناء الدولة: «ما لم توسع رقعة الاستيطان اليهودي للارض، فان مساعينا السياسية مع بريطانيا، مهما كانت فعالة، ستنتهي الى لا شيء». اما ايغال الون فقد شجع مشاريع الاستيطان لان «اقامة المستوطنات هي الشيء الوحيد الذي يجعل الوجود الاسرائيلي حقيقة معترفاً بها في الاراضي المحتلة»، واضاف

«على كل مستوطنة يهودية ان تمثل قلعة»، و«يجب ان تتوافر الحماية للعاملين في اقامة المستوطنات».

وبذلك بنى حزب العمل سياسته الاستيطانية على عدة ركائز اهمها الايديولوجي، والامني، والسياسي والديموغرافي. فعلى الصعيد الايديولوجي، لم يختلف في مواقفه من مسألة الاستيطان عن بقية الاحزاب الاسرائيلية، من حيث اعتبار الاستيطان في «ارض اسرائيل» حقاً طبيعياً ومشروعاً لكل يهودي، ولا يحق لاي جهة كانت ان تمنعه من ذلك تحت ايه حجة من الحجج.

ومن الناحية الامنية، ارتكز حزب العمل في سياسته الى فكرة احزمة من المستوطنات على امتداد الحدود مع الدولة العربية المجاورة، لتشكل عازلاً امنياً بين مراكز تجمع المستوطنين والمناطق العربية، وتشكل ايضاً مخافر انذارية متقدمة. ولوحظ من خلال مشاريع حزب العمل للاستيطان او من خلال ما قامت به الحكومة خلال حكم الحزب (٦٧-٧٧) التركيز على استيطان المناطق القريبة من الحدود لتعزيز قدراتها الدفاعية، وتكون بمثابة حصون قوية تحمي الحدود، وتشكل «خطاً دفاعياً يعمل على وقف اي هجوم مفاجىء». وقد ذكر ايغال الون الذي وضع المخطط الاستيطاني العام لحزب العمل خلال حديثه حول اهمية المستوطنات من الناحية الامنية «ان مسألة الاستيطان في المناطق ذات المكانة الاستراتيجية والدفاعية العامة هي احدى الوسائل المهمة في صراعنا السياسي على مسالة تاسيس حدود اسرائيل». ورأى اسحق رابين «ان التغييرات على الحدود يجب ان تكون حسب مقتضيات الامن»، وركّز على اهمية المستوطنات في حماية الحدود فقال: «ان للمستوطنات دوراً

استراتيجياً في تقوية الامن وهي تقدم اساساً ثابتاً وقوياً لمطلب اسرائيل في السلام والحدود الامنة التي يمكن الدفاع عنها. وان هدف الاستيطان تجديد وتوسيع الحدود التي يمكن الدفاع عنها».

اما اسرائيل غاليلي، رئيس لجنة الاستيطان في حزب العمل، فقال في تعليق له حول هذا الموضوع «ان عمليات الاستيطان في الضفة الغربية ضرورة امنية. وان الاستيطان الاسرائيلي في هذه المناطق قد قطع الطريق امام المدافع الاردنية الموجهة الى اسرائيل». واعلن حزب العمل في احدى بياناته «انه لا يكتفي ببناء تلك المستوطنات في اطار الحل السياسي الذي يمكن التوصل اليه، بل يطالب بضم تلك المناطق الاستيطانية الى دولة اسرائيل واخضاعها للسيادة الاسرائيلية».

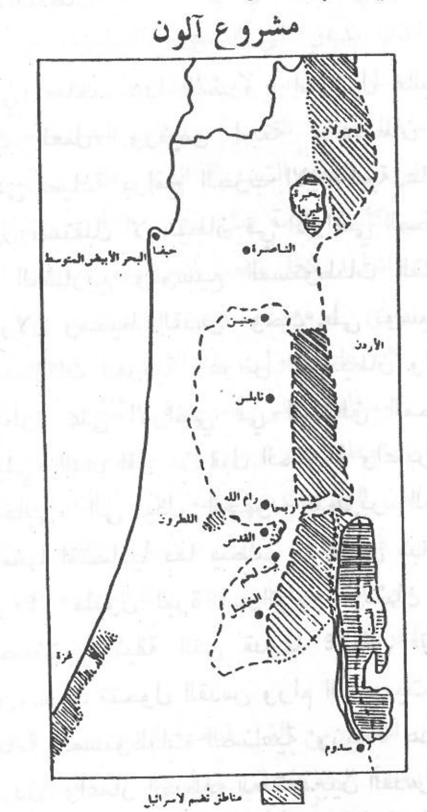
كل ذلك يقدم الدليل الواضح لاهمية مشاريع الاستيطان في سياسة حزب العمل منذ ولادته وحتى الان خصوصاً في ضرورة هذه المستوطنات في المحال الامنية والدفاع.

ومنذ عام ١٩٦٧ وخلال النشاطات الاستيطانية التي بدأت تقام في الاراضي العربية المحتلة، طرح حزب العمل عدة مشاريع استيطانية اهمها:

- مشروع الون: قدمه ايغال الون خلال توليه منصب رئيس الحكومة في ١٣ تموز (يونيو) ١٩٦٧ ويهدف الى «ضم قطاع دفاعي يبلغ طوله ٣٠ كلم للسيطرة على غور الاردن والضفة الغربية، بما يعادل ثلث مساحة الضفة الغربية. وتحصل التجمعات الفلسطينية

داخل الضفة على حكم ذاتين على ان تبقى سياستها عسكرياً تحت السيطرة الاسرائيلية، اضافة الى اقامة مستوطنات ثابتة في القطاع الدفاعي». وحرض مشروع الون على عدم العودة الى حدود عام ١٩٦٧ «واعتبار الحدود الامنية لاسرائيل موازية للحدود السياسية. اما الحدود الامنية فيجب ان تستند الى نظام استيطاني داعم». كذلك حرص على ضم القدس نهائياً للكيان الصهيوني، وتطويقها بالمستوطنات.

مشروع آلون



المصدر: المركز الجغرافي الأردني، مديرية المساحة العسكرية، قضية فلسطين في خرائط (عمان: [المركز]، ١٩٨٣).

وعلى رغم عدم موافقة الحكومة رسمياً وعلنياً على المشروع الا ان الحكومات لم تلغه، ولم تتخذ موقفاً واضحاً منه، وان تبت اللجنة الوزارية لشؤون الاستيطان في حكومة حزب العمل، الجانب التنفيذي في المشروع، اذ وافقت على اقمة المستوطنات، ونفذت في نهاية الامر مشروع الون بالنسبة لغور الاردن والجولان والقدس. ولقي المشروع تأييداً كبيراً في اوساط القيادة العسكرية العمالية في تنفيذ مشاريع الاستيطان.

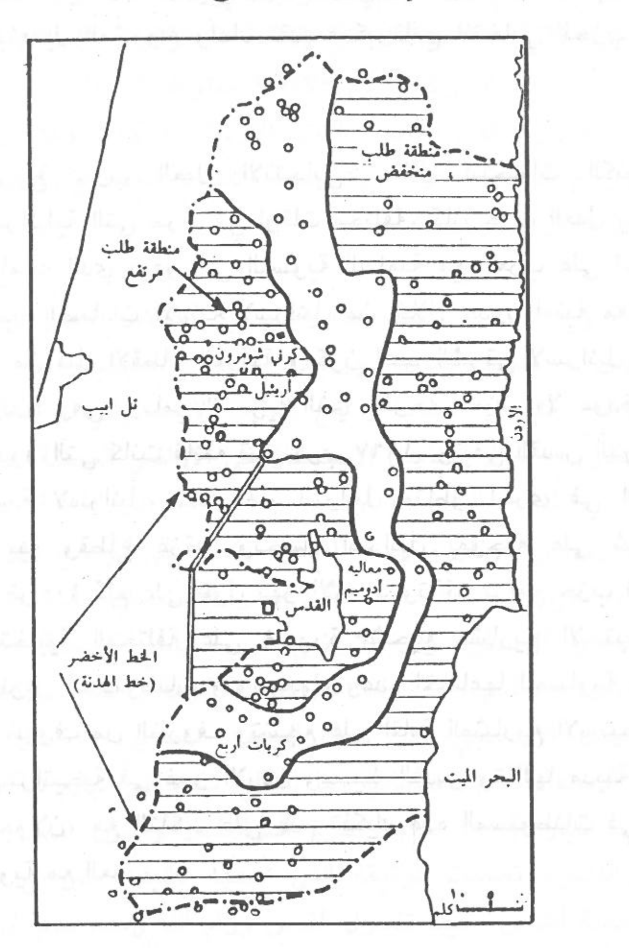
- مشروع غاليلي: صاحب هذا المشروع اسرائيل غاليلي وهو احد وزراء حزب العمل، ورئيس لجنة الاستيطان في الحزب، والمشرف على صياغة برامج الحزب الانتخابية عام ١٩٧٣. قدم مشروعه حول مستقبل الاستيطان في الاراضي المحتلة، ودعا فيه الى تطوير المشاريع وتوسيع المستوطنات القائمة في غور الاردن والجولان ومحيط القدس. وحث على توسيع دائرة شراء الاراضي والممتلكات العربية لاغرض الاستيطان واستخدام جميع الطرق للسيطرة على الاراضي في المناطق المحتلة. كما دعا مشروع غاليلي، الذي اقر من قبل الحكومة واعتبر برنامج حزب العمل الانتخابي، الى بذل الجهود لتطوير المناطق المحتلة والاستفادة منها اقتصادياً بما يتطلب تخصيص مبالغ طائلة قدرت بـ مليار و٢٤٠ مليون ليرة اسرائيلية. وبشأن الضفة الغربية والقدس، تضمنت الوثيقة التي قدمها غاليلي «توسيع ضواحي مدينة القدس، حيث تتحول القدس ورام الله وبيت لحم الى مدينة واحدة، واقامة المستوطنات الصناعية وزيادة عدد المستوطنات في غور الاردن. واعمار المنطقة الممتدة بين القدس واريحا».

اعتبر مشروع غاليلي بمثابة استكمال مشروع آلون وفتح الطريق لاستيطان اسرائيلي اوسع وفي مناطق اكبر. وقام حزب العمل بتعديل المشروع واعاد تقديمه كبرنامج انتخابي للحزب عام ١٩٧٤.

- مشروع حزب العمل الانتخابي: خلال انتخابات الكنيست الاسرائيلية التي جرت في اوقات مختلفة، كان حزب العمل يطرح برنامجه الذي يدعو الى التسوية السلمية مع العرب على اساس توفير الضمانات الامنية لاسرائيل من خلال حدود امنية معترف بها من قبل الاقطار العربية ويكون الحد الشرقي لاسرائيل نهر الاردن: وفي برنامج التسوية الذي يطرحه الحزب «لا عودة الى الحدود التي كانت قائمة قبل حرب ١٩٦٧. وتبقى القدس الموحدة عاصمة لاسرائيل، كما تضم اسرائيل مناطق اخرى في الضفة الغربية وقطاع غزة». وتحصل اسرائيل بموجبه على شريط بعرض ١٠ كلم على طول نهر الاردن. وتؤكد برامج حزب العمل الانتخابية المختلفة على ضرورة تشجيع مشاريع الاستيطان، وتطوير المستوطنات وتوسيعها، وعدم اخضاعها للمساومة تحت اي ظروف من الظروف وتشجع على اقامة المشاريع الاستيطانية الاستراتيجية في غور الاردن ومحيط القدس وتلالها مدينة غزة والجولان، مع التأكيد على عدم تفكيك هذه المستوطنات في اية تسوية مع العرب.

ومن خلال المشاريع التي قدمها قادة حزب العمل، او المشاريع الاخرى الي قدمها الحزب في برامجه الانتخابية، يمكن القول ان سياسة حزب العمل الاستيطانية كانت تعطى الاهمية للمواقع الاتية:

مناطق الطلب على الاستيطان في الضفة الغربية التي يوافق عليها المعراخ والليكود*



* «هآرتس»، ١٩٨٣/١٠/٧. الخريطة كما أعدها ميرون بنفنستي.

- تكثيف الاستيطان حول مدينة القدس ومرتفعاتها الجبلية وغور الاردن والجولان وغزة لاعتبارات امنية وايديولوجية.
- ابتعاد المستوطنات عن التجمعات العربية الكثيفة.
- ان تأسيس المستوطنات تشكل ورقة ضغط بيد الحكومة الاسرائيلية في اي مفاوضات مع العرب.

النشاط الاستيطاني (١٩٦٧-١٩٧٧) كان قادة حزب العمل اول من بادر الى النشاطات الاستيطانية في المناطق العربية المحتلة. وتمت في عهده معظم هذه النشاطات سواء تلك التي بادرت الى تنفيذها حركات استيطانية تابعة للحزب او تلك التابعة لغيره من الاحزاب. وقد نفذ حزب العمل برامجه الاستيطانية من خلال ثلاث مؤسسات تابعة له هي:

- اتحاد الكيبوتزات والكيبوشيم.
- الكيبوتز الموحد (هكيبوتز هميئوحاد).
- الكيبوتز القطري (هكيبوتز هارتس).

واتحدت المؤسستان الاولى والثانية ضمن مؤسسة واحدة عام ١٩٧٩ تحت اسم «الحركة الكيبوتزية الموحدة».

وقد استغل حزب العمل ظاهرة الكيبوتز للدعاية واجتذاب الشباب اليهود من مختلف بقاع الارض الى فلسطين وصورت اجهزة الدعاية التابعة للحزب على ان ظاهرة الكيبوتز هي المظهر الاسمى للمبادىء الاشتراكية.

وبذلك بدأت عمليات الاستيطان الاسرائيلية في الاراضي العربية المحتلة بعد عام ١٩٦٧ باسلوب مدروس ومنظم، وحسب الخطوط العامة في مشروع الون وغاليلي التي غلبت الاعتبارات الامنية والديموغرافية في اختيار اماكن المستوطنات. وشيد ١٦٠ مستوطنة خلال عهد حزب العمل (٦٧-٧٧) في اماكن مختلفة من الضفة الغربية والقدس وقطاع غزة والجولان. وتميزت العمليات في تلك السنوات بطابع الاستيطان غير الرسمين والمحمي من قبل حكومة الحزب، وبتوجيه من المؤسسات الاستيطانية التابعة له.

واسفرت الجهود الاستيطانية في فترة (٦٧-٧٧) عن انشاء ٦٢ مستوطنة في الضفة الغربية، معظمها في منطقة الاغوار، من نوع ناحال. وسمحت حكومة العمل للمنظمات الاستيطانية باستغلال معسكرات الجيشن التي كانت ثكنات ومواقع عسكرية للجيش الاردني، باقامة المستوطنات عليها وتوسيعها لتصبح مستوطنات زراعية بعد الاستيلاء على الاراضي العربية المجاورة لها.

وعملت حكومة حزب العمل على عزل مدينة القدس وتكثيف الاستيطان حولها من خلال احزمة من المستوطنات خطط لاقامتها حول المدينة وعلى التلال المشرفة عليها. ولجأت حكومة العمل الى مجموعة من الاجراءات لتغيير التوازن الديموغرافي في المدينة ونجحت السلطات في طرد عدد كبير من السكان العرب، واسكان مستوطنين يهود في منازلهم وممتلكاتهم.

وفي قطاع غزة بدأت مؤسسات الحكومة العمالية عمليات الاستيطان بعد ١٩٦٨، وحتى سقوط الحزب في انتخابات عام

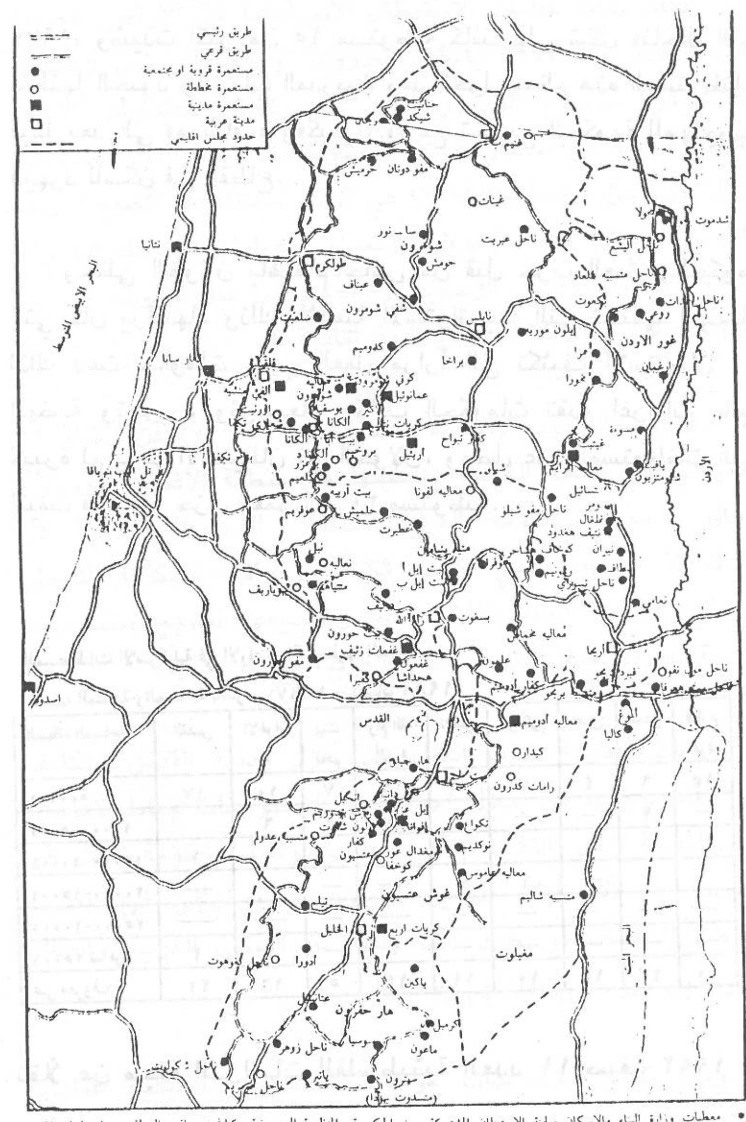
١٩٧٧، وشيدت اكثر من ١٥ مستوطنة كانت على شكل «ناحال التي يقطنها الجنود والشباب المدربين وقد تحول معظم هذه المستوطنات فيما بعد الى «موشاف» و«كيبوتز»، مع تشجيع الحكومة للمهاجرين اليهود للسكن في القطاع.

وحظى الجولان باهتمام خاص من قبل حزب العمل والحكومة التي كان يرأسها، وذلك للاهمية الاستراتيجية التي تحتلها الهضبة. لذلك دعت حكومات حزب العمل مراراً الى تكثيف الاستيطان في الهضبة وتطويره وتوسيعه. وكانت الحكومات تقدم اغراءات مالية كبيرة لم يريد الاستيطان في الجولان، ووصل عدد المستوطنات التي اقيمت في عهد حزب العمل الى ٣٠ مستوطنة.

المستوطنات الاسرائيلية في الاراضي الفلسطينية المحتلة
حسب المنطقة والمساحة بالدونم (١٩٦٧ - نيسان ١٩٨٩)

المنطقة المساحة	القدس	الاغوار	بيت لحم	رام الله البيرة	نابلس	طولكرم	جنين	الخليل	قطاع غزة
١-٥٠٠٠	١٧	١٠	٧	١٦	٥	٧	٤	٦	١٥
٥٠٠١-١٠٠٠٠		٦	١	—	٤	—	-	٢	—
١٠٠٠١-١٥٠٠٠	١	١							
١٥٠٠١-٢٠٠٠٠	—	—	—	—	-	١	—		
٢٠٠٠١-٢٥٠٠٠	—	—	—	—	—	—	-	—	—
٢٥٠٠١ فما فوق	١	١	—	١	—	—	—	—	—
غير معروف	٢٢	١٦	٥	١٤	١١	١٠	١٣	٢٧	١١

نقلاً عن مجلة الدراسات الفلسطينية العدد ١١ صيف ١٩٩٢



• معطيات وزارة البناء والاسكان ولجنة الاستيطان المشتركة بين الحكومة والمنظمة الصهيونية، كما في: مراقب الدولة، «دواح شناتي ٣٤ لشنات 1981 اولحشبونوت شنات هكسابيم 1982» («التقرير السنوي ٣٤ لسنة ١٩٨٣ ولحسابات العام المالي ١٩٨٢»)، (القدس: مطبعة الحكومة، ١٩٨٤)، ص ٨٣.

المستوطنات الاسرائيلية في الاراضي الفلسطينية المحتلة حسب المنطقة ونوع المستوطنة (١٩٦٧ - ١٩٨٩)

منطقة نوع المستوطنة	القدس	الاغوار	بيت لحم	رام الله البيرة	نابلس	طولكرم	جنين	الخليل	قطاع غزة
كيبوتس	—	٦	٢	—	—	—	٢	٣	٣
ناحال	—	٧	—	—	—	—	٢	٨	١
قرية سكنية	١	—	١	٣	٥	٤	٩	—	١
قرية تعاونية	١١	٣	٥	١٦	٥	٨	١	٧	٤
موشاف شتوفي	١	١	٢	١	—	—	١	٧	٢
موشاف	—	١٣	—	٥	٣	٢	—	٧	١٠
مركز صناعي	٢	—	—	—	٢	١	١	—	١
مدينة	١١	١	١	٢	٢	—	—	٢	—
مجمع سكني	٩	—	—	—	—	—	—	—	—
غير مصنفة	٦	٣	٢	٤	٤	٣	١	١	٤

المستوطنات الاسرائيلية في الاراضي الفلسطينية المحتلة حسب المنطقة وعدد المستوطنين (١٩٦٧ - ١٩٨٩)

منطقة عدد المستوطنين	القدس	الاغوار	بيت لحم	رام الله البيرة	نابلس	طولكرم	جنين	الخليل	قطاع غزة
١-٢٠٠٠	١٤	٤	٩	٢٠	٧	٧	٧	١٨	٧
٢٠٠١-٤٠٠٠	١	—	—	—	١	١	—	—	—
٤٠٠١-٦٠٠٠	١	—	—	—	—	—	—	—	—
٦٠٠١-٨٠٠٠	٢	—	—	—	—	—	—	—	—
٨٠٠١-١٠٠٠٠	—	—	—	—	—	—	—	—	—
١٠٠٠١ فما فوق	٣	—	—	—	—	—	—	—	—
غير معروف	٢٠	٣٠	٤	١١	١٣	١٠	١٠	١٧	١٩

البناء والأعمال التمهيدية في الموقع في المستوطنات كانون الثاني/ ١٩٩٢ ـ آذار ١٩٩٢

اسم المستوطنة	عدد الوحدات السكنية	نوع الوحدات (أو التعليقات)
أفني حيفتس	١٢٠	دائمة
أدورا	٢١	دائمة
أدام	٢٠	موقتة وفي قيد البناء
إيلون موريه	٨٠	دائمة وفي قيد البناء
بيراخاه	٢٠	دائمة
	٢٠	موقتة
بيت ياتير	٣٠	دائمة
بيتار	٢٦	موقتة
دوليف	٣٠	دائمة وفي قيد البناء
حلاميش	٣٦	دائمة
	٣٨	موقتة
تيني	٣٠	موقتة
كرمي تسور	١٣	دائمة
	٨	موقتة
يتسهار	٣٠	دائمة
	٢٤	موقتة
كفار تبواح	١٠	منازل "جاهزة"
ماعون	٤٠	دائمة
متساد	٢٥	دائمة وفي قيد البناء
معاليه لفونا	١٢	منازل "جاهزة" وفي قيد البناء
مغدال عوز	٢٤	موقتة
متسبيه راحيل	٨	موقتة
نحلئيل	١٤	موقتة
نيلي		٣١ وحدة في قيد البناء
نعالي	١٠٠	موقتة
نيسانيت حداشا	١٧٠	دائمة
نيسانيت يهشانا	١٢	موقتة
نوكديم حداشا	٦٠	موقتة
	١٥	دائمة
نوكديم يهشانا	١٠	موقتة
عوفريم		٥٤٦ وحدة في قيد البناء
عوتنئيل	٤٠	موقتة
عطيرت		٤٠ وحدة في قيد البناء
بات ساديه	٢٠	دائمة
رفافا		في قيد البناء
ريمونيم	٤٠	دائمة
شيلو	٢٠	موقتة
شاني	٦٠	دائمة
تكواع	٩٢	موقتة و٨ وحدات في المستوطنات الجديدة

نشرت هذه الدراسات في صحيفة الحياة اللندنية

- سياسة الابعاد الاسرائيلية — العدد ١٠٩١٥ — ٢٩ ك١ ١٩٩٢
- الحكم الذاتي: مواقف الاطراف الاسرائيلية: — العدد ١١٠٢٤ — ١٩ نيسان ١٩٩٢
- الاستيطان في الجولان — العدد ١٠٦٠٦ — ٢١ شباط ١٩٩٢
- الاستيطان في قطاع غزة — العدد ١٠٧٤٥ — ١١ تموز ١٩٩٢
- الاستيطان في القدس — العدد ١٠٩٧٧ — ٢ آذار ١٩٩٢
- السياسة الاستيطانية الاسرائيلية بعد بدء مفاوضات مدريد — العدد ١١١٢٦ — ٢١ تموز ١٩٩٢
- سياسة حزب العمل الاستيطانية — العدد ١١٢٠٣ — ١٦ ت١ ١٩٩٢

مصادر ومراجع الفصل الاول

١- علوش، ناجي: الماركسية والمسألة اليهودية ـ دار الطليعة بيروت ١٩٨٠.

٢- د. دباغ، صلاح: الاتحاد السوفياتي وقضية فلسطين. مركز الابحاث م.ت.ف.

٣- د. عبد القادر صالح؛ حسن ـ سكان فلسطين ديمغرافيا وجغرافيا. دار الشروق/عمان ١٩٨٥.

٤- الدولة الفلسطينية وجهات نظر اسرائيلية وغربية. مؤسسة الدراسات الفلسطينية ١٩٩٠.

٥- مجموعة من الباحثين: يهود العالم والصهيونية واسرائيل: مركز الابحاث. م.ت.ف.

٦- د. ناجي،طلال: الاستيطان الصهيوني والمقاومة الفلسطينية: الجمعية العربية للتاريخ والاثار: دمشق ١٩٨٧.

٧- ابو لغد؛ ابراهيم (اعداد وتحرير): ترجمة د. رزق اسعد: تهويد فلسطين: مركز الابحاث الفلسطيني: م.ت.ف.

٨- شحاده؛ رجاء ـ قانون المحتل: مؤسسة الدراسات الفلسطينية: جامعة الكويت: ١٩٩٠.

٩- د. محمود خله،كامل: فلسطين والانتداب البريطاني ١٩٢٢-١٩٣٩ مركز الابحاث: م.ت.ف.

١٠- د. الكيالي، عبد الوهاب: تاريخ فلسطين الحديث: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

١١- ارونسون، جيفري: سياسة الامر الواقع في الضفة الغربية: مؤسسة الدراسات الفلسطينية وجامعة البحرين ١٩٩٠.

١٢- صالح،حسن: الهجرة اليهودية: بحث مقدم الى المؤتمر الدولي الثالث لبلاد الشام الذي عقد في عمان: ١٩ـ١٩٨٠/٤/٢٤.

١٣- تيسير النابلي: حركة الهجرة اليهودية عبد عام ١٩٦٧ مركز الابحاث م.ت.ف: ١٩٧١.

١٤- جامعة الدول العربية: الادارة السياسية: حقائق الهجرة الصهيونية القاهرة ١٩٥٩.

١٥- جامعة الدول العربية: تقرير عن الهجرة اليهودية من اوروبا الشرقية.

١٦- العلوجي، عبد الحميد: الهجرة الصهيونية الى فلسطين/بغداد ١٩٦٨.

٧١ العلوجي، عبد الحميد: المد الصهيوني بين الهجرة والتهجير.

١٨- روفائيل شابيرو: اليهود الشرقيون في تناقضات مع الصهيونية المصير الديمقراطي العدد ٨- تموز ١٩٨١.

١٩- سليمان، حمد: ملكية الارض الفلسطينية في العهد التركي صامد الاقتصادي العدد ٣١ - آب ١٩٨١.

٢٠- الهجرة والاستيطان التقرير الشهري: فتح ٥٨ تموز ١٩٨١.

٢١- راجع اعداد مجلة الدراسات الفلسطينية/بيروت (٢-٣-٤-٦-٨-١٠)

٢٢- د. عبد الرحمن اسعد؛ نواف الزور: الغزو الصهيوني الحلقة ١٠: السفير ١٩٩٠/٦/٥.

٢٣- اللجنة الدائمة لمؤتمر الحاخاميين الاوروبيين: تناقش هجرة اليهود السوفيات ـ شؤون فلسطينية: ١٢١ كانون الاول ١٩٨١.

٢٤- مؤشرات في آفاق الصراع الديمغرافي/بلسم ١٧١ - ١٩٨٩ أيلول: نبيل محمود السهيل.

٢٥- د. سلطان علي؛ هجرة اليهود السوفيات الى فلسطين الاسبوع الادبي ـ دمشق أيار ١٩٩٠.

٢٦- فالح الطويل: الهجرة اليهودية من الاتحاد السوفياتي وسبل مواجهتها نشرة المنتدى ٥٣ (منتدى الفكرالعربي/عمان).

٢٧- الهجرة تجعل من التراسفير جزء من السياسية الرسمية الاسرائيلية المصدر السابق.
٢٨- هل سلمت موسكو زمام الشرق الاوسط لاميركا - الطيب عبد الرحيم المصدر السابق.
٢٩- د. الخالدي؛ وليد - هجرة اليهود السوفيات لاتقل خطورة عن كارثة ٤٨؛ ٦٧ - المصدر السابق.
٣٠- الحصري؛ ربى - مخاطر هجرة اليهود السوفيات اقتصاديا - المصدر السابق.

مصادر ومراجع الفصل الثاني

١- عبد الله؛ غسان - المبعدون الفلسطينيون (حزيران ٦٧- ٨٥) عكا - دار الاسوار ١٩٨٦.
٢- مصالحة؛ نور الدين - طرد الفلسطينيين: مفهوم الترانسفير في الفكر والتخطيط الصهيوني ١٨٨٢ - ١٩٤٨ مؤسسة الدراسات الفلسطينية ١٩٩٢.
٣- بالومبو؛ ميخائيل - كيف طرد الفلسطينيون من ديارهم عام ١٩٤٨- دار الحمراء بيروت ١٩٩٠.
٤- عمر؛ محجوب - الترانسفير؛ الابعاد الجماعي في العقيدة الصهيونية دار البيادر - القاهرة.
٥- طيغيت؛ شيتاي - اطوار الترانسفير في الفكر الصهيوني الملف ٧- ت١ ١٩٨٨.
٦- المدهون؛ ربعي - الترحيل الجماعي او الترانسفير
الحياة ٩٩٤٢- ١ نيسان ١٩٩٠
الحياة ٩٩٤٣- ٢ نيسان ١٩٩٠

٧- مصالحة؛ نور الدين - التصور الصهيوني للترحيل؛ نظرة تاريخية- مجلة الدراسات الفلسطينية ٧- صيف ١٩٩١.
٨- حقمان؛ جورج - ثلاث اغراض لحكومة رابين.
٩- الحسيني؛ مصطفى - الترانسفير من الخيال الى الواقع نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية ٩- ايلول ١٩٨٨
١٠- سليمان؛ عبد اللطيف - وجوه التلاقي بين الحل النهائي وترحيل الفلسطينين فلسطين الثورة ٧٧٤ - ٢٦ - ٢ - ١٩٨٩.
١١- شرارة؛ ناصر؛ بدأت حرب الترانسفير - الشراع ٥٥٨ ٢٨ ك١ ١٩٩٢.
١٢- اللهواني؛ حسين - سلطات الاحتلال تمتشق سلاح الابعاد - صوت البلاد ١٤٩- شباط ١٩٨٨.
١٣- روبنشتاين؛ امنون - الترانسفير من الخيال الى الواقع نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية ٩- ايلول ١٩٨٨.
١٤- ايلون؛ عاموسى - عقاب واقتلاع - الملف٣ - حزيران ١٩٨٤.
١٥- ابو النصر؛ عبد الكريم - المبعدون؛ عملية السلام تمر من فوق رؤوسهم الوسط ٤٨ - ٢٨ ك١ ١٩٩٢.
١٦- احمد؛ احمد يوسف - قضية المبعدين وادارة صراعنا مع اسرائيل الحياة ١٠٩٧٥ - ٢٨ شباط ١٩٩٢.
١٧- بدر؛ حمدان - اقتلاع الفلسطنين من وطنهم؛ شهادات اسرائيلية شؤون عربية ٦٤- ك١ ١٩٩٠.

مصادر ومراجع الفصل الثالث

١- الهور، منير: مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية (٤٧-٨٢): بيروت - المؤسسة العربية للدراسات والنشر- دار الجليل: ١٩٨٣ - عمان.

٢- المركز العربي للدراسات الاستراتيجية - القدس اوتوحيا من طرف واحد: ١٩٨٦.
٣- الاكراد في العراق - دار الخلود بيروت: ١٩٨١.
٤- الحكم الذاتي الفلسطيني - القاهرة - الهيئة العامة للاستعلامات: ١٩٨١.
٥- عبد الرحمن، اسعد ونواف الزور - الفكر السياسي الاسرائيلي قبل الانتفاضة - عمان - دار الشروق: ١٩٩٠.
٦- عبد العليم، عبد العليم محمد - الحكم الذاتي الاراضي الفلسطينية المحتلة- القاهرة - مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية - الاهرام.
٧- كامب ديفيد اعلى مراحل التآمر على الشعب الفلسطيني منشورات فلسطين المحتلة.
٨- د. عدنان؛ السيد حسين - الانتفاضة وتقرير المصير - دار النفائس بيروت.
٩- د. بركات نظام، محمد - الاستيطان الاسرائيلي في فلسطين - مركز دراسات الوحدة العربية ١٩٨٨.
١٠- الجعفري، وليد - المشروع الاسرائيلي للادارة الذاتية موءسسة الدراسات الفلسطينية ١٩٧٩.
١١- الدولة الفلسطينية - وجهات نظر اسرائيلية - مؤسسة الدراسات الفلسطينية ١٩٩٠.
١٢- د. ناجي، طلال - الاستيطان الصهيوني والمقاومة الفلسطينية الجمعية العربية للتاريخ والاثار ١٩٨٧ - دمشق.
١٣- العمري، وليد - فلسطينو الداخل خيار الحكم الذاتي - مجلة مؤسسة الدراسات الفلسطينية العدد ٣ صيف ١٩٩٠.
١٤- عصام، حواس - الحكم الذاتي وحقوق السيادة وتقرير المصير - المجلة المصرية للقانون الدولي عدد ٢٦ - ١٩٨٠.

١٥- خالد الازعر، محمد - الرؤية المصرية للحكم الذاتي - مجلة مؤسسة الدراسات الفلسطينية العدد ١٤ ربيع ١٩٩٣.
١٦- شحاده، رجا - التفاوض شأن ترتيبات الحكم الذاتي - مجلة مؤسسة الدراسات الفلسطينية العدد ١٠ ربيع ١٩٩٣.
١٧- المقترحات الاسرائيلية في شأن صيغة الادارة المدنية - مجلة مؤسسة الدراسات الفلسطينية العدد ١٢ خريف ١٩٩٣.
١٨- المشروع الفلسطيني للحكم الذاتي - المصدر السابق.
١٩- الاييه شاليف - الحكم الذاتي مشكلات امنية وحلول ممكنة - مجلة موءسسة الدراسات الفلسطينية العدد ١٥ صيف ١٩٩٣.
٢٠- نص المشروع الفلسطيني للحكومة الذاتية المؤقتة - الحرية - نيقوسيا - ١٩٩٢/٣/١٤.
٢١- خليفة، احمد - الجديد والقديم في التصور الاسرائيلي للحكم الذاتي مجلة الدراسات الفلسطينية ٩ شتاء ١٩٩٢.

مصادر ومراجع الفصلين الرابع والخامس

١- الموسوعة الفلسطينية/هيئة الموسوعة الفلسطينية - ج١، ج٢.
٢- الدباغ: مصطفى - بلادنا فلسطين.
٣- الجعفري، وليد- المستعمرات الاستيطانية الاسرائيلية في الارضي المحتلة - مؤسسة الدراسات الفلسطينية - بيروت.
٤- الساكت، بسام - الاحتلال...الاستعمار اسرائيل للاراضي العربية الدائرة الاقتصادية - الجمعية العلمية الملكية - عمان ١٩٨٣.
٥- د. بركات، نظام محمود - الاستيطان الاسرائيلي في فلسطين - مركز دراسات الوحدة العربية ١٩٨٨.
٦- د. رزوق، أسعد - نظرة في احزاب اسرائيل - مركز الابحاث - م.ت.ف. دراسات فلسطينية ٨.

٧- عايد، خالد ـ الاستعمار الاستيطاني للمناطق العربية المحتلة ـ مؤسسة الدراسات الفلسطينية ـ بيروت : ١٩٨٦.
٩- د. عبد القادر صالح، حسن ـ سكان فلسطين ديمغرافياً وجغرافياً ـ دار الشروق ـ عمان : ١٩٨٥.
١٠- د. ابو النمل، حسين: الضفة والقطاع.. بين الالحاق والدمج ـ مركز الابحاث م.ت.ف.
١١- الدولة الفلسطينية ـ وجهات نظر اسرائيلية وغربية ـ مؤسسة الدراسات الفلسطينية ١٩٩٠.
١٢- د. ناجي، طلال ـ الاستيطان الصهيوني والمقاومة الفلسطينية الجمعية العربية للتاريخ والاثار ـ ١٩٨٧ ـ دمشق.
١٣- شحاده، رجا ـ قانون المحتل ـ مؤسسة الدراسات الفلسطينية جامعة الكويت.
١٤- قهوجي، حبيب ـ استراتيجية الاستيطان الصهيوني في فلسطين المحتلة منشورات الطلائع بالتعاون مع موءسسة الارض للدراسات الفلسطينية ٨٧.
١٥- عبد الهادي، مهدي ـ المستوطنات الاسرائيلية في القدس والضفة الغربية ٦٧-٧٧- جمعية الملتقى الفكري العربي/١٩٧٨ ـ القدس.
١٦- عبد الهادي، مهدي ـ الاستيطان الاسرائيلي في القدس بالصورة والكلمة عمان: ١٩٧٩.
١٧- د. صايغ، انيس ـ المستعمرات الاسرائيلية الجديدة منذ عدوان ١٩٦٧ مركز الابحاث م.ت.ف.
١٨- الاحمد، نجيب ـ تهويد القدس ـ م.ت.ف ـ دار الاعلام.
١٩- عبد الرحمن ابو عرفة ـ الاستيطان التطبيق العملي للصهيونية القدس ١٩٨٠.

٢٠- ابو شعيرة، شوقي ـ المؤتمر الخامس لحزب العمل ـ الكاتب الفلسطين ٢٤-٢٥ ـ خريف ١٩٩١ الاتحاد العام للكتاب الصحفيين الفلسطينيين.
٢١- العشعوش، كميليا ـ الجولان وسياسة الاستيطان الصهيوني الكاتب الفلسطيني العدد ٢١ خريف ١٩٩٠.
٢٢- عايد، خالد ـ القدس الكبرى في إسار الامر الواقع الصهيوني ـ مجلة الدراسات الفلسطينية العدد ١٥ صيف ١٩٩٣.
٢٣- مرعي، تيسير ـ وحلبي، اسامة ـ الحياة تحت الاحتلال ـ مرتفعات الجولان ـ مجلة الدراسات الفلسطينية العدد ١٣ شتاء ١٩٩٣.
٢٤- سامح الخالدي، احمد ـ جعفر آغا، حسن ـ المفهوم العمالي للحل والمأزق التفاوضي ـ مجلة الدراسات الفلسطينية ١٣ شتاء ١٩٩٣.
٢٥- سعد، احمد ـ مشروع الميزانية الاسرائيلية لسنة ١٩٩٣ ـ المصدر السابق العدد ١٢ خريف ١٩٩٢.
٢٦- العبد الله، هاني ـ سياسة رابين الاستيطانية ـ المصدر السابق.
٢٧- نص المشروع الفلسطيني للحكومة الذاتية الحرية، ١٩٩٢/٣/١٤.
٢٨- خليفة، احمد ـ الافق السياسي لحكومة رابين ـ مجلة الدراسات الفلسطينية العدد ١١ صيف ١٩٩٢.
٢٩- تقارير وزارة الخارجية الاميركية ـ وحركة السلام الان ـ وثائف تأليف الحكومة الاسرائيلية ـ المصدر السابق.
٣٠- تقارير حركة السلام الان ـ مجلة الدراسات الفلسطينية العدد ٩ شتاء ١٩٩٢.
٣١- عايد، خالد ـ الاستيطان في ظل عملية التسوية ـ المصدر السابق.

٣٢- دمبر، مايكل ـ الاستيطان اليهودي في القدس القديمة ـ مجلة الدراسات الفلطسينية العدد ٨ خريف ١٩٩١.

٣٣- الاستيطان الاسرائيلي في الاراضي الفلسطينية المحتلة ـ مركز القدس للاعلام المصدر السابق.

٣٤- عايد، خالد ـ الهجرة اليهودية والاستيطان في الاراضي المحتلة منذ سنة ١٩٦٧ ـ المصدر السابق.

٣٥- صراص، سمير ـ حزب العمل ثوابت صقرية ـ مجلة الدراسات الفلسطينية ١٤ ربيع ١٩٩٢.

٣٦- الجعفري، وليد ـ الاستيطان الصهيوني في فلسطين في الماضي والحاضر ـ ١٩٨٢-١٩٨٣. صامد الاقتصادي العدد ٤٨ آذار ١٩٨٤.

٣٧- مجلة الارض ـ مؤسسة الارض للدراسات الفلسطينية دمشق
العدد ٧ ١٩٨٠/١٢/٢١
العدد ٢٠ ١٩٨٢/١٠/٠٧
العدد ١١ ١٩٨٣/٠٢/٢١
العدد ٨ ١٩٨٤/٠١/٠٧

٣٨- صراص، سمير ـ الصراع الداخلي في حزب العمل ـ مجلة الدراسات الفلسطينية العدد ٣ صيف ١٩٩٠.

٣٩- د. يوسف نزال، نافذ ـ المستعمرات الاسرائيلية في الضفة الغربية شؤون فلسطينية ٦٧ حزيران ١٩٧٧.

٤٠- محارب، عبد الحفيظ ـ الاستيطان الاسرائيلي في الضفة الغربية وقطاع غزة ـ شؤون فلسطينية ٣ ـ ١٩٧١.

٤١- عبد الله، حسن ـ الجولان والحلم الصهيوني ـ المنابر العدد ٣ ـ ١٩٨٦.

٤٢- السهلي، نبيل محمود- مؤشرات في افاق الصراع الديمغرافي، بلسم ١٧١ ايلوم ١٩٨٩.

٤٣- سامي سليمان سحور ـ ابعاد الاستيطان الصهيوني في الاراضي العربية المحتلة ـ مجلة الارض العدد (١-٢) ١٩٩٢.

٤٤- كناعنة، شريفة ـ المدني، رشاد، الاستيطان وحصاد في الاراضي في قطاع غزة. صامد الاقتصادي ٦٥ شباط ١٩٨٧.

٤٥- عبد الحق، احمد ـ الاستيطان الاسرائيلي في الاراضي المحتلة شؤون فلسطينية٢٣١ - ٢٣٢ حزيران ١٩٩٢.

٤٦- تقرير ـ الاستيطان الاسرائيلي في الضفة والقطاع مجلة نضال الشعب نيسان ١٩٩٢.

٤٧- مجلة فتح دمشق ١٩٩٢/٦/٦

٤٨-عدنان السيد حسن: سياسة الاستيطان الاسرائيلي مجلة الموقف ٨٠ - ١٩٩١.

٤٩- قهوجي، حبيب ـ استراتيجية الاستيطان ـ مجلة الارض ١٩٨٧.

٥٠- الخليفة التاريخية لضم الجولان ـ صوت فلسطين ٤٢ ـ نيسان ١٩٨١.

٥١- الدجاني، هشام ـ المطامع الصهيونية في الجولان ـ شؤون فلسطينية ١٢٤ آذار ١٩٨٢.

٥٢- صحيفة الحياة ٩٩٥٧ ١٩ نيسان ١٩٩٠

٥٣- صحيفة الحياة ١٠٧٤١ ٧ تموز ١٩٩٢

٥٣- صحيفة الحياة ١٠٥٣٨ ١٣ كانون الاول ١٩٩١

٥٥- ساره، فايز ـ العنصرية الصهيونية وممارساتها في الجولان مجلة الوحدة ٤٠ كانون ١٩٨٨.

٥٦- الشهابي، غسان ـ الاستيطان الصهيوني في الجولان، صامد الاقتصادي ٢٤ ـ تشرين الاول ١٩٩٢.

٥٧- ابو حسن، نافذ ـ الاستيطان الهجرة اليهودية الى فلسطين صامد الاقتصادي ٩٠ ـ تشرين الاول ١٩٩٢.

٥٨- ابو صبيح، عمران ـ واقع الاستيطان في الضفة وغزة المصدر السابق.

٥٩- عريقات، صائب ـ الاستيطان في العلاقات الدولية السياسية الدولية ٨٩ - تموز ١٩٨٧.

٦٠- عزتي، انتصار ـ الاستيطان في قطاع غزة ـ صامد الاقتصادي ٨٤ نيسان ١٩٩١.

٦١- الاشعل، عبد الله ـ الانعكاسات الدولية لضم الجولان السياسة الدولية ٨ ـ نيسان ١٩٩٢.

٦٢- الاجراءات الاسرائيلية لتهويد القدس ـ مجلة الارض ٧ كانون ١٩٨٥.

٦٣- جريس، صبري ـ القوانين الاسرائيلية لضم القدس شؤون فلسطينيه ١٠٦ ـ ايلول ١٩٨٠.

٦٤- حول قرار اسرائيل بضم القدس ـ القضية الفلسطينية في شهر آب ١٩٨٠.

٦٥- عربي، انتصار ـ الاستيطان اليهودي في القدس الاحزمة والبؤور ـ صامد الاقتصادي ٨٥. تموز ١٩٩١.

٦٦- الخطيب، روحي ـ عروبة القدس ومخططات اسرائيل لتهويدها مجلة القدس الشريف تشرين الثاني ١٩٧٩.

٦٧- السواحري، خ ـ الخطة الصهيونية لتهويد القدس العربية شؤون عربية ١٩ ـ ٢٠ ايلول ١٩٨٢.

الوثائق

تقرير اسرائيلي[1].

نشاطات اسرائيل الاستيطانية

مقدمة

ان قيام الحكومة الاسرائيلية التي يقودها الليكود، في صيف سنة ١٩٩٠، أدى الى زيادة كبيرة في مجال بناء المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية وقطاع غزة. وكان العامل المساعد في حدوث هذه الزيادة التغيير الذي طرأ على السياسة الاقليمية في الشرق الأوسط عقب حرب الخليج. فقد شعرت حكومة الليكود بأن المفاوضات الوشيكة بين اسرائيل والعالم العربي قد تعرض **الوضع القائم** في هذه الأراضي للخطر، وقررت تبعاً لذلك أن تعزز سيطرتها على تلك الأراضي من خلال توسيع المستوطنات القائمة، وبناء مستوطنات جديدة، والاستثمار الكثيف في البنية التحتية وفي الجهود الرامية الى زيادة أعداد المستوطنين:

ان المستوطنات نفسها، وتكلفه بنائها وصيانتها، موضع جدل حاد في اسرائيل منذ أعوام عدة. والحكومة الاسرائيلية ـ التي لها قولان مختلفان فيما يتعلق بهذا الموضوع، بحسب ما إذا كان

1- التقرير رقم ٤ الذي اعدته لجنة مراقبة المستوطنات التابعة لحركة السلام الآن. وقد نشرته الحركة في ٢٢ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٢، مجلة الدراسات الفلسطينية العدد ٩ ـ شتاء ١٩٩٢.

الجمهور محلياً أو دولياً ـ ليست مهمته بتوفير معلومات دقيقة في شأن نشاطات الاستيطان، كما أنها كثيراً ما تخفي المعلومات المتعلقة بمخصصات الاستيطان. وعلى سبيل المثال، فان ميزانية الدولة لا توفر أية تفصيلات بشأن المصاريف في الأراضي (المحتلة)، في حين ان درجة الثقة التي توفرها المعلومات غير المنشورة والصادرة عن مصادر مختلفة خاضعة للشك.

ولمصلحة الاستهلاك المحلي الاسرائيلي العام، فان الحكومة ـ الواقعة تحت ضغط شديد من جانب المستوطنين والأحزاب اليمينية ـ تفضّل أن تعطي الانطباع بأن كل الجهود تبذل لتعزيز عملية الاستيطان، ولمصلحة الاستهلاك الخارجي تطلق الحكومة ستاراً من الدخان الكثيف حول عملية الاستيطان سعياً لتفادي الانتقادات فيما يتعلق بتخصيص الأموال للمستوطنات. وهكذا، وبينما هي تتنصّل في المنابر الدولية من التوسع الكبير الذي يقوم به المستوطنون في الأراضي (المحتلة)، فهي ترسل إشارة الى مناصريها في الداخل فحواها: «انظروا الى أفعالنا لا الى أقوالنا.»

ان غياب الاجراءات الحكومية العلنية، في مجالي تدقيق الحسابات والتقارير، لم يزل يشكل هدفاً لانتقادات حادّة من جانب حركة السلام الآن. والمعارضة البرلمانية في اسرائيل. غير ان المطالبة بالكشف التام عن مصاريف الاستيطان في الأراضي ما زالت بلا جواب. وفي ردة فعلٍ على موقف الحكومة، تم إنشاء مشروع مراقبة الاستيطان التابع لحركة السلام الان ويهدف هذا المشروع الى توفير المعلومات التي تحجبها الحكومة عن الرأي العام في اسرائيل. وعلى امتداد السنتين الأخيرتين، كشف هذا المشروع عن

وجود مستوطنات جديدة لم تكن قد كُشفت من قبل (طلمون ب، مثلا، ومتسادا)، وعن توسّع خفي في مستوطنات قائمة (ايلي، بيتار)، وعن استثمارات ضخة في البنية التحتية (وخصوصا الطرق، وعن إغراءات كبيرة تمنح لمن يرغب في الاستيطان. ويتضمن هذا التقرير موجزاً عن نشاطات مشروع مراقبة الاستيطان خلال السنة المنصرمة، وعرضا حتى الوقت الحاضر للتورط الحكومي في النشاطات الاستيطانية سنة ١٩٩١[١].

وهو يستند الى قاعدة معلوماتية جمعت من مصادر شتى: الوثائق الرسمية وليس في الامكان الكشف عن مصادرها على الدوام، الزيارات لمواقع الاستيطان كافة، مصادر حكومية واستطيانية، تقارير صحافية، وغيرها. ان نتائج المقارنة الشاملة والدقيقة بين كل المصادر المتاحة قد أدت الى الخلاصة التالية التي تشير الى القلق:

استناداً الى أوثق المعلومات المتوفرة لدينا كان هناك في قيد البناء سنة ١٩٩١ ١٣٠٠٠ وحدة سكنيه، ومن المرجح ان العدد يفوق ذلك واذا كانت الاعوام الـ ٢٢ الاولى من الاستيطان حتى سنة ١٩٩١، قد شهدت بناء ما مجموعه ٢٠٠٠٠ وحدة سكنية فان السنة المنصرمة شهدت زيادة تبلغ ٦٠٪ من المجموع السابق.

وبالاضافة الى تحليل مستفيض عن نشاطات الاستيطان الجديدة يتضمن هذا التقرير بحثاً مفصلاً لحجم المستوطنات ونوعها (ريفي أو مديني) وتكلفتها.

١-يشمل هذا التقرير المستوطنات في الضفة الغربية وقطاع غزة، ولا يشمل منطقة القدس البلدية.

وتبين التقارير ان تكلفة البناء البُنى التحتية فقط تصل الى نحو ٢,١ مليار شيكل جديد (نحو ٩٠٠ مليون دولار)، بينما بلغت الأموال المخصصة من خلال مختلف الوزارات (التعليم، والشؤون الدينية، والتجارة والصناعة، والى ما هنالك)، على أقل تقدير ، ٤٠٠ مليون شيكل جديد (١٧٥ مليون دولار)؛ وهذا يمثّل مجموعاً قدره ٢,٥ مليار شيكل جديد (١,١ مليار دولار) لسنة ١٩٩١ فقط.

عمليات بناء المستوطنات الجديدة

خلال سنة ١٩٩١، تم إيصال ١٣,٦٥٠ وحدة سكنية الى درجات مختلفة من الاكتمال. ومن هذا المجموع، هناك ٩٩٨٠ وحدة دائمة، و ٣٦٧٠ وحدة متحركة ومصنّعة مسبقاً. ونشاط البناء يشمل معظم أرجاء الضفة الغربية وقطاع غزة.

ان التوسيع في بعض المواقع يثير الدهشة. فقبل عام ونصف العام فقط، كانت ايلي تضم اربعين عائلة فقط. أما الآن، فهناك ٣٠٠ وحدة دائمة، و ٢٠٠ وحدة موقّتة في قيد البناء، الأمر الذي يوسّع هذه المستوطنة بمعدل ١٢٠٠٪.

ويُبنى عدد كبير من الوحدات السكنية في مستوطنات تقع الى جانب «الخط الأخضر»، ويتم الوصول اليها من خلال شبكة من الطرق الكبرى المصمّمة بحيث تتفادى أماكن السكن العربية. والسبب هو ان السكان المحتملين في هذه المواقع ليسوا من ذوي الحوافز الايديولوجية بل ممن تغريهم الدوافع المادية، أي الرغبة في اقتناء مسكن في موقع آمن، ومركزي، وبسعر معقول.

وفي حين يتركز معظم البناء في بعض المراكز المدنية القليلة العدد، والتي توفّر حلولاً موافقة لذوي الحوافز المادية، فثمة جهود حثيثة تُبذل حتى الآن لتعزيز العديد من المستوطنات الصغيرة المنبثة في شتى أرجاء الضفة الغربية وقطاع غزة. فالمراكز المدنية (معالية أدوميم، أريئيل، كرني شومرون، كريات أربع، غفعات زئيف، بيتار، عمانوئيل) لها وظيفة التأثير في الميزان الديمغرافي، بينما المستوطنات العديدة الصغيرة منتشرة في شبكة عريضة بغية تفتيت التواصل الجغرافي للمجتمع الفلسطيني.

وفي سنة ١٩٩١، طوّرت وزارة الاسكان أيضاً بنية تحتية إدارية تسمح للوزارة بتنفيذ هذا التوسع في المناطق (المحتلة). وفي وقت مبكر من هذه السنة، تم تأليف لجنة للبناء تنحصر مهمتها في تسريع وتيرة البناء في المستوطنات. وتم تعيين دان ستاف، وهو مخطط للمدن، رئيسا لها. كما تم تقسيم الأراضي (المحتلة) الى مناطق تخطيط يرئس كلا منها مهني من القطاع الخاص. وهذه اللجنة مسؤولة عن التخطيط في المديين الطويل والقصير. وأحدى خططها الطويلة الأمد هي لبناء ١٤٠,٠٠٠ وحدة سكنية في جميع المستوطنات القائمة تقريبا، كما في المستوطنات الجديدة.

عدد المستوطنات

يبلغ عدد المستوطنات اليوم ١٥٧ مستوطنة. وهذا الرقم يشمل ١٤٤ مستوطنة معروفة، و ١٣ موقعاً إضافيا غير معروف. وكما في النشاط البنائي، فان هذا الاحصاء يذكر في تقارير المسؤولون الحكوميين بإبهام مقصود: وهناك لاسباب سياسية تبدل مستمر في

تعريف مواقع المستوطنات القريبة من الخط الأخضر: المواقع «الدائمة»، في مقابل «الموقّتة» أو «الضواحي» في مقابل المستوطنات الحالية. وهناك مثال لذلك هو موقع طلمون الذي يضم ٣٩ عائلة. فخلال احدى زيارات وزير الخارجية بيكر للمنطقة، ثم إنشاء موقع «طلمون ب» على مسافة قريبة من طلمون، وعبر وادٍ عميق، وتثبيت ٢٥ وحدة متحركة فيه. وعندما تم اكتشاف الموقع الجديد، زعم المستوطنون والحكومة معاً ان الموقع الجديد كان، في الواقع، الموقع الدائم المخطط له لمستوطنة طلمون. وبعد هذا بقليل، تم إنشاء موقع «دائم» آخر هو «طلمون ج»، وهو يبعد نحو كيلومتر واحد عن «طلمون ب». وقد جرى استخدام هذه الاستراتيجية في مواقع أخرى أيضا، لأنها تسمح بإقامة مراكز استيطانية جديدة، والاستيلاء على الأرض من دون حاجة الى قرار حكومي.

وكل هذه الحالات تمثّل مستوطنة جديدة، إذ لا ينوي المستوطنون التخلي عن المواقع الحالية («الموقّتة»). تقع المواقع «الدائمة» الجديدة على مسافة بعيدة عن المستوطنات الأصلية، ولا يوجد أي رابط مادي بينهما مما هو مخطط له.

وثمة ثلاث مستوطنات جديدة تم إنشاؤها رسمياً من قبل حكومة الليكود وهي: دوغيت، ورفافا، وإشكولوت.

وقد أعطيت الموافقة على ١٣ مستوطنة من جانت حكومات سابقة، لكنها لم تنشأ على الأرض بعد.

السكان

وهذا الموضوع يعاني، هو أيضا، غياب المعطيات الكافية المتاحة من جانب الحكومة للاطلاع. لكن غياب المعلومات الملائمة، في هذه الحالة، يؤدي الى تعزيز التقديرات المبالغ فيها بشأن عدد الاسرائيليين الذين يسكنون المستوطنات. وهذه المبالغة تخدم مصلحة زعماء الاستيطان الذين يرغبون في تأكيد ان هناك حاجة كبرى الى الأبنية الاسرائيلية العامة في الأراضي (المحتلة)، الأمر الذي يستدعي استثمار مبالغ كبيرة من المال. وتشمل الأهداف السياسية الأخرى تعزيز «اللوبي» الاستيطاني السياسي، وتعزيز المزاعم بأن عملية الاستيطان في الضفة والقطاع عملية طبيعية «وغير قابلة للتراجع».

ويزعم المستوطنون ان عدد السكان ارتفع من ٩٦,٠٠٠ نسمة أواخر سنة ١٩٩٠ الى ١١٢,٠٠٠ نسمة، أو حتى الى ١٢٠,٠٠٠نسمة، أواخر سنة ١٩٩١. أما معطياتنا، وهي تستند الى دراسة تفصيلية لكل مستوطنة على حدة، فانها تصل الى مجموع يبلغ فقط ٩٨,٧٥٠ نسمة.

وثمة ١٠٥ مستوطنات يسكنها أقل من ١٠٠ عائلة.

ان الحوافز المادية الرئيسية التي تمنحها الحكومة للاسرائيليين الذين ينتقلون للسكن في المستوطنات، هي خطط لرهونات معززة وقروض خاصة. وتسمح هذه السياسة للاسرائيليين بالحصول على مساكن في الأراضي (المحتلة) أكبر بمرتين أو ثلاث مرات من تلك التي في إمكانهم الحصول عليها في اسرائيل ضمن إمكاناتهم المادية.

وبالنسبة الى العائلات المحرومة والمهاجرين الجدد، فإن الاستيطان في الأراضي (المحتلة) قد يكون السبيل الوحيد للحصول على مسكن ملائم بتكلفة معقولة، وخصوصاً بالنظر الى ضآلة برامج الاسكان المموّلة في المراكز المدينية.

وتشير المعطيات التي جمعها نائبا الكنيست ديدي تسوكر (راتس) وحاييم أورون (مابام) الى ان الرهونات العقارية في المستوطنات أكبر بنسبة ٥٠٪ من تلك السائدة في مناطق التطوير في اسرائيل، وبنسبة ٧٦٪ من تلك المتوفرة في المراكز المدينية. كما ان القروض الخاصة أكبر من تلك المتوفرة في معظم أرجاء البلد. وهذه القروض الخاصة متاحة في جميع المستوطنات في الأراضي المحتلة.

الطريق المسدود
إنشاء الطرق الى المستوطنات
في الضفة الغربية وقطاع غزة[1]

أولاً: مقدمــة

ثمة لجنة متخصصة من حركة السلام الآن تراقب تزفيت الطرق في الأراضي المحتلة من خلال النشرات الحكومية، والاطلاع الميداني

1- التقرير رقم ٢ الذي اعدته لجنة مراقبة المستوطنات التابعة لحركة السلام الآن. وقد نشرته الحركة في تموز/ يوليو ١٩٩١، مجلة الدراسات الفلسطينية ٩ شباط ١٩٩٢ .

المباشر على الأوضاع، وغير ذلك من مصادر المعلومات. وتتيح المعلومات المجتمعة الصورة التالية:

٨٠ - ١١٠ كيلومتر من الطرق هي الآن في قيد التزفيت ، أو على وشك التزفيت في المستقبل القريب. (على سبيل المقارنة، نذكر ان ١٨٦ كيلومترا فقد زُفتت في البلد كله، داخل الخط الأخضر، سنة ١٩٩٠)[1].

رُصد مبلغ ٢٧ مليون شيكل جديد من ميزانية وزارة الاسكان لتزفيت الطرق في الأراضي المحتلة[2]. كما ان عشرات الملايين من الشيكلات الاضافية تنفق لهذا الغرض، وتمر عبر قنوات اخرى (من المنظمة الصهيونية العالمية، ووزارة الدفاع ، غير هاتين من الهيئات).

تُبذل جهود خاصة لتزفيت «الطرق المتفادية للانتفاضة»، اي الطرق المخصصة لخدمة حاجات السكان اليهود حصرا. وفي مقابل ذلك.لا علم لنا بوجود ميزانيات مرصدة لتحسين شبكة الطرق العامة في الأراضي المحتلة، وإن كانت نسبة الوفيات من جراء حوادث السير على هذه الطرق أعلى من مثيلتها على الطرق داخل اسرائيل[3].

١-تقرير عن انشطة وزارة البناء والاسكان، أيار/ مايو ١٩٩١، بحسب مكتب الاحصاء المركزي.

٢- «ميزانية الحكومة للعام ١٩٩١»، وزارة البناء والاسكان، ص ١٤٣.

٣- بحسب ب. ميخائيل، «هآرتس» ١٩٩١/٦/١٩، الذي يستشهد بـ أز بن - يعقوب، «نيكوداه».

ينفق ما متوسطه ٤٥ شيكلا جديداً لكل شخص على الطرق داخل اسرائيل - وينفق ٢٧٠ شيكلاً جديداً لكل شخص على طرق المستوطنين. ويتراوح متوسط الأموال المصروفة، قياساً بحجم السير في اسرائيل، بين ١٠٠ شيكل جديد لكل عربة (في منطقة دان) (المنطقة الوسطى) وبين ١٤٠٠ شيكل جديد لكل عربة (في الجليل والنقب). أما في الأراضي المحتلة، فتصل هذه النسبة الى ١٥,٠٠٠ شيكل جديد لكل عربة.

ثانيا: الدلالة السياسية لطرق المستوطنين

ان الجهود المكثفة التي تبذل لإنشاء طرق المستوطنين وتطويرها تهدف، مثل إقامة المستوطنات، الى خلق الوقائع على الأرض قبل الشروع في أية مفاوضات؛ انها محاولة صريحة لإيجاد «تطبيع» في الروابط التي تربط المستوطنات بدولة اسرائيل، ولتمهيد الطريق من أجل القبول بكون الاحتلال أمراً غير قابل للتغيير. ومن المهم جداً، في هذا السياق، حجب أنظار المستوطنين - وأنظار زوارهم او من يفكرون في الاستيطان مثلهم - عن حجم السكان العرب الغالب في الأراضي المحتلة ذلك بأن كلا الجانبين - زعماء المستوطنين والحكومة - يدرك ان ألاعيب خداع الذات، و«طمس الطابع السياسي» للمستوطنات، هما اللذان سيتيحان اجتذاب الألوف من المستوطنين الذين ما زالوا حتى اليوم يتحاشون المستوطنات القائمة في مناطق مثل: غوش قطيف (قطاع غزة)، وهار حبرون (جبل الخليل).

ثالثاً: قائمة بالطرق الجاري التخطيط لإنشائها وتزفيتها.

لما كانت النشرات الحكومية الرسمية لا تكشف إلا جزءا مما يحدث فعلا، فان المعلومات قد جُمعت من مصادر متنوع؛ من ذلك ان ١،٢ كلم من الطريق الموصلة الى «التلة الشرقية» في كرني شومرون، والجاري تزفيتها حاليا، غير منصوص عليها صراحة في اية ميزانية على الاطلاق. وكذلك هي الحال بالنسبة الى قطع اخرى من أعمال الطرق الجارية.

ومن الجلي ان الطرق الجانبية (الهادفة الى تفادي أخطار الانتفاضة) جزء أساسي من القائمة، ومما له اهمية ودلالته أيضا إنشاء الطرق بهدف إيجاد روابط قوية بين المستوطنات والمراكز السكانية المجاورة لها داخل الخط الأخضر (كيسوفيم ـ قطيف، شيلات ـ نيلي، إلخ). والغاية من هذه الطرق ان تولّد لدى مستعمليها الوهم بأن الخط الأخضر قد تلاشى، وبأن ليس ثمة سكان عرب في المنطقة.

وفي الوقت نفسه لا تتطرق الميزانية إطلاقا الى الطرق الرئيسية التي تخدم مئات الألوف من سكان الأراضي المحتلة، سواء أكانوا عرباً أم يهوداً. وهذه الطرق تعاني من جراء رداءة بنيتها التحتية، وكثافة السير عليها، وارتفاع النسبة المئوية للوفيات نتيجة حوادث السير عليها. وهي لم تسترع أي اهتمام خاص لأنها لا تخدم الأهداف السياسية لحكومة اسرائيل.

رابعاً: العبء الذي تلقيه شبكة الطرق على الميزانية

من المستحيل، كما سبقت الاشارة، الحصول على المعطيات الدقيقةالمتعلقة بمقدارالتوظيفات المالية في الطرق المخصصة للمستوطنين في الضفة الغربية وقطاع غزة وقد أظهرت الحسابات المبنية على تفحص دقيق لميزانية وزارة الاسكان، بسبب كونها المكان الوحيد الذي يحتوي على كمية وافية من المعلومات عن هذا الموضوع، ان ٢٧ مليون شيكل جديد قد رصدت لهذه الطرق. غير ان هذا المبلغ لا يحتوي على: أقسام الطرق التي في قيد الانشاء حاليا؛ طرق المداخل الصغيرة المتفرعة من الطرق الرئيسية الى مستوطنات معيّنة ؛/ الطرق التي بجري التخطيط لها. كما ان هذا المبلغ لا يعبّر عن الحوافز الخاصة الممنوحة للمتعهدين من أجل التعجيل في إنجاز هذه المشاريع. ولا نبالغ أبدا إن قدّرنا ان التكلفة العامة لإنشاء شبكة الطرق المؤدية الى المستوطنات تبلغ قرابة ٥٠ مليون شيكل جديد سنوياً، وأنها ستبلغ ١٢٠ ـ ١٥٠ مليون شيكل جديد في مدى الأعوام اللازمة لإتمام إنشاء هذه الطرق.

ان قطاع المستوطنين يتمتع بتفضيل في الميزانية يصل، إذا أخذنا في الاعتبار المعطيات الحكومية الرسمية فقط، الى نسبة ٦٠٠٪ قياساً بباقي السكان (٢٧٠ شيكلا جديداً لكل شخص في مقابل ٤٥ شيكلا جديدا جديدا لكل شخص من السكان المقيمين داخل الخط الأخضر). وإذا ما فحصنا الطرق ذاتها وقسمنا نسبة الأموال المرصدة بعدد السيارات التي تمرّ عليها، لوجدنا الفوارق أوضح كثيراً.

خامساً: الدلالة الاجتماعية لطرق المستوطنين

ان الأموال الطائلة، وهي طائلة سواء من حيث قيمتها المطلقة أو من حيث قيمتها النسبية، التي تنفقها حكومة اسرائيل على شبكة المستوطنين، دليل إضافي على ان الحكومة قد أولت ايديولوجية «اسرائيل الكبرى» الأولوية على أية قضية أخرى في جدول الأعمال الوطني. ان هذا الانفاق المستهتر على إنشاء طرق لا تخدم إلا بضع مئات من المستوطنين، بينما يتعرض مئات الألوف غيرهم للمخاطر يومياً على الطرق المزدحمة داخل اسرائيل، ليفصح إفصاحاً لا مزيد عليه عن التشويه الذي أدخله التطرف السياسي في إدارة الشؤون الوطنية. ومن العسير ان نعتقد ان مواطني هذا البلد سيستمرون في احتمال هذه السياسة التي تسيء الى نوعية حياتهم إساءة ملموسة.

تقرير إسرائيلي عمليات البناء في المستوطنات عشية الانتخابات الأخيرة

حجم البناء

إن حجم البناء في الأراضي (المحتلة) يوفر الدليل الواضح على أن حكومة إسرائيل قررت وضع الاستيطان على رأس أولوياتها.

منذ أوائل سنة ١٩٩٢، كان هناك على وجه التقريب ١٣٣٠ وحدة سكنية جديدة في قيد البناء في المستوطنات، منها نحو ٥٥٠ وفق النظام الموقت (منازل موقتة ومقطورات).

في عدد من المواقع، يتم وضع الأساس لبناء وحدات سكنية إضافية. وهذا ظاهر خصوصاً في عوفريم، ومعاليه أدوميم، وأريئيل، وكرني شومرون. في عوفَريم، هناك مخططات لبناء ٥٤٦ وحدة سكنية. في معاليه أدوميم، هناك خطط للبدء ببناء ١٩٠ وحدة سكنية. وأيضاً سيتم الشروع في بناء ١٥٠٠ وحدة سكنية أخرى في أريئيل، و١٧٠٠ وحدة سكنية في كَرْني شومرون.

ويجري وضع الأساس لبناء مواقع أصغر، مثل نيلي (٣١ وحدة سكنية) وعطيرت (٤٠ وحدة سكنية), ورِفافا

بالإضافة إلى أعمال البناء في المستوطنات القائمة، تم إنشاء مستوطنتين جديدتين خلال آذار/ مارس، بالقرب من إيلون موريه وتكواع. ويتم التحضير للبناء على مسافة كيلومترين شرقي إيلون موريه، بينما تم تركيب أربع وحدات متحركة على مسافة كيلومتر واحد من تكواع.

السكان

إن حملة «الاستيطان في يهودا والسامرة»، التي بدأت أوائل نيسان/ إبريل تهدف إلى توفير حلّ لآلاف الشقق الشاغرة التي تم بناؤها مؤخراً في الأراضي (المحتلة). والحملة التي تديرها وزارة الإسكان، والمنظمة الصهيونية، ومجلس يهودا والسامرة، ومنظمات أخرى، تمنح أولئك الذين يشترون الشقق قروضا عقارية وهبات، بتكلفة مئات الملايين من الشيكلات لدولة إسرائيل.

وتُعزِّز حملة الاستيطان بحملة إعلانية واسعة وباهظة الثمن (تكلف ملايين الشيكلات)، الأمر الذي يثبت قول «السلام الآن» إن حكومة إسرائيل لم تبن، ولا تبني المساكن في الأراضي (المحتلة) لتلبي الطلب الكبير بشأن مساكن كهذه في تلك المستوطنات، بل بالأحرى إن البناء يتم لحوافز سياسية. وينبغي لهم الآن إيجاد سكان يودّون العيش في هذه الوحدات.

الامتيازات

في ٢٧ آذار/مارس، نشرت وزارة الإسكان قائمة بالمستوطنات التي تجري فيها، وفقاً للوزارة، «أعمال بناء واسعة حالياً ... وسيكون في الإمكان شراء شقة مع زيادة في الامتيازات لم يسبق لها مثيل.» وتتضمن القائمة أسماء المستوطنات التي يتم فيها منح «قروض موقع» بالإضافة إلى القروض العقارية.

تلك الامتيازات التي لا مثيل لها ستُمنح لسبعين مستوطنة ريفية (من مجموع ١٣٤ مستوطنة في البلد كله)، ولإحدى عشرة مستوطنة مدينية (من مجموع نحو ٧٠ مستوطنة من هذا النوع).

إن «قروض الموقع»، البالغة قيمتها ٤٩,٥٠٠ شيكل إسرائيلي جديد، تُمنح (فور الشراء). وبعد فترة، يصير ما نسبته ٢٥٪ و ١٠٠٪ من القرض، هبة مباشرة.

يتمتع المستوطنون في هذه المستوطنات في الأراضي (المحتلة) بامتيازات سخية. وفيما يلي عدة أمثلة:

في معاليه حيفر، في المنطقة الجنوبية لجبل الخليل، يمكن شراء منزل خاص مع حديقة عن طريق قرض عقاري فائدته الشهرية ٢٥٠ شيكلاً إسرائيلياً جديداً فقط. وتمنح هذه الامتيازات أيضا لأولئك الذين سبق أن كانوا من مالكي المنازل.

في عدد ١ نيسان/إبريل ١٩٩٢ من صحيفة «يديعوت أحرونوت» أورد هاغار اينوش أن هبة يبلغ مجموعها ٢٩,٥٠٠ شيكل إسرائيلي جديد ستعطى لأولئك الذين يوافقون على شراء منازل في رِفافا، متى تمّ بناؤها. وستعطى منحة «على الحساب»، بالإضافة الى شروط إقراض تفضيلية مألوفة في المناطق. في النهاية، من الممكن أن تتراكم قروض وهبات تشكل ٩٥٪ من قيمتها بشكل قروض وهبات. ووفقاً لقول عضو في لجنة الاستيعاب في المستوطنة، تمنح نسب القروض تلك لأولئك الذين سبق أن كانو من مالكي المنازل.

تقرير دولي

الاستيطان الاسرائيلي في الاراضي المحتلة[1]

منذ سنة ١٩٦٧، قامت حكومات اسرائيلية متعاقبة بدعم المستوطنات وأنشطة الاستيطان في الأراضي المحتلة، ذاكرة تبريرات أمنية ودينية وقومية شتى . وتتضمن توجيها الحكومة الإسرائيلية الحالية، التي صدرت في ٨ حزيران/ يونيو ١٩٩٠، فقرة ورد فيها أن «الاستيطان في أنحاء أرض إسرائيل كافة حق وجزء لا يتجزأ من الأمن القومي، وستعمل الحكومة لتعزيز الاستيطان وتوسيعه وتعميقه.»

ومنذ سنة ١٩٦٧، عارضت الولايات المتحدة بصورة ثابتة أية خطوات تُتخذ من جانب واحد لتغيير الوضع الراهن في الأراضي المحتلة، وضمنها إقامة مستوطنات إسرائيلية وتوسيع مستوطنات قائمة. وإدارة بوش، شأنها شأن الإدارات الأميركية السابقة، تعارض المستوطنات الإسرائيلية وأنشطة الاستيطان في الأراضي التي احتلتها اسرائيل في في حرب حزيران/ يونيو ١٩٦٧، بوصفها عقبة في طريق السلام.

إن هذا التقرير عن استثمارات وأنشطة الحكومة الإسرائيلية في المستوطنات في الأراضي المحتلة، يقدم معلومات جديدة توفرت منذ أن رُفع تقرير آذار/مارس ١٩٩١ إلى الكونغرس .

١- مجلة الدراسات الفلسطينية العدد ١١ صيف ١٩٩٢.

وضع المستوطنـات الحالـي

إن ٢٤٥,٠٠٠ مستوطن تقريبا يقطنون الآن في نحو ٢٥٠ موقعا استيطانيا، ريفيا ومدينيا، في الأراضي المحتلة . ويشكل اليهود اليوم نحو ١٣٪ من مجموع سكان الأراضي (المحتلة). وقد خصّصت السلطات الإسرائيلية ما يقرب من نصف أراضي الضفة الغربية للاستخدام الإسرائيلي، على الرغم من أن المستوطنات لا تشغل حالياً سوى جزء من الأراضي. أما الأجزاء الباقية، فإما أنها أغلقت لأغراض عسكرية أو أمنية، وإما أنها أُعلنت أراضي للدولة يتم التصرف فيها بمراقبة مباشرة من السلطات الإسرائيلية. وفي قطاع غزة، أفرد نحو ثلث أراضي القطاع للاستخدام الإسرائيلي.

ونقدر أن هناك ٩٧,٠٠٠ مستوطن في الضفة الغربية يقطنون في ١٨٠ تجمعاً سكنيا، بما في ذلك مستوطنات ريفية ومدينية. وبالتالي، كان هنالك في السنة الماضية زيادة تصل إلى نحو ٧٠٠٠ - ١٠,٠٠٠ مستوطن، ولعل الزيادة منذ سنة ١٩٨٤ تبلغ ٥٠,٠٠٠ مستوطن. وتقطن أغلبية الذين استوطنوا مؤخراً في «مجمعات سكنية للنوم» (bedroom commuinities) ضمن مسافة سفر مريحة من كل من القدس وتل أبيب. وقد صرح بعض المراقبين الإسرائيليين أن عدد المستوطنين في الضفة الغربية يبلغ أكثر من ١٠,٠٠٠ مستوطن؛ فقد أعلن «مجلس المستوطنات في يهودا والسامرة وغزة» أن عدد السكان اليهود في الضفة الغربية وغزة قد ارتفع، خلال سنة ١٩٩١، من ٩٦,٠٠٠ إلى ١١٢,٠٠٠.

في قطاع غزة، ثمة ٢٠ مستوطنة يقطنها ٣٦٠٠ مستوطن تقريباً، أي بزيادة في سنة ١٩٩١ مقدارها نحو ٦٠٠ مستوطن.

وفي القدس الشرقية ضمن الحدود البلدية الموسعة، هناك ١٢٩,٠٠٠ يهودي يقطنون ١٢ حياً يهوديا. وهذا يمثل زيادة في سنة ١٩٩١ مقدارها نحو ٩٠٠٠ مستوطن. ويرفع بعض التقديرات الإسرائيلية عدد السكان اليهود في القدس الشرقية الى ١٦٥,٠٠٠ نسمة، وهو ما قد يشكل أغلبية سكان القدس الشرقية.

المهاجرون الجدد

أضحى من الصعوبة، بصورة متزايدة، تقدير عدد المهاجرين الجدد الذين يقطنون في الأراضي المحتلة. ودخلت موجة الهجرة عامها الثالث (وصل بين سنة ١٩٨٩ وسنة ١٩٩١ نحو ٣٧٠,٠٠٠ مهاجر جديد) فإن كثيرون من المهاجرين لم يعودوا يتلقون إعانات استيعاب، وقد بدلوا أماكن سكنهم مرات عدة. وفي حين أن الأرقام الدقيقة غير متوفرة فإن تقديرنا، المستند إلى مصادر متعددة، هو ان ما بين ١٪ و ٢٪ من الذين هاجروا من الاتحاد السوفياتي السابق، خلال السنوات الثلاث الماضية، يقطنون في الضفة الغربية. وعلاوة على ذلك، فإننا نقدر ن أكثر قليلا من ٤٪ من هؤلاء المهاجرين يقطنون في القدس الشرقية.

بدايات إسكان

ازدادت وتيرة بدايات الإسكان على نحو مطرد منذ تأليف الحكومة الحالية في حزيران/ يونيو ١٩٩٠. وتتفاوت روايات

الصحافة الإسرائيلية عن تقديرات الحكومة والمنظمات الخاصة بشأن بدايات الإسكان في الضفة الغربية وغزة:

- في ٢٤ شباط/ فبراير ١٩٩٢، صرّح وزير البناء والإسكان، شارون، أن سنة ١٩٩١ شهدت ٢٢,٥٠٠ وحدة سكنية قد بدىء ببنائها منذ سنة ١٩٩٠.

- تشير معطيات أصدرها مكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي، في كانون الثاني/ يناير ١٩٩٢، إلى أن ٥٤٣٥ وحدة سكنية دائمة قد بدىء ببنائها في الضفة الغربية وغزة خلال الأشهر التسعة الأولى من سنة ١٩٩١، وأن ٢٩٥٠ مقطورة (كارافان) ومنزلاً متحركاً وُضعت في هذه المناطق خلال الفترة نفسها. وقال مكتب الإحصاء المركزي إن ١٨٢٠ وحدة سكنية فقط قد تم بناؤها في الضفة الغربية وغزة طوال سنة ١٩٩٠.

- في كانون الثاني/يناير ١٩٩٢، أصدرت «السلام الآن»، وهي منظمة تعارض أنشطة الاستيطان، تقريراً شاملاً زعمت فيه أن أكثر من ١٣,٠٠٠ وحدة سكنية جديدة كانت في قيد البناء في الضفة الغربية وغزة سنة ١٩٩١.

- وفي كانون الثاني/يناير ١٩٩٢، قال «مجلس المستوطنات اليهودية في يهودا والسامرة وغزة» إن ١٢,٠٠٠ وحدة سكنية كانت في قيد البناء في الضفة الغربية وغزة في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١، وذلك في مقابل ٩٠٠ وحدة سكنية في أيار/ مايو ١٩٨٩.

إن معدلات إنجاز البناء لم تجار معدل بدايات البناء ويبدو الآن، أيضاً، ان ثمة طاقة إسكان غير مستغلة في المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية وغزة ومرتفعات الجولان.

وخلال سنة ١٩٩١، لم يرتفع معدل نمو السكان الإسرائيليين في المستوطنات بالسرعة التي ارتفع بها معدل بناء المساكن.

استثمارات الحكومة الإسرائيلية

كما أشير إلى ذلك في تقرير السنة المنصرمة، فإنه ليس هناك مصدر معطيات علني شامل لحجم استثمارات الحكومة الإسرائيلية في المستوطنات الجديدة والموسعة في الأراضي المحتلة. ولم تصدر الحكومة الإسرائيلية ميزانيتها على نحو يمكّن من الكشف عن أرقام شاملة بشأن الاستثمارات في المستوطنات. مع ذلك، فقد توفر لدى الإعلام الإسرائيلي، خلال السنة الفائتة عدد كبير من التقارير المتعلقة بالإنفاق على المستوطنات. والواضح أن هناك اختلافاً بين التقارير لأنها تستخدم مناهج مختلفة، وتغطي فترات زمنية ومناطق جغرافية مختلفة، أو لأنها تتضمن أو تستثني فئات مختلفة من الإتفاق. ومن الأمثلة لتقارير الإعلام هذه:

ذكر عضوا الكنيست أورون وتسوكر أن حكومة إسرائيل أنفقت ١,٥ مليار دولار على الإسكان وبناء البنى التحتية في الضفة الغربية وقطاع غزة، بين حزيران/يونيو ١٩٩٠ وكانون الأول/ديسمبر ١٩٩١.

قال وزير الإسكان، شارون، أن وزارته خصّصت، في سنة ١٩٩١، مبلغ ٣٧٠ مليون دولار للبناء في الضفة الغربية وقطاع غزة ومرتفعات الجولان.

. صرّح مكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي أن حكومة إسرائيل أنفقت، خلال سنة ١٩٩١، نحو ٨٠٠ مليون دولار في الضفة الغربية وقطاع غزة من أجل البناء والاستثمار في مجالي الإسكان والزراعة.

قدرت منظمة «السلام الآن» الإسرائيلية أن حكومة إسرائيل أنفقت، خلال سنة ١٩٩١، نحو ١,١ مليار دولار على بناء المستوطنات وإقامة بنى تحتية في الضفة الغربية وقطاع غزة.

الحوافز

علاوة على الإنفاقات المباشرة من أجل المستوطنات، تقدم الحكومة الإسرائيلية سلسلة طويلة من الإعانات والحوافز المالية إلى الإسرائيليين القاطنين في مستوطنات في الأراضي المحتلة ومدن التطوير في إسرائيل. وقد فُصلت هذه الحوافز في تقرير السنة الماضية.

الإعتــراف[1].

هنا ترجمة عربية غير رسمية للنص الانجليزي الذي وزعته إسرائيل لرسائل الاعتراف المتبادل هي ثلاث: من ياسر عرفات الى اسحق رابين ومن اسحق رابين الى ياسر عرفات ومن ياسر عرفات الى يوهان يورغن هولست

من عرفات الى رابين

٩ أيلول ١٩٩٣.

السيد رئيس الوزراء

أن توقيع اعلان المبادىء يمثل بداية حقبة جديدة في تاريخ الشرق الأوسط ومن منطلق اقتناع راسخ بذلك أود أن أؤكد الالتزامات الآتية لمنظمة التحرير الفلسطينية:

تعترف منظمة التحرير الفلسطينية بحق دولة اسرائيل في الوجود في سلام وأمن.

تقبل منظمة التحرير الفلسطينية قراري مجلس الامن الرقمين ٢٤٢ و ٣٣٨. تلزم منظمة التحرير الفلسطينية نفسها عملية السلام في الشرق الأوسط وحلا سلمياً للنزاع بين الجانبين وتعلن ان كل القضايا العالقة المتعلقة بالوضع النهائي ستحل من طريق المفاوضات.

١- صحيفة النهار البيروتية ١٠/٩/ ١٩٩٣.

تعتبر منظمة التحرير الفلسطينية ان توقيع اعلان المبادىء يشكل حدثاً تاريخيا يفتتح عهداً جديداً من التعايش السلمي يخلو من العنف وكل الاعمال الأخرى التي تهدد السلام والاستقرار ووفقا لذلك فان منظمة التحرير الفلسطينية تنبذ استخدام الإرهاب وغيره من أعمال العنف وستتحمل المسؤولية عن كل عناصر منظمة التحرير الفلسطينية وأفرادها كي تضمن امتثالهم وتمنع العنف وتؤدب المخَالفين.

وفي ضوء الوعد بحقبة جديدة وتوقيع اعلان المبادىء وعلى اساس القبول الفلسطيني بقراري مجلس الامن ٢٤٢ و ٣٣٨ فان منظمة التحرير الفلسطينية تؤكد ان بنود الميثاق الفلسطيني التي تنكر حق اسرائيل في الوجود وبنود الميثاق التي لا تنسجم والالتزامات الواردة في هذه الرسالة هي الان غير سارية وباطلة. وتالياً فان منظمة التحرير الفلسطينية تتعهد ان ترفع الامر الى المجلس الوطني الفلسطيني للاقرار الرسمي وادخال التعديلات اللازمة في ما يتعلق بالميثاق الفلسطيني.

المخلص

ياسـر عرفات

رئيس منظمة التحرير الفلسطينية

من رابين الى عرفـات

٩ أيلول ١٩٩٣

السيد الرئيس

ردا على رسالتكم في ٩ أيلول، أود أو أؤكد لكم انه في ضوء التزامات منظمة التحرير الفلسطينية الواردة في رسالتكم قررت حكومة اسرائيل الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثل الشعب الفلسطيني وبدء مفاوضات مع منظمة التحرير الفلسطينية في اطار عملية السلام في الشرق الاوسط.

اسحق رابين

رئيس وزراء اسرائيـل

من عرفات الى هولست

٩ أيلول ١٩٩٣

العزيز الوزير هولست

أوكد لكم انه لدى توقيع اعلان المبادىء سأضمن المواقف الآتية في تصريحاتي العلنية:

في ضوء الحقبة الجديدة التي يمثلها توقيع اعلان المبادىء فان منظمة التحرير الفلسطينية تشجع الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة وتدعوه الى المشاركة في الخطوات التي تؤدي الى اعادة الحياة الى طبيعتها ورفض العنف والارهاب التي تساهم في السلام والاستقرار والمشاركة بنشاط في تشكيل اعادة الاعمار والتنمية الاقتصادية والتعاون

المخلص

ياسر عرفـات

الرئيس منظمة التحرير الفلسطينية

الاتفاق الفلسطيني الاسرائيلي

اتفاق «غزة ـ أريحا: أولاً»[1].

توصلت م.ت.ف. واسرائيل الى اعلامن مبادىء حول ترتيبات الحكومة الذاتية الفلسطينية في الاراضي المحتلة وذلك بعد حوالي السنتين من انطلاقة المفاوضات الثنائية العربية ـ الاسرائيلية في مدريد العام ١٩٩١.

وهنا ترجمة من الانكليزية لمسودة اعلان المبادىء حول ترتيبات الحكومة الذاتية الانتقالية الفلسطينية في الاراضي المحتلة كما أوردتها «وكالة الصحافة الفرنسية» التي حصلت عليها من صحيفة «يديعوت أحرونوت» الاسرائيلية التي نشرتها بالعبرية. ويذكر ان مكتب رئاسة الوزراء الاسرائيلية اصدر بياناً أكد فيه ان نص الاتفاق الذي نشر في وسائل الاعلام أمس ليس النص الرسمي الذي يلزم حكومة اسرائيل وان هذا النص سيوزع لاحقاً: «المسودة النهائية المتفق عليها في تاريخ ١٩/٨/١٩٩٣.

اعلان المبادىء حول ترتيبات الحكومة الانتقالية الذاتية.

تتفق حكومة اسرائيل والفريق الفلسطيني (في الوفد الاردني ـ الفلسطيني المشترك الى مؤتمر السلام حول الشرق الاوسط)، ممثل الشعب الفلسطيني، على انه آن الاوان لوضع حد لعقود من

1- مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق.

المواجهات والصراع والاعتراف المتبادل بحقوقها السياسية والشرعية ولتحقيق تعايش سلمي وكرامة وامن متبادلين والتوصل الى تسوية سلمية عادلة وشاملة ودائمة ومصالحة تاريخية من خلال العملية السياسية المتفق عليها. وعليه يتفق الطرفان على المبادىء الآتية:

البند الاول: هدف المفاوضات.

ان هدف المفاوضات الاسرائيلية ـ الفلسطينية ضمن اطار عملية السلام الشرق اوسطية هو، الى جانب امور أخرى، تشكيل سلطة فلسطينية انتقالية ذاتية، المجلس المنتخب، «المجلس» للفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة لمرحلة انتقالية لا تتعدى خمس سنوات وتؤدي الى تسوية نهائية مبنية على اساس قراري مجلس الامن ٢٤٢ و ٣٣٨. من المفهوم ان الترتيبات الانتقالية هي جزء لا يتجزأ من العملية السلمية الشاملة وان المفاوضات حول الوضع النهائي ستؤدي الى تسوية نهائية مبنية على اسس قراري مجلس الامن ٢٤٢ و ٣٣٨.

البند الثاني: اطار عمل للمرحلة الانتقالية

ان اطار العمل المتفق عليه للمرحلة الانتقالية منصوص عليه في اعلان المبادىء هذا.

البند الثالث: الانتخابات

١ـ حتى يتمكن الفلسطينيون في الضفة الغربية وقطاع غزة من حكم انفسهم وفق المبادىء الديمقراطية، ستجري انتخابات سياسية

عامة مباشرة وحرة لانتخاب المجلس في ظل اشراف متفق عليه تحت مراقبة دولية في الوقت الذي ستحافظ الشرطة الفلسطينية على النظام العام.

٢ـ سيصار الى الاتفاق على روح الانتخابات وشروطها حسب البروتوكول المرفق بالملحق الرقم واحد، بهدف اجراء انتخابات ضمن فترة لا تتعدى الاشهر التسعة بعد دخول اعلان المبادىء هذا حيز التنفيذ.

٣ـ ستشكل هذه الانتخابات خطوة اولية انتقالية مهمة في اتجاه الاعتراف بالحقوق الشرعية والمطالب العادلة للشعب الفلسطيني.

البند الرابع: الولاية

ستشمل ولاية المجلس منطقة الضفة الغربية وقطاع غزة باستثناء قضايا سيتم التفاوض عليها في مفاوضات للوضع النهائي. ينظر الطرفان الى الضفة الغربية وقطاع غزة كوحدة جغرافية واحدة والتي سيحافظ على وحدتها خلال الفترة الانتقالية.

البند الخامس: الفترة الانتقالية ومفاوضات الوضع النهائي

١ـ ستبدأ مرحلة السنوات الخمس الانتقالية حال الانسحاب من قطاع غزة ومنطقة اريحا.

٢ـ ستنطلق مفاوضات الوضع النهائي في اقرب وقت ممكن على الا يتعدى ذلك بداية السنة الثالثة للفترة الانتقالية بين حكومة اسرائيل وممثلي الشعب الفلسطيني.

٣- من المفهوم ان هذه المفاوضات ستغطي قضايا متبقية تشمل: القدس، اللاجئين، المستوطنات، الترتيبات الامنية، الحدود، العلاقات والتعاون مع جيران آخرين وقضايا اخرى ذات أهمية مشتركة.

٤- يتفق الطرفان على ان نتيجة مفاوضات الوضع النهائي لن تكون محكومة ومتأثرة باتفاقات تم التوصل اليها للمرحلة الانتقالية.

البند السادس: نقل الصلاحيات والمسؤوليات التمهيدية.

١- مع دخول اعلان المبادىء هذا حيز التنفيذ والانسحاب من قطاع غزة ومنطقة اريحا سيبدأ نقل للسلطة من الحكومة العسكرية الاسرائيلية وادارتها المدنية الى الفلسطينيين المخولين هذه المهمة، كما هو موضح هنا، وستكون طبيعة هذا النقل أولوية حتى انشاء المجلس.

٢- وفور دخول اعلان المبادىء هذا حيز التنفيذ والانسحاب من قطاع غزة ومنطقة اريحا، آخذين في الاعتبار ترويج التطور الاقتصادي لقطاع غزة ومنطقة أريحا، ستنقل السلطة الى الفلسطينيين في المجالات الآتية: التعليم والثقافة، الصحة، الشؤون الاجتماعية، الضرائب المباشرة، السياحة. سيشرع الجانب الفلسطيني في بناء قوة الشرطة الفلسطينية حسب ما هو متفق عليه. وفي انتظار انشاء المجلس يمكن الجانبين التفاوض على نقل صلاحيات ومسؤوليات اضافية حسب ما هو متفق عليه.

البند السابع:

١- سيتفاوض الوفدان الفلسطيني والاسرائيلي على اتفاق للمرحلة الانتقالية (الاتفاق الانتقالي).

٢- سيحدد الاتفاق الانتقالي، ضمن امور أخرى، تركيبية المجلس، عدد اعضائه ونقل الصلاحيات والمسؤوليات من الحكومة الاسرائيلية العسكرية وادارتها المدنية الى المجلس. وسيحدد الاتفاق الانتقالي ايضاً السلطة التنفيذية للمجلس والسلطات الاشتراعية وفقاً للبند التاسع المبين ادناه والاجهزة القضائية الفلسطينية.

٣- سيشمل الاتفاق الانتقالي ترتيبات تطبق حال تشكيل المجلس لتوليه الصلاحيات والمسؤوليات المنقولة سلفاً حسب البند السادس.

٤- من أجل مساعدة المجلس على تشجيع النمو الاقتصادي حال انشائه سيشكل المجلس، ضمن امور اخرى، سلطة كهرباء فلسطينية، سلطة ميناء بحري في غزة، بنك تنمية فلسطينياً، هيئة تشجيع صادرات فلسطينية، سلطة بيئية فلسطينية، وسلطة أراضي فلسطينية وسلطة ادارة مياه فلسطينية واي سلطات يتفق عليها وفقاً للاتفاق الانتقالي الذي سيحدد صلاحيتها ومسؤولياتها.

٥- بعد انشاء المجلس ستحل الادارة المدنية وتنسحب الحكومة العسكرية الاسرائيلية.

البند الثامن: النظام العام والامن.

من اجل ضمان النظام العام والامن الداخلي الفلسطيني الضفة الغربية وقطاع غزة سيشكل المجلس قوة شرطة فلسطينية قوية بينما تواصل اسرائيل تحمل مسؤولية الدفاع ضد المخاطر الخارجية وكذلك مسؤولية أمن الاسرائيليين العام بغرض حماية امنهم الداخلي والنظام العام.

البند التاسع: القوانين والاوامر العسكرية

١- سيخوّل المجلس الاشتراع، وفقاً للاتفاق الانتقالي، في كل الصلاحيات المنقولة اليه.
٢- سينظر الطرفان معاً في القوانين والاوامر العسكرية المتداولة حالياً في المجالات المتبقية.

البند العاشر: لجنة الارتباط الفلسطينية الاسرائيلية المشتركة
من اجل توفير تطبيق سهل لاعلان المبادىء هذا واي اتفاق تال متعلق بالفترة الانتقالية، وفور دخول اعلان المبادىء هذا حيز التنفيذ، ستشكل لجنة ارتباط فلسطينية اسرائيلية مشتركة بغرض معالجة قضايا تتطلب التعاون وقضايا أخرى ذات اهتمام مشترك ونزاعات.

البند الحادي عشر: التعاون الاسرائيلي الفلسطيني في المجالات الاقتصادية اعترافاً بالمنفعة المتبادلة للتعاون بتشجيع تطوير الضفة الغربية وقطاع غزة واسرائيل، وفور دخول اعلان المبادىء هذا حيز التنفيذ، ستشكل لجنة تعاون اقتصادية فلسطينية اسرائيلية من اجل تطوير البرامج المشار اليها في البروتوكولات المرفقة بالملحق الثالث والملحق الرابع وتطبيقها ضمن روح تعاونية.

البند الثاني عشر: الارتباط والتعاون مع مصر والاردن

سيدعو الطرفان كلّاً من الاردن ومصر الى المشاركة في تشكيل مزيد من ترتيبات التعاون والارتباط بين حكومة اسرائيل والممثلين

الفلسطينيين من جهة، وحكومتي الاردن ومصر من جهة أخرى، لتشجيع التعاون بينهم. وستشتمل هذه الترتيبات على تشكيل لجنة متابعة ستقرر، من خلال اتفاق، ماهية صيغة دخول لاشخاص شردوا من الضفة الغربية وقطاع غزة عام ١٩٦٧، ومعا، بواسطة الاجراءات الضرورية، لمنع الفوضى والخلل. وستعالج هذه اللجنة مسائل أخرى ذات اهتمام مشترك.

البند الثالث عشر: اعادة انتشار القوات الاسرائيلية.

١- بعد دخول اعلان المبادىء هذا حيز التنفيذ، وليس أبعد من عشية انتخابات المجلس، سيعاد انتشار القوات الاسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة، اضافة الى انسحاب القوات الاسرائيلية المنصوص عليه وفقاً للبند الرابع عشر.
٢- وباعادة انتشار قواتها العسكرية ستتبع اسرائيل المبادىء التي تفيد بأنه يجب اعادة انتشار قواتها العسكرية خارج المناطق السكانية.
٣- ستطبق تدريجاً عمليات اعادة انتشار اخرى الى مواقع محددة وفقاً لتولي مسؤوليات تجاه النظام العام والامن الداخلي من قوة الشرطة الفلسطينية المنصوص عليه في البند الثامن.

البند الرابع عشر: الانسحاب الاسرائيلي من قطاع غزة ومنطقة أريحا ستنسحب اسرائيل من قطاع غزة ومنطقة أريحا حسب ما هو مفصل في البروتوكول المرفق بالملحق الرقم اثنين.

البند الخامس عشر: حل النزاعات

١- ستحل النزاعات الناجمة عن تطبيع أو تفسير اعلان المبادىء هذا أو أية اتفاقات متعلقة بالفترة الانتقالية بواسطة التفاوض من خلال لجنة الارتباط المشتركة التي ستشكل وفقاً للبند العاشر.
٢- يمكن حل النزاعات التي لا يمكن المفاوضات تسويتها من خلال آلية توفيق يتفق الطرفان عليها.
٣- يمكن الطرفين اللجوء الى التحكيم حول نزاعات متعلقة بالفترة الانتقالية والتي لا يمكن حلها بواسطة التوفيق. والى هذا الحد وفور موافقة الطرفين يشكل الطرفان لجنة تحكيم.

البند السادس عشر: التعاون الفلسطيني الاسرائيلي المتعلق بالبرامج الاقليمية.

ينظر الطرفان الى مجموعات عمل المحادثات المتعددة الطرف كاداة ملائمة لترويج «خطة مارشال»: برامج اقليمية وبرامج أخرى تشتمل على برامج خاصة للضفة الغربية وقطاع غزة كما هو مشار اليه في البروتوكول المرفق بالملحق الرقم أربعة.

البند السابع عشر: فقرات مختلفة

١- يدخل اعلان المبادىء حيز التنفيذ بعد شهر من توقيعه.
٢- كل البروتوكولات الملحقة باعلان المبادىء هذا والتفاصيل المتفق عليها المتعلقة به يجب ان تعتبر جزءاً واحداً منه.

حرّر في واشنطن دي. سي. هذا يوم.... ١٩٩٣
عن حكومة اسرائيل وعن الفلسطينيين
شهد عليه الولايات المتحدة الاميركية/الاتحاد الروسي

ملاحق الاتفاق

وهذه ترجمة عن النص الانكليزي للملاحق الأربعة باعلان المبادىء:

الملحق الأول

بروتوكول حول روح وشروط الانتخابات:

١- يحق لفلسطينيي القدس الذين يعيشون فيها المشاركة في عملية الانتخابات وفقاً لاتفاق بين الطرفين.
٢- اضافة الى ذلك، يجب ان يشمل اتفاق الانتخابات، ضمن امور اخرى القضايا الآتية:

أ - نظام الانتخابات.
ب - صيغة الاشراف المتفق عليه والمراقبة الدولية وتركيبتها الشخصية.
ج - القوانين والاجراءات المتعلقة بحملة الانتخابات، وترتيبات متفق عليها لتنظيم الاعلام الجماهيري واماكن الترخيص لمحطة تلفزيون واذاعة.

٣- الوضع المستقبلي للفلسطينيين المشردين الذين سجلوا في الرابع من شهر حزيران ١٩٦٧ لن يتغير لانهم لن يتمكنوا من المشاركة في عملية الانتخابات لاسباب عملية.

ـ الملحق الثاني

بروتوكول حول انسحاب قوات اسرائيلية من قطاع غزة وأريحا

١ـ سيتوصل الطرفان ويوقعان خلال فترة شهرين من دخول اعلان المبادىء هذا حيز التنفيذ اتفاقا على انسحاب قوات اسرائيلية من قطاع غزة. ويشمل هذا الاتفاق ترتيبات شاملة تطبق على قطاع غزة ومنطقة اريحا عطفاً على الانسحاب الاسرائيلي.

٢ـ تنفذ اسرائيل انسحاباً مبرمجاًوسريعاً لقوات عسكرية اسرائيلية من قطاع غزة ومنطقة اريحا فور توقيع اتفاق قطاع غزة ومنطقة اريحا وتستكمل خلال فترة لا تتعدى الاربعة اشهر من توقيع هذا الاتفاق.

٣ـ ويشمل الاتفاق المشار اليه اعلاه اضافة الى امور أخرى:

أ ـ ترتيبات الانتقال هادىء وسلمي للسلطة الحكومية والعسكرية الاسرائيلية وادارتها المدنية الى الممثلين الفلسطينيين.

ب ـ تركيبة السلطة الفلسطينية في هذه المناطق وصلاحياتها ومسؤولياتها ما عدا: الامن الخارجي، المستوطنات، الاسرائيليين، العلاقات الخارجية ومسائل اخرى متبادلة ومتفق عليها.

ج ـ ترتيبات تولي الامن الداخلي والنظام العام من قوة الشرطة الفلسطينية المكونة من ضباط شرطة مجندين محلياً ومن الخارج (حملة جوازات سفر أردنية ووثائق سفر صادرة من مصر). واولئك الذين سيشاركون في الشرطة الفلسطينية وهم من الخارج يجب تدريبهم كشرطة وضباط.

د ـ وجود دولي أو اجنبي موقت، حسب ما يتفق عليه.

هـ ـ تشكيل لجنة تعاون وتنسيق فلسطينة ـ اسرائيلية مشتركة الاهداف أمنية متبادلة.

و ـ وبرامج للتنمية والاستقرار الاقتصادي يتضمن انشاء صندوق طوارىء لتشجيع الاستثمار الاجنبي والدعم المالي والاقتصادي. ينسق الطرفان ويتعاونان بشكل مشترك ومنفرد مع الاطراف الدوليين والمواصلات بين قطاع غزة ومنطقة اريحا.

٤ـ يشمل الاتفاق المشار اليه اعلاه ترتيبات للتنسيق بين الطرفين في خصوص ممرات:

أ ـ غزة ـ مصر.

ب ـ أريحا ـ الاردن.

٥ـ المكاتب المسؤولة عن تنفيذ السلطة والمسؤوليات للسلطة الفلسطينية بموجب الملحق الرقم ٢ والبند الرقم ٦ من اعلان المبادىء سيكون موقعها في قطاع غزة وفي منطقة أريحا حتى انشاء المجلس.

٦ـ اضافة الى هذه الترتيبات المتفق عليها، يبقى وضع قطاع غزة ومنطقة اريحا جزءاً لا يتجزأ من الضفة الغربية وقطاع غزة ولن يتغير في الفترة الانتقالية.

ـ الملحق الثالث

بروتوكول التعاون الاسرائيلي ـ الفلسطيني في البرامج الاقتصادية والتنمية يتفق الجانبان على تشكيل «لجنة اسرائيلية ـ

فلسطينية دائمة للتعاون الاقتصادي» تركز عملها، من بين أمور أخرى، على ما يأتي:

١- تعاون في حقل الماء يشمل «برنامجاً لتنمية الموارد المائية» يعدّه خبراء من كلا الجانبين ويحدد أيضاً اجراءات التعاون من ادارة الموارد المائية في الضفة الغربية وقطاع غزة ويتضمن مقترحات لاجراء دراسات وخطط حول حقوق كل جانب من المياه اضافة الى استخدام عادل للموارد المائية المشتركة، على ان يطبق في المرحلة الانتقالية وما بعدها.

٢- تعاون في حقل الكهرباء: يشمل «برنامجاً لتنحية الموارد الكهربائية ويحدد أيضاً اجراءات التعاون في انتاج الموارد الكهربائية والحفاظ عليها وشرائها وبيعها.

٣- تعاون في حقل الطاقة يشمل «برنامجاً لتطوير الطاقة» يتعلق باستغلال النفط والغاز لاغراض صناعية خصوصاً في قطاع غزة وفي النقب ويشجع على استغلال مشترك لموارد الطاقة الاخرى. ويمكن هذا ا لبرنامج أيضاً ان يتضمن بناء تجمع صناعي بتروكيميائي في قطاع غزة وبناء انابيب نفط وغاز.

٤- تعاون في حقل المال يشمل «برنامجاً للتطوير المالي» و «برنامج عمل» لتشجيع الاستثمارات الدولية في الضفة الغربية وقطاع غزة وفي اسرائيل وكذلك تأسيس «بنك فلسطيني للتنمية».

٥- تعاون في حقل المال ويشمل «برنامج يحدد الخطوط العريضة لانشاء «منطقة مرفأ غزة» وينص على اقامة خطوط نقل واتصالات من الضفة الغربية وغزة واليهما الى اسرائيل والى دول اخرى. اضافة الى ذلك فان البرنامج سينص على بناء ما هو ضروري من الطرقات والسكك الحديد وخطوط الاتصالات الخ...

٦- تعاون في مجال التجارة بما في ذلك اعداد دراسات و«برامج لتشجيع التجارة» بهدف تشجيع التجارة المحلية والاقليمية وبين دول المنطقة، اضافة الى دراسة حول اماكن انشاء مناطق تجارة حرة في قطاع غزة وفي اسرائيل مفتوحة امام الجانبين وتعاون في المجالات الاخرى المرتبطة بالتجارة.

٧- تعاون في مجال الصناعة بما في ذلك اعداد «برنامج لتطوير الصناعة» تنص على اقامة مراكز اسرائيلية - فلسطينية للبحث الصناعي والتنمية وتشجع على تشكيل شركات فلسطينية - اسرائيلية وتحديد الخطوط العريضة للتعاون في صناعات النسيج والاغذية والادوية والالكترونيات والالماس والكومبيوتر وغيرها من الصناعات ذات الاساس العملي.

٨- برنامج التعاون في حقل العمل وتنظيم العلاقات في هذا المجال وتعاون في المسائل المتعلقة بالضمان الاجتماعي.

٩- «خطة لتنمية الطاقات البشرية والتعاون» تنص على تنظيم محترفات وندوات اسرائيلية - فلسطينة وعلى اقامة مراكز تأهيل مشتركة ومراكز ابحاث وبنوك للمعلومات.

١٠- «خطة لحماية البيئة» تنص على تدابير مشتركة (و - أو) منسقة في هذا المجال.

١١- برنامج لتطوير التنسيق والتعاون في مجال الاتصال ووسائل الاعلام.

١٢- أي برامج أخرى ذات اهتمام مشترك.

الملحق الرابع

بروتوكول التعاون الاسرائيلي - الفلسطيني في مجال برامج التنمية في المنطقة.

١- يتعاون الجانبان في اطار مساعي السلام المتعددة الطرف للتشجيع على وضع «برنامج تنمية» للمنطقة بما في ذلك الضفة الغربية وقطاع غزة تطلقه مجموعة السبع (الدول الصناعية). ويطلب الجانبان من مجموعة السبع ان تسعى الى مشاركة دول اخرى مهمته مثل الدول الاعضاء في منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي والدول العربية في المنطقة ومؤسسات عربية اضافة الى القطاع الخاص.

٢- يتضمن «برنامج التنمية» شقين:

أ - «برنامج تنمية اقتصادية» للضفة الغربية وقطاع غزة.

(١) - «برنامج اعادة تأهيل اجتماعي» يتضمن «برنامجاً للاسكان والبناء».

(٢) - «برنامج لتنمية المؤسسات الصغيرة والخاصة».

(٣) - «برنامج لتطوير البنية التحتية (ماء وكهرباء ونقل واتصالات)».

(٤) - «برنامج للطاقات البشرية».

(٥) - برامج أخرى.

ب - برنامج التنمية الاقتصادية للمنطقة يمكن ان يتضمن النقاط الآتية:

(١) - تأسيس «صندوق للتنمية في الشرق الاوسط» خطوة أولى و «بنك للتنمية في الشرق الاوسط» خطوة ثانية.

(٢) وضع «برنامج إسرائيلي - فلسطيني - أردني» مشترك لتنسيق إستثمار منطقة البحر الميت.

(٣) البحر المتوسط (غزه) - قناة البحر الميت.

(٤) مشاريع في المنطقة لتحلية المياه ومشاريع أخرى لتنمية الموارد المائية.

(٥) برنامج إقليمي لتنمية الزراعة بما في ذلك القيام بتحرك إقليمي للوقاية من التصحر.

(٦) ربط الشبكات الكهربائية.

(٧) تعاون إقليمي لنقل الغاز والنفط وموارد الطاقة الاخرى وتوزيعها ولاستغلالها صناعياً.

(٨) «برنامج اقليمي للسياحة النقل والاتصالات».

(٩) «تعاون إقليمي» في مجالات أخرى.

٣- يعمل الجانبان على تشجيع مجموعات العمل المتعددة الطرف وينسقان تحركهما بهدف انجاحها. يحض الطرفان على مواصلة النشاطات بين الجولة والاخرى وعلى اعداد دراسات حول امكان تطبيق ما يتم الاتفاق عليه داخل مختلف مجموعات العمل المتعددة الطرف.

تلي الملحقات الاربعة ثلاث صفحات تتضمن ملاحظات تحدد نقاط التفاهم والاتفاقات الخاصة بالنبود السابقة.

الجدول الزمني للحكم الذاتي

الاتفاق الذي وقعته أمس الاثنين كل من اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية يحدد الخطوط العريضة للحكم الذاتي الفلسطيني الانتقالي لمدة خمس سنوات في الاراضي المحتلة بدءاً من غزة واريحا.

وسيدخل هذا الاتفاق الذي يحمل عنوان «اعلان المبادىء حول الترتيبات الانتقالية للحكم الذاتي» حيز التنفيذ في خلال شهر واحد. وأمام الطرفين مدة شهرين لابرام اتفاق حول انسحاب القوات الاسرائيلية من قطاع غزة ومنطقة اريحا الذي يفترض ان يتم خلال اربعة أشهر.

وسيبدأ الاسرائيليون منذ بدء العمل باتفاق اعلان المبادىء بنقل السلطات الى الفلسطينيين في مجالات التربية والثقافة والصحة والشؤون الاجتماعية والضرائب المباشرة والسياحة.

كما ينص الاتفاق ايضا على تنظيم انتخابات يختار فلسطينيو الأراضي المحتلة خلالها مباشرة وباشراف دولي مجلسا للحكم الذاتي. وستجري الانتخابات في مدة اقصاها عشرة أشهر. ويتم التفاوض كذلك بشأن اتفاق انتقالي لتحديد سلطات وصلاحيات المجلس الذي يفترض ان توضع بتصرفه قوة من الشرطة.

وسيكون لمجلس الحكم الذاتي سلطة التشريع في الضفة الغربية وقطاع غزة باستثناء المسائل (خصوصاً القدس والمستوطنات

اليهودية) التي ستبحث خلال المفاوضات بشأن الوضع النهائي. وهذه المسائل الاخيرة يجب أن يتم بحثها في مهلة اقصاها بداية السنة الثالثة من الفترة الانتقالية.

الى ذلك يلحظ الاتفاق تعاوناً اسرائيلياً فلسطينياً واسعاً لا سيما في المجالات التالية: المياه والكهرباء والطاقة والمال والنقل والبيئة والاعلام والاتصالات.

ويرتبط اعلان المبادىء بجدول زمني مدته عشرة أشهر يفضي الى انتخاب مجلس فلسطيني.

وسيدير المجلس الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين لفترة مؤقتة مدتها خمس سنوات تتفاوض اسرائيل والفلسطينيون خلالها بشأن تسوية سلام دائمة.

وفور اعلان المبادىء ستبدأ اسرائيل والفلسطينيون التفاوض بشأن تفاصيل انسحاب القوات الاسرائيلية من قطاع غزة وبلدة اريحا بالضفة الغربية.

ويدخل الاعلان حيز التنفيذ رسمياً في ١٣ تشرين الأول وتتتابع نقاط الجدول الزمني كما يلي:

* يسري فوراً:

تحويل السلطة من الحكومة العسكرية والادارة المدنية الاسرائيلية الى فلسطينيين يتمتعون بالسلطة في خمسة مجالات هي

التعليم والثقافة والصحة والخدمات الاجتماعية والضرائب المباشرة والسياحة. وسيتمتع الفلسطينيون بسلطة في الضفة الغربية وقطاع غزة. ولكن لم يتضح بعد نوع السلطة التي ستكون لهم على القدس الشرقية.

بدء الفلسطينيين في تشكيل قوة للشرطة اساسها من مقاتلي منظمة التحرير من خارج الضفة الغربية وغزة.
تكوين لجنة اتصالات مشتركة بين اسرائيل والفلسطينيين.

شكيل لجنة اسرائيلية ـ فلسطينية للتعاون الاقتصادي للعمل بشأن المياه والكهرباء والطاقة والشؤون المالية والنقل والاتصالات تشمل ميناء غزة والتجارة والصناعة وعلاقات العمل والتدريب وحماية البيئة والاعلام وذلك بالاضافة على برنامج تنمية اقتصادية للضفة الغربية وغزة مدعوم دولياً وبرنامج اقليمي للتنمية الاقتصادية.

دعوة الاردن ومصر للانضمام الى لجنة مستمرة لاتخاذ القرارات بشأن اجراءات قبول الفلسطينيين الذين تركوا مساكنهم في الضفة الغربية وغزة عام ١٩٦٧ (يقدر عددهم بحوالي ٨٠٠,٠٠٠ بما في ذلك أفراد عائلاتهم) واجراءات لمنع الاضطرابات.

* توقع اسرائيل والفلسطينيون اتفاقاً بشأن الانسحاب من قطاع غزة والخليل وترتيبات مفصلة لسيطرة الفلسطينيين على المنطقتين.

بدأ الاسرائيليون على الفور الانسحاب من غزة واريحا.
بدء فترة انتقالية مدتها خمس سنوات للحكم الذاتي الفلسطيني رسمياً.

* ١٣ نيسان عام ١٩٩٤:
آخر موعد لكي يكمل الاسرائيليون انسحابهم من غزة واريحا.

* ١٣ تموز عام ١٩٩٤:
آخر موعد لانتخاب مجلس فلسطيني. وسيحدد اتفاق مؤقت يتم التوصل اليه بحلول هذا الموعد تكوين المجلس وصلاحياته بما في ذلك السلطة التنفيذية والتشريعية وترتيبات تحويل السلطة الى المجلس وتفاصيل تكوين أجهزة قضائية مستقلة.

يتمكن الفلسطينيون من القدس الشرقية من التصويت وربما التنافس في الانتخابات.

سيعاد نشر قوات عسكرية اسرائيلية انحسبت بالفعل من غزة وأريحا خارج المناطق الآهلة بالسكان في باقي أنحاء الضفة الغربية بحلول عشية الانتخابات على أكثر تقدير. وستظل القوات الاسرائيلية مسؤولة عن أمن المستوطنين الاسرائيليين.
انسحاب الحكومة العسكرية الاسرائيلية وحل الادارة المدنية.

* ١٣ كانون الأول عام ١٩٩٥:
آخر موعد لبدء محادثات بشأن التسوية النهائية.

* ١٣ كانون الأول عام ١٩٩٨:
بدء سريان تسوية دائمة.

تقرير فلسطيني عن اللاجئين[1].

أعدت دائرة الاعلام الموحد في منظمة التحرير الفلسطينية تقريراً خاصاً عن اللاجئين الفلسطينيين تضمن اعدادهم واماكن توزيعهم.

والاسباب التي دفعتهم الى ترك منازلهم واللجوء الى دول أخرى. والسبيل التي اتبعتها اسرائيل لتحقيق سياستها الرامية لتفريغ فلسطين من سكانها العرب.

واشار التقرير الى دور جامعة الدول العربية وهيئة الامم المتحدة وطرح الحلول المناسبة لحل مشكلة اللاجئين.

وفيما يلي نص التقرير :

اللاجئون.. اعدادهم وتوزيعهم

اسفرت الحرب العربية ـ الاسرائيلية على ارض فلسطين في الفترة بين ١٩٤٧ ـ ١٩٤٨، عن عملية تهجير قسري واسعة النطاق للفلسطينيين عن ارضهم ووطنهم. وبالرجوع الى احصائيات وكالة الغوث الدولية «الاونروا» المسجلة فقط في قيودها، بلغ عدد الفلسطينيين الذين اجبروا على ترك ديارهم «فلسطين» بالطرد القسرى أو نتيجة الخوف من مجازر أو موت أو هتك اعراض ... حوالي (٩٦٠,٢١) لاجئا وفقا لارقام ٣٠ يونيو ١٩٥٠، وقد توزع اللاجئون، بعد تثبيت خطوط وقف اطلاق النار أثر اتفاقيات الهدنة الموقعة بين الدول العربية المعنية واسرائيل سنة ١٩٤٨، على «٥١»

١ ـ المعلومات ـ مركز المعلومات العربي ـ بيروت رقم ٦ ت١، ١٩٩٣.

مخيما في ثلاث دول عربية مضيفة هي الاردن، سوريا، لبنان اضافة الى ثلاث مخيمات انشئت فيما بعد ولم تعترف بها وكالة الانروا ثم جاءت حرب يونيو ١٩٦٧ لتزيد اعداداً جديدة من اللاجئين الى من سبقوهم بعد احتلال كامل فلسطين، حيث تم تهجير عدد كبير من سكان الضفة الغربية والقدس وقطاع غزة. ومن ضمن هؤلاء اعداد من المهجرين اصلاً من الاراضي المحتلة سنة ١٩٤٨ أو المقيمين في هذه المناطق.

وقد بلغ عدد النازحين الفلسطينيين وفقاً لاحصائيات اواخر يونيو ١٩٦٧ (٢٢٨,٦٠٠).نازحاً توزعوا للاقامة في ستة مخيمات جديدة انشئت في الاردن واطلق عليها اسم «مخيمات الطوارىء» وهذه المخيمات هي «الطالبية» البقعة، سوف، جرس، الحصن، ماركا. أما باقي النازحين فقد اتجهوا للسكن في المدن الاردنية المختلفة أو التحقوا بافراد من عائلاتهم في دول الخليج وغيرها من الدول العربية أو دول المهجر، في أنحاء العالم. ولم تتوقف عملية النزوح عن الاراضي الفلسطينية المحتلة بانتهاء حرب ١٩٦٧ بل استمرت بفعل الضغوط الاسرائيلية المنظمة مسبقة التخطيط الى افراغ الاراضي الفلسطينية من سكانها على المدى البعيد.؟ ونتيجة لذلك غادر الاراضي الفلسطينية المحتلة خلال الفترة من ١٩٦٧ حتى سنة ١٩٨٢ نحو (٢٠ الف) نازح سنوياً، وتعاظم العدد منذ اندلاع الانتفاضة.

ومع ان بعض هؤلاء من الناحية النظرية يستطيعون العودة الا انه من الناحية العملية يقتصر العدد على القليل جداً منهم، وبقيت عملية النزوح مستمرة على هذا النسق حتى الآن.

ومن خلال الدخول بصورة أكثر تفصيلا عن اعداد واماكن توزيع اللاجئين الفلسطينيين نرى ان عملية اللجوء لم تبدأ منذ الحرب العربية/ الاسرائيلية سنتي ١٩٤٧ ـ ١٩٤٨ بل قبل ذلك حيث بدأت الحركة الصهيونية بانشاء العديد من المؤسسات الخاصة بها التي مارست الارهاب بطرق قانونية وغير قانونية فمثلاً حين كانت تشتري الاراضي من بعض الملاك الكبار الفلسطينيين والعرب مثل ال سرسق.. كانت تطرد مئات من الفلاحين الفلسطينيين الذين يعملون في هذه الاراضي استنادا الى حقهم في امتلاك اراضيهم وتشغيل من يرون مناسباً، وباختصار فانه بالاضافة الى ذلك فان اعمال الارهاب والمذابح التي قامت بها فصائل الحركة الصهيونية وسلطات الاحتلال البريطانية من خلال قوانين الطوارىء بدأ العمل بها منذ سنة ١٩٣٦ بسن قانون عقوبة النقل الداخلي أو الابعاد الى الخليج، بالاضافة الى الاعتقالات والسجن والاعدامات وهذه الحركات الارهابية ساهمت في نزوح أكثر من (٣٠٠ الف) فلسطيني عن فلسطين.

وبالقاء نظرة اكثر دقة وتفصيل على تواجد اللاجئين الفلسطينيين في المنطقة العربية المحيطة بفلسطين حسب احصائيات حديثة رسمية نشرتها وكالة الانروا في ٣٠ يونيو ١٩٩١، نلاحظ ان القسم الاكبر من اللاجئين ذهب الى الاردن ثم الى لبنان وسوريا هذا عدا عن الهجرة الداخلية (الى الضفة الغربية وقطاع غزة).

اللاجئون في الاردن

تعتبر نسبة اللاجئين الفلسطينيين الى الاردن اكبر من غيرها من النسب الاخرى فهي بلغت حد (٣٨٪) من مجموع اللاجئين المسجلين لدى الانروا ويعيش (٢٥٪) منهم في المخيمات (العشر) الموجودة على الاراضي الاردنية.

حسب سجلات وكالة الانروا فان عدد اللاجئين المسجلين بلغ الآتي:

اللاجئون المسجلون ٩٦٠,٢١٢.
في المخيمات ٢٢٧,٧١٩.
خارجها ٧٣٣,٤٩٣.

اللاجئون في لبنان

تعتبر النسبة الثانية من مجموع اللاجئين حيث بلغت (١٣٪) يقيم اكثر من نصف اللاجئن في (١٣) مخيماً، وقد القت الحرب الاهلية وتعقيداتها في لبنان بظلالها الكئيبة على سكان المخيمات فعانوا من التهجير والتشرد. واسطع مثال على ما جرى للاجئين بمخيمات النبعة وتل الزعتر، وحسب احصائيات الانروا كان توزيعهم على

اللاجئون المسجلون ٣١٠,٥٨٦.
في المخيمات ١٥٧,٩٧٨.
خارجها ١٥٢,٥٦٠٨.

اللاجئون في سوريا

ونسبتهم من حيث الترتيب هي الثالثة وبلغت (١٢٪) يعيشون في مخيمات حسب احصائيات الانروا فان المسجلين منهم يتوزعون على الشكل التالي:

اللاجئون المسجلون ٢٨٩,٩٢٣.
في المخيمات ٨٤,٩٧٢.
خارجها ٣٠٤,٩٥١.

اللاجئون في الضفة الغربية

يعيش حوالي (١٧٪) من مجموع اللاجئين المسجلين ويقيم (٢٥٪) منهم تقريبا في (٢٠) مخيماً. واثر حرب ١٩٦٧ تشرد حوالي (١٥٠ الف) لاجىء.

وسجلت الحكومة الاردنية بعد هذه الحرب (٢٤٠ الف) لاجىء من سكان الضفة والقطاع كنازحين الى الاردن، وحسب احصائيات الانروا فان المسجلين منهم يتوزعون على الشكل التالي: اللاجئون المسجلون ٤٣٠,٠٩٣.
في المخيمات ١١٤,٧٦٣.
خارجها ٣١٥,٣٢٠.

اللاجئون في قطاع غزة

نزح اكثر من (٢٠٠ الف) لاجىء الى قطاع غزة عقب حرب ١٩٦٧، ١٩٤٨ ويشكل اللاجئون حوالي (٧٠٪) من عدد السكان في القطاع البالغ عددهم ٧٥٠ الف، وقد تشرد منهم (٣٨ الف) لاجىء مجدداً الى الاردن عقب حرب ١٩٦٧، ويعيش في القطاع حوالي (٢٠٪) من مجموع اللاجئين المسجلين لدى الانروا يقيم (٥٥٪) منهم في (٨) مخيمات، وحسب احصاءات الانروا في تاريخ ١٠ يونيو ١٩٩١ فان المسجلين منهم يتوزعون على الشكل التالي:
اللاجئون المسجلون ٥٢٨,٦٨٤.
في المخيمات ٢٨٨,٨٢٢.
خارجها ٢٤٠,١٠٢.

وبعمليات حسابية عن اعداد اللاجئين الفلسطينيين حسب تقديرات الانروا نرى: اللاجئون المسجلون ٢,٥١٩,٠٠٠.

عدد المخيمات ٥٨ مخيماً.

فيما هناك ثلاث مخيمات رفضت الانروا الاعتراف بها الا ان احصاءات الانروا غير دقيقة بالنسبة للعدد الحقيقي للاجئين اذ يشترط قانون انشائها القرار رقم ٣٠٢ (د - ٤) لعام ١٩٤٩. وبدأت عملياتها في مايو ١٩٥٠ التي يتم قبول تسجيل النازح الفلسطيني كلاجىء تعترف بها الانروا تحت هذه الصبغة انه «الشخص الذي كانت فلسطين محل اقامته العادية لمدة لا تقل عن سنتين قبل نزاع سنة ١٩٤٨، والذي فقد دياره وموارد رزقه ولجأ قبل ١٩٥٢/٧/١ الى البلدان التي توفر فيها وكالة الانروا الاغاثة. وهذا التعريف يستثيني الذين طردوا بعد عام ١٩٥٢ وكذلك الفلسطينيين الذي هاجروا بعد عام ١٩٦٧، والفلسطينيين الذي لم يسجلوا اسماءهم لدى الوكالة واخيراً الفلسطينيين الذي غادروا قبل سنة ١٩٤٦، وكذلك اعداد اخرى لم تسجلهم الانروا اثناء النكبة أو عندما قامت باسقاط حقوقهم كلاجئين بسبب السفر.

واتفق على ان تقوم الوكالة بالتعاون مع الحكومات المحلية بتقديم الاغاثة المباشرة وتخطيط البرامج المتعلقة بذلك، كما اوصت بها بعثة التحقيق الاقتصادي، كما يوجد هناك لجنة استشارية مكونة من مندوبين عن: فرنسا، أميركا، تركيا، بريطانيا، بلجيكا، اليابان والدول العربية المضيفة، قد اعتبرت هذه الهيئة ذات طبيعة مرحلية تمدد مهامها كل ثلاث سنوات. الا ان الاعداد التي اعطتها الانروا كما رأينا بعيدة عن الواقع، وبلغ ارقام اللاجئين ما بين ثلاثة ملايين ونصف واربعة ملايين وهذا اقرب الى الدقة اذا ما اعتبرنا ان كل فلسطيني هاجر واستقر بالخارج ولم يعد لظروف قاهرة منعته من

ذلك، وبالتالي فان هناك لاجئين موجودين في دول عربية أخرى كمصر وليبيا والعراق وفي دول اجنبية ونسبة اللاجئين الفلسطينيين تعتبر الاعلى في العالم اذا ما قارنا عدد اللاجئين على عدد السكان.

وهذه الاعداد اذا ما تمت مقارنتها بغيرها من لاجئي الشعوب الاخرى تبين فداحة المأساة الفلسطينية التي تستوجب المعالجة الجذرية والحل العادل.

اسباب اللجوء (النزوح)

توجد عدة اسباب للجوء الفلسطيني:

التهجير القسري الى خارج الاراضي المحتلة:

وهو على نوعين الجماعي والفردي، فقد انتهجت سلطات الاحتلال وسائل طرد مباشرة كما حدث اثناء حربي ١٩٤٨ - ١٩٦٧ حيث عمدت الى ارتكاب مجازر، وكانت تسهل عمليات النزوح ودفعت المواطنين خاصة سكان المخيمات الى عبور الجسور المقامة على نهر الاردن والمناطق الحدودية الاخرى مع الدول العربية، وفي نفس الوقت تمنعهم من العودة. فقد استخدم الجيش الاسرائيلي اطلاق النار بهدف القتل على كل فلسطين يحاول العودة الى فلسطين بعد حرب ١٩٤٨ حتى ولو كان رجوعة للاطمئنان على بعض عائلته أو نقل بعض متاعه، وكانت اسرائيل تتهم المتسللين بعد اطلاق النار عليهم بالسرقة أو بالتخريب أو العمليات العسكرية (الارهابية).

كما مارست سلطات الاحتلال عمليات طرد مباشرة جماعية ايضاً بحق المزارعين من بدو الاغوار الشمالية والوسطى في منطقة العودا

والجفتلك ومرج نعجة مجبرة المئات من عرب النصيرات، العطيات، العجاجرة، الصعايدة والجبارات على النزوح الى الاغوار الشرقية في الاردن وهدمت منازلهم واقامت على اراضيهم مستوطنات عسكرية ضمن سياق «مشروع الون» وتجددت عمليات التهجير سنة ١٩٨٥ حينما طردت (٧٧) مزارعاً من الجفتلك شرقي نابلس.

ومارست سلطات الاحتلال عمليات الطرد الفردي ايضا بحق بعض الاشخاص خاصة من الذين مارسوا النضال بكافة أو بأحد اشكاله ضد الاحتلال، وهي سلكت احدى الطرق التالية:

التهجير القسري داخل الاراضي المحتلة الهدف من هذا النوع احداث تغييرات ديموغرافية واضحة في بعض المناطق كطرد العرب من القدس لاحلال اليهود محلهم، وفيما يلي نموذج منها:

من مدينة المقدس الى خارجها:

باشرت اسرائيل بعملية طرد الفلسطينيين من القدس فور صدور قرار حكومتها بضم المدينة في ٢٧ يونيو ١٩٦٧، وهو القرار الذي تحول الى قانون صادر عن الكنيست في ٣٠ يوليو ١٩٨٠، فقد هجرت سلطات الاحتلال سكان حي المغاربة وهدمته لتقيم مباني لمستوطنين جدد من اليهود ، وكذلك اجلت قسماً كبيراً من سكان حي الشرف، اي ما يزيد عن ١٠٪ من سكان المدينة القديمة، في المقابل بلغ عدد المستوطنين اليهود في الاحياء المصادرة من القدس والضواحي (١٤٠ الفا) حسب احصاءات ١٩٨٤، وتهدف اسرائيل من جراء ذلك الى فصل الجزأين الشمالي والجنوبي من الضفة الغربية عن بعضهما من خلال الزيادة في اعداد اليهود في مشروع القدس الكبرى الذي سيمتد مستقبلاً من رام الله في الشمال الى بيت لحم في الجنوب الى الخان الاحمر في الشرق.

التهجير القسري غير المباشر

ارادت اسرائيل ان تظهر للعالم ان هجرة ونزوح من ينطبق عليهم هذا النوع قد قاموا بالهجرة من تلقاء انفسهم، واهم اساليب هذا النوع:

أولا : مصادرة الاراضي والاستيطان:

كان الاستيطان وما يزال الاساس الذي قامت عليه اسرائيل بم يمثله من امر واقع مفروض تسانده القوة العسكرية لاقامة الدولة العبرية الخالصة، ومن هذه الزاوية فان عملية مصادرة الاراضي وتهجير سكانها الفلسطينيين تشكل الوجه الآخر لعملية الاستيطان.

ثانيا : الارهاب والعقوبات الجماعية:

توخت اسرائيل من عمليات المداهمة والارهاب والاستفزازات المستمرة للمناطق والاحياء الفلسطينية الى جعل الهجرة والبحث عن الامن والاستقرار هاجساً محتملاً عند المواطنين الفلسطينيين، كما ان دس المستوطنين للسكن داخل المناطق الفلسطينية بكثافة مع الممارسات الاستفزازية العديدة دون رادع فعلي من سلطات الاحتلال، بل وبحمايتهم ادى الى اشاعة حالة من التشتت وعدم الاستقرار . في الوسط الفلسطيني. كما اسفرت العقوبات الجماعية كالاعتقالات والغرامات الباهظة وحظر التجول واغلاق الجسور الى نهر الاردن ومصادرة الاراضي والمياه عن زيادة التعقيد في الحياة الاقتصادية والمعيشية بحيث اصبح النزوح مخرجا اجبارياً من العقاب الدائم.

ثالثا : التضييق الاقتصادي والضرائب:

جعل عدم اعطاء الرخص لبناء المعامل والمصانع ومنع بعض انواع الزراعات ومنع التصدير للخارج مقابل اغراق السوق بالمنتوجات الاسرائيلية الارخص جعل الزراعة والصناعة في فلسطين في تبعية لنظيرتها الاسرائيلية، كما ان سيف الضرائب المسلط على الكل خاصة التجار والصناع والذي يعتبر الاعلى في العالم عائقا دون التطور المستقل للاقتصاد الفلسطيني حيث العديد من الضرائب مثل ضريبة الدخل التي تتصاعد لتصل الى ٥٥٪ والضريبة المضافة المفروضة على التجار (٢٥٪) من قيمة السلع) وضريبة الارنونة (التي يدفعها صاحب المحل تبعاً لموقع محله) وضريبة حرب لبنان (سلامة الجليل) ٣٪ ورسوم التامين يخضع لمزاج ماموري الضريبة الاسرائيلية دون ان يكون لدافعيها الحق في التمتع بالخدمات.

الأمم المتحدة ومسألة اللاجئين

اصدرت الامم المتحدة عدة قرارات تحدثت في مجملها وعلى تعاقبها عن محنة اللاجئين وحقهم في العودة الى أوطانهم أو التعويض عليهم، وقد وضعت احكام معينة لحماية الحق في العودة الذي اطلق عليه «مصطلح الاعادة للوطن» في حالات النزاع المسلح والاحتلال العسكري وتتضمن اتفاقيات جنيف الاربع لعام ١٩٤٩ المتعلقة بحماية ضحايا الحرب احكاماً كثيرة تتصل باعادة هؤلاء الى أوطانهم، وتحتوي اتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩ المتعلقة بالمدنيين على قانون

هام يحظر نقل الاشخاص المدنيين المحميين حتى لا يكونوا في وضع يحتاجون فيه الى المطالبة بحقهم في العودة وتنص حرفيا في المادة (٤٩) «يحظر القيام بعمليات نقل قسرية فردية أو جماعية وكذلك عمليات ابعاد الاشخاص المحميين من الاراضي المحتلة الى اراضي الدولة القائمة بالاحتلال او الى ارض اي بلد آخر محتلا كان أم غير محتل بغض النظر عن الدوافع وراء هذه العمليات» وهذه المادة تمنع اسرائيل القيام بعمليات الطرد أو الابعاد بحق الفلسطينيين الذين لهم حق العودة أو حق التعويض حسب القرارات الاممية الصادرة عن هيئة الامم المتحدة اللاحقة، كما ينص الميثاق العالمي لحقوق الانسان في مادته (١٣) على العودة وكذلك العهد الدولي الخالص بالحقوق المدينية والسياسية في (١٢)، من جهته حدد الكونت برنادوت وسيط الامم المتحدة لفلسطين في تقريره المؤرخ في ١٦ سبتمبر ١٩٤٨ «سبعة مقترحات منطقية اساسية» فيما يتعلق بالحالة في فلسطين وقد كان أحد هذه المقترحات تحت عنوان «الحق في العودة»، ونعتقد انها كانت اهم سبب وراء اغتيال برنادوت لان الهدف من اعمال العصابات الصهيونية كان ارهاب الشعب الفلسطيني واجباره على النزوح حتى تخلو فلسطين لاستيطان اليهود واقامة دولتهم.

والجدير بالذكر ان «حق العودة» المستند الى ممارسات الدول يعتبر جزءاً ثابتاً من القانون الدولي العرفي، وكذلك مبدأ من «مبادىء القانون العام التي تعترف بها الامم المتحدة».

الجامعة العربية ومسألة اللاجئين.

دعمت الجامعة العربية مسألة اللاجئين في المحافل الدولية فقد كان لها فضل تنسيق مواقف الدول العربية الخاصة بهذه المسألة عند استعراض ووضع القضية الفلسطينية في مجال البحث في المؤتمرات والندوات العالمية، فقد كانت الجامعة تنوب عن فلسطين في المحافل الدولية خاصة قبل صدور القرارات الدولية التي خولت م.ت.ف. التحدث باسم الشعب الفلسطيني، ثم كان ارتباط الامين العام للجامعة وكذلك رئيس لجنة فلسطين في الجامعة العربية والتي كان يشغلها دائما فلسطيني الدور الاهم في صياغة وتبني قرارات سواء من حيث الكم أو الكيف لمصلحة الشعب الفلسطيني ومن جهة اخرى فان الجامعة العربية على الصعيد الداخلي ساعدت على اتخاذ قرارات هامة تتعلق بمسألة اللاجئين سواء بالنسبة لتواجدهم أو بالنسبة لتشغيلهم وتعليمهم والاشراف عليهم.

حلول ممكنة لمسألة اللاجئين

يعتبر موضوع اللاجئين بلا شك من اكثر المواضيع المطروحة في المفاوضات حساسية، لذا فقد حاولت الولايات المتحدة الاميركية راعية المفاوضات الجارية حاليا تأجيل البحث في موضوع اللاجئين. فالفلسطينيون يرون ان عدم طرح موضوع اللاجئين على بساط البحث لحله بطريقة عادلة يعني الحكم على اربعة ملايين فلسطيني بالغربة الدائمة، وبجرة قلم شطبت الظلم التاريخي الذي وقع على هؤلاء من الاجداد والآباء والابناء اي منذ قبل سنة ١٩٤٨.

أما الاسرائيليون فيرون ان رجوع الاربعة ملايين هؤلاء من الفلسطينيين يعني تدمير اسرائيل بالقنبلة الفلسطينية الديموغرافية لذا فهي تطالب بمسألتي تبادل اليهود في الدول العربية القادمين اليها بفلسطينيي ما قبل سنة ١٩٦٧ اضافة الى تبادل التعويضات.

لذا فإن الولايات المتحدة والغرب من ورائها خاصة بريطانيا وفرنسا باعتبارهما مسؤولين عن اتفاقية سايكس - بيكو، وبريطانيا وأميركا باعتبارهما مسؤوليتين عن وعد بلفور... تلتزم بتقديم اعتراف اخلاقي بالخطأ الذي ارتكبوه كونهم هم الذين اسسوا ودعموا قيام دولة اسرائيل الإرهابية، ويجب ان يتحلى قادة اسرائيل بالشجاعة ايضا ويعترفوا بالخطأ، ومن هنا لا بد من الاعتراف للفلسطينيين بمجمل الحقوق المترتبة على ذلك مثل حق العودة وتقرير المصير وكافة حقوق الانسان المدرجة في الاتفاقيات الدولية من ميثاق الامم المتحدة واتفاقيات جنيف والاعلان العالمي لحقوق الانسان.. وكذلك الحق في التعويض المادي والمعنوي مثل التعويض على الاموال التي تركوها وسلبت منهم أو الممتلكات وكذلك التعويض عن طول فترة النفي وما ترتب على ذلك من تردي وضعهم بحيث تعرضوا لحياة بائسة بعد ان كانوا يعيشون بهناء في اراضيهم وهنا لا بد من التذكير بأن دول الحلفاء سلطت على المانيا تعويضات لما سببته الدولة الهتلرية من اضرار وآلام وكذلك تضامنت مع اسرائيل لتنال بدورها حتى الآن تعويضات عن ما سمي بفظائع النازية من حرق وطرد ومصادرة املاك اليهود داخل المانيا والاراضي التي احتلتها في الحرب العالمية الثانية.

وبالتالي فإن من حق الفلسطينيين المطالبة بضرورة معاملتهم بالمثل وتطبيق نفس المبدأ وقبل التعرض بالتفصيل للحقوق

الفلسطينية فإنه تجدر الملاحظة ان اسرائيل واليهود الصهاينة من ورائها يقرون مبدأ حق العودة الى ارض الميعاد لملايين اليهود وينكرون هذا الحق على الفلسطينيين . ويمكن للمفاوض الفلسطيني ان يطالب بما يلي في المفاوضات داخل لجنة اللاجئين.

١- المطالبة بوقف الهجرة اليهودية الى الاراضي المحتلة كافة (الاراضي المحتلة سنتي ١٩٤٨ - ١٩٦٧) لان اليهود لا يعترفون بحق العودة للفلسطينيين وذلك تطبيقا لمبدأ التعامل بالمثل.
٢- تطبيق القرارات الاممية سواء الصادرة عن الجمعية العامة للامم المتحدة ابتداء من القرار ١٨١، وكذلك القرارات الصادرة عن مجلس الامن الدولي والتي آخرها القرار (٧٢٦) التي تنص في مجملها على حق العودة أو التعويض أو كليهما معا.

حق اللاجئين باسترداد أموالهم.

يرتبط هذا الحق بحق العودة وهو ينطلق من عدم مشروعية الاستيلاء على أموال الغير بالقوة، وبالتالي فان استيلاء اسرائيل عليها بطرق غير قانونية ومنها الشراء القائم على الحيلة والتزوير لا يكسب واضعي اليد عليها، اي حق فيها وبالتالي فان ملكية اسرائيلي أو حاملي جنسيتها من الافراد أو مؤسسات من الاستيلاء في أوقات السلم أو الحرب على الاموال الشخصية ولا تبيح للمستولي عليها التصرف بها. وبالتالي يعتبر باطلا كل اجراء من هذا القبيل.

وكذلك للفلسطينيين حق بالتعويض. ومن الطبيعي ان يعترف بالخطأ ويقدم اعتذاره عليه ان يتحمل التعويض، ومن خلال استعراض التاريخ لمحاولة معرفة من ساهم بالحاق الاذى بالشعب

الفلسطيني نرى ان وعد بلفور الذي اصدره وزير الخارجية البريطاني، كان الاساس لبناء الوطن القومي اليهودي الذي ساعدت بجهود حثيثة على إقامته، ثم ما مارسته بريطانيا من سياسة انتدابية خارجه عن القوانين التي حددتها عصبة الامم المتحدة، لذا فإن بريطانيا تتحمل مسؤولية مباشرة واخرىٍ غير مباشرة. وعليها تقديم اعتذار للشعب الفلسطيني والمساهمة في التعويض بسبب مسؤوليتها التقصيرية عبر السماح بمصادرة اموال الفلسطينيين وتهجيرهم من اراضيهم بل ان قانون الطوارىء الذي اخذ نسخته الاخيرة في سنة ١٩٤٥ والذي ما زالت اسرائيل تعتمده لتهجير الفلسطينيين يعتبر اهم امر اداري مخالف للقوانين الدولية المعروفة المنظمة لحقوق الانسان .

كما تتحمل كل من فرنسا (الطرف الآخر في معاهدة سايكس بيكو) واميركا التي كانت دائماً تضغط على بريطانيا لمصلحة اليهود والحركة الصهيونية لتسرع وتزايد هجرتهم الى الاراضي الفلسطينية.

وتتحمل كل الدول التي دعمت اسرائيل في المال والسلاح الذي يستعمل في المزيد من سياسات الارهاب والتهجير بالخصوص (اميركا، فرنسا، بريطانيا، المانيا، تشيكوسلوفاكيا) وتتحمل اسرائيل المسؤولية المباشرة عن الاضرار التي لحقت بالفلسطينيين سواء كانت معنوية أو مادية. وتتحمل هيئة الامم المتحدة نظرا لمساهمة قراراتها في انشاء اسرائيل وتتحمل دول مجلس الامن الدائمة مرة اخرى المسؤولية التقصيرية لانها لم ترغب في اجبار اسرائيل على التوقف عن الحاق الضرر بالفلسطينيين من تهجير ومصادرة اموال وقتل.

أخيراً، لا بد من القول ان حق الفلسطينيين بالعودة الى وطنهم والعيش في ممارسة سيادتهم عليه هو الاساس وان البحث في حق التعويض لا يعني بديلاً عن الحق الاساسي بل هو ابراز لبعض النقاط القانونية، ذلك ان حق لاجئي الشعب الفلسطيني بالعودة الى وطنهم لا يقدر بقيمة مالية بل هو امر غير قابل للمقايضة غير انه لا يجوز حرمان من لا يريد العودة لظروف يراها هو من ذلك لذا وجب التعويض له بالكامل، غير ان هذا التعويض مهما ارتفع الرقم يبقى منقوصاً دون تمتع اللاجئين بدولة مستقلة خاصة على ارض وطنهم.

تصوّر اسرائيلي للنظام الامني في المنطقة[1].

(نص مشروع مخطط اسرائيلي للنظام الامني في المنطقة يشمل، اضافة الى اسرائيل، كلاً من فلسطين والاردن).

أولاً: الامن الداخلي

١- الجيش والمخابرات سوف يتحملات كامل المسؤولية للأمن الداخلي خلال الفترة الانتقالية وذلك لتحقيق سلامة وأمن «الجيش» و «المستوطنين». ستعمل المخابرات (الشين بيت) على تحقيق حد أدنى من تواجدها داخل الكيان الفلسطيني.

٢- الشرطة الفلسطينية ستكون مهامها الاساسية ملاحقة النشاط الجزائي وحفظ النظام (محاكم - نظام للسير - تراخيص - انتربول - سجون).

٣- ضرورة وجود علاقات روابط للتنسيق والتعاون بين سلطات الامن الاسرائيلية والشرطة الفلسطينية (لتبادل المعلومات - تحديد أوجه الخطر على الامن الداخلي - الازمات الطارئة).

٤- ستعطى مهمات امنية «محددة» للسلطة الفلسطينية يتم «توسيعها» عندما تكون اسرائيل واثقة من امكانية الفلسطينيين لسيطرة على الامن الداخلي (اشارة الى دور لجهاز استخباري فلسطيني).

٥- صلاحيات الشرطة الفلسطينية للتعامل مع المستوطنين والعسكريين الذين يرتكبون جرائم أو جنحاً أو مخالفات داخل «نطاق» سلطة الحكم الذاتي الفلسطيني ما زالت لم تحدد. (هل

1- الهدف ١٨/٧/١٩٩٣.

يحق للشرطة الفلسطينية ضمن «النطاق الجغرافي» لسلطاتها توقيف/ اعتقال، أي مستوطن/عسكري - قام بجريمة مدنية ضد فلسطيني؟ وهل يتم التحقيق معه، ومن ثم محاكمته؟ أم يتم تسليمه للسلطات الاسرائيلية؟).

٦- يمكن أن يتم تدريب وتأهيل ضباط (أو أفراد) الشرطة الفلسطينية في الاردن ومصر، (كما تعرض اسرائيل تدريبهم في معاهدها).

٧- من الممكن لاسرائيل ان تبدأ بانسحاب تدريجي وتوضيع قواتها في قطاع غزة (ضمن اتفاق وليس من طرف واحد)، والسماح للشرطة الفلسطينية المدربة للتموضع في قطاع غزة في فترة تسبق انتشارها في الضفة (الفلسطينية). وترى اسرائيل ان السلطات الفلسطينية يجب ان يكون لديها القدرة والامكانية للسيطرة على منع الهجمات الحدودية ضد اسرائيل (التسلل) والسيطرة على العنف الداخلي أيضاً، وسوف تشكل تجربة السلطة الامنية في معالجة هذا الوضع نموذجاً لاستلامها السلطة الامنية في الضفة مستقبلاً.

ثانياً: الأمن الخارجي

١- هناك علاقة بين التواجد العسكري الاسرائيلي في الضفة (الفلسطينية) والترتيبات الامنية العسكرية التي سيتفق عليها مع الاردن وسوريا. ان الاردن يشكل العمق الاستراتيجي لاسرائيل وليس الضفة التي تضم مساحة ضيّقة لا تكفي لتحقيق الانذار والحشد.

٢- لا بد من ان يؤمن التواجد العسكري الاسرائيلي في الضفة سيطرة اسرائيلية على الحدود ، الجسور ، الموانىء، الاجواء.

٣ـ توضيع القوات الاسرائيلية:

أ ـ القوات البرية:

سوف يبدأ، خلال العام الاول لبداية المرحلة الانتقالية، نقل القوات الاسرائيلية الى موقعين رئيسيين: الأول الى الشرق من منحدرات تلال الضفة (الفلسطينية) (الى الشرق من مستوطنة معاليه أدوميم شرق القدس)، والثاني (المنحدرات الشمالية الشرقية لجبال السامرة بالقرب من مستعمرة ميحولا الواقعة في وادي الاردن شمالي البحر الميت).

التوضيع في قطاع غزة سيتم في منطقة قطيف ليعمل كعازل بين الحدود الجنوبية لاسرائيل والمنطقة الواسعة المعزولة من السلاح لسيناء، مما يعطيها الامكانيات للسيطرة على المتوسط ومنع التسلّل عبر البحر وتقلل الاحتكاك مع السكان.

ب ـ محطات الانذار المبكر والدفاع الجوي:

سوف توضع على طول سلاسل التلال في الضفة (الفلسطينية) محطات الانذار والدفاع الجوي وسيتم تقليل حجمها تدريجياً.

الصواريخ المضادة للطائرات بعيدة المدى وشبكات الانذار الالكترونية وطائرات الاواكس وأقمار Satelite جميعها داخل اسرائيل.

يستمر الجيش الاسرائيلي في نشر الرادارات والوسائط الحساسة للكشف عن الطيران المنخفض والهليكوبتر القادم من الشرق الذي قد يستعمل الوديان العميقة في الضفة الشرقية للدخول الى الضفة (الفلسطينية).

٤ـ هناك تمييز واضح بين الامن الخارجي للضفة (الفلسطينية) وبين ما عليه هذا الوضع في قطاع غزة.

قطاع غزة، عملياً، معزول ومحاط باسرائيل من الشمال والشرق والبحر المتوسط الى الغرب والمستوطنات (غوش قطيف) ومصر من الجنوب. اضافة الى ان انتشار القوات المسلحة المصرية غير مسموح به في نطاق ١٢٠ ميل من الحدود الاسرائيلية. ولذلك فإن اسرائيل ليس لها احتياجات ضاغطة لانتشار جيشها على الحدود الجنوبية للقطاع. أما الضفة (الفلسطينية)، فالوضع مختلف فهي تشكل خاصرة اسرائيل الضيقة (٩ ميل من قلقيلية الى نتانتا) ، اضافة الى ان عرض الضفة ٤٣ ميلاً، فقط، من الخط الاخضر الى نهر الاردن (ساعة الى ساعتين لوصول القوات البرية وثلاث دقائق للطيران الحربي)، كما يوضع في الاعتبار تضاريس الضفة التي تعطي لاسرائيل امكانية دفاعية مؤثرة (سلسلة جبال السامرة التي يبلغ ارتفاعها ٤٢٠٠ قدم).

ثالثاً: التعديلات الحدودية

تعديلات هامة (وليس طفيفة) على الخط الاخضر الحدودي للضفة (الفلسطينية) وأيضاً في وادي الاردن.

١ـ فعلى طول الخط الاخضر (١٩٦٧) بما في ذلك القدس الموسّعة وحتى جبال نابلس (جبال السامرة وحول قمة مستوطنة غلبواع) ترغب اسرائيل في ضم هذه المنطقة اليها (من ٦ ـ ١٥ كلم) وذلك للتبريرات التالية:

أ- تحتوي هذه المنطقة على ٧٠ بالمئة من المستوطنين سيتم ضمهم الى اسرائيل.
ب - تقوية الدفاع الارضي من خلال سلسلة الجبال.
ج - تحتوي هذه المنطقة على احتياطي مصادر المياه الجوفية.
د - من أجل توسيع المجال الجوي لمطار بن غوريون الدولي.
هـ - لتوسيع خاصرة اسرائيل الضيقة (قلقيلية- نتانيا).
و - لتوسيع ممر القدس وتصحيح دفاعات القدس.

٢- ابقاء غور الاردن وشمال غرب البحر الميت في ظل السيادة الاسرائيلية وذلك لتقوية الانذار المبكر وتعزيز القدرات الدفاعية واعتبارها الحدود الأمنية للدولة.
٣- بالمقابل يعطي للفلسطينيين:

أ - ممر بين غزة والضفة.
ب - «مناطق حرة» في المطار والموانىء الاسرائيلية.
ج - تحويل قرى عربية (١٩٤٨) الى الكيان الفلسطيني مثل أم الفحم.

٤- هذه التغيرات سوف تضم الى اسرائيل ربما (١٠٠ الف/ فلسطيني) الا اذا فضّلوا ان تكون منازلهم مرتبطة بالارض الفلسطينية داخل الكيان الفلسطيني.

رابعاً: الطرف الثالث

هناك موقف اسرائيلي رافض لكافة اشكال تواجد طرف، أطراف ثالثة (الامم المتحدة - الولايات المتحدة (الاميركية) - المتعددة

الجنسيات - أطراف عرب مجاورة) سواء كانت متمثلة في قوات - مراقبين أو غير ذلك.

وتبرير ذلك يتلخّص في ان هذه الاطراف (وجودها قد يحدد الوضع المستقبلي «السيادة للمناطق»: (٢) فقدان قدرتها العملياتية على حفظ الامن (نموذج قوات الامم المتحدة في جنوب لبنان)؛ (٣) على ضمان حياديتها نظراً لارتباطها بمصالحها الذاتية (٤) قد يحول دون ترتيبات أمنية واقتصادية اسرائيلية - فلسطينية مباشرة.

الامن الخارجي

١- الترتيبات الامنية الاسرائيلية - الاردنية ستجعل من الاردن عازلاً استراتيجياً لتخفيف احتمالات هجوم عربي من الشرق مما يعزز تخفيف الاحتياجات العسكرية الاسرائيلية في الضفة (الفلسطينية). ان ذلك يشمل، ايضاً، توضيع الجيش الاردني على طول الجانب الشرقي من نهر الاردن.
٢- الدور الاردني في النظام الامني سيقوّم روابط التعاون الامنية الداخلية والخارجية التي سيكون لها دور هام في تعزيز اجراءات الثقة وتحقيق الانذار المبكر التي يتطلبها الجانب الاسرائيلي.
٣- دور قوات الامن والجيش الاردني في نظام الامن الثلاثي يتضمن بشكل أساس: (أ) منع عبور تسلل الاشخاص غير المرغوبين والسلاح من عبور نهر الاردن الى الضفة (الفلسطينية) لأهداف إثارة النزاعات أو عدم الاستقرار للكيان الفلسطيني - الاسرائيلي. (ب) ضمان الاستقرار للجبهة الشرقية لاسرائيل.

مسودة الاتفاق الاسرائيلي - الفلسطيني، حول المعابر[1].

في ما يلي ترجمة لمسودة الاتفاق الذي توصل اليه الوفدان الاسرائيلي والفلسطيني في القاهرة اول من امس حسب ما نشرته صحيفة الجيروزالم بوست الاسرائيلية الصادرة ١٩٩٣/١٢/٢٩.وقد اكد مضمون هذه المسودة جاد بن ارى المتحدث باسم رئيس الوزراء اسحق رابين.

اتفق الطرفان على ما يلي:

١- المعابر:

بينما تواصل اسرائيل مسؤوليتها عن الامن الخارجي على الخطوط الحالية يتم عبور الممرات هلى النحو التالي:

أ - سيكون هناك محطة واحدة بشباكين اسرائيلي وفلسطيني يفصلهما حاجز زجاجي.

ب - ويقوم على القسم الفلسطيني شرطي فلسطيني وعلم فلسطيني. ويقوم على القسم الاسرائيلي شرطي اسرائيلي وعلم اسرائيلي.

ج - يمر جميع العابرين عبر بوابة الكترونية وثم يتم فصلهم: الفلسطنيون من سكان الضفة الغربية وقطاع غزة يمرون عبر شباك السلطة الفلسطينية حيث يتم فحص وثائقهم ليتوجهوا بعد ذلك الى الشباك الاسرائيلي.

د- يتم الفحص بشكل اساسي بواسطة وسائل الكترونية حفاظاً على الكرامة ومنعاً لاضاعة الوقت.

1- صحيفة اللواء ١٩٩٣/١٢/٣١.

هـ - يحق للطرفين فحص هوية كل شخص يعبر الممر وله كذلك حق النقض في منع اي شخص من العبور.

في حالة وجود مشتبه به سبق ان اعتقلته السلطات الاسرائيلية، يتم اعلام السلطة الفلسطينية والعكس صحيح.

و - يمر الزائرون الفلسطينيون عبر الشباك الاسرائيلي اولا في حين يتوجه الاسرائيليون وزوار اسرائيل الى الشباك الاسرائيلي مباشرة.

ز - سيكون هناك حزام ناقل واحد ليتمكن الطرفان من فحص الامتعة.

ح - الشخصيات المهمة الفلسطينية تعفى من الاجراءات المذكورة.

ط - في حالة ضرورة القيام بفحص جسدي لشخص فلسطيني فان عملية الفحص ستنفذ من قبل فلسطيني بحضور مراقب اسرائيلي.

ج - قضايا الجمارك جميعها ستنفذ وفقاً للاتفاق الذي سيتم التوصل اليه في باريس.

٢- أريحا:

اضافة الى منطقة اريحا - العوجا سيتم اضافة التالي:

أ- مشروع موسى العلمي.

ب - منطقة تصل بين اريحا والعوجا.

ج - دير قرنطل.

د- تكون الشؤون الدينية في النبي موسى تحت السلطة الفلسطينية.

هـ- يسمح للحجاج الفلسطينيين الوصول الى المنطقة التي عمد فيها السيد المسيح على نهر الاردن تحت عملهم.

و- الخطط المشتركة في البحر الميت كما وردت في اعلان المبادىء.

٣- غزة:

أ- تبقى الاراضي الخاصة بأيدي المالكين تحت السلطة الفلسطينية ما عدا النواحي الامنية كما اتفق.

ب - سيدرس الجانب الاسرائيلي ما اذا كان بالامكان نزع الاراضي الخاصة من المنطقة الامنية.

ج - سيبحث الجانب الاسرائيلي امكانية تسليم اراضي الدولة الى السلطات الفلسطينية.

مواد الميثاق الوطني الفلسطيني التي طالبت اسرائيلي بإلغائها.

وزعت وكالة «فرانس برس» النص الحرفي للمواد التي تطالب اسرائيل بإلغائها من الميثاق الوطني الفلسطيني(الذي تبنته منظمة التحرير في العام ١٩٦٤ في القدس وتم تعديله في القاهرة في العام ١٩٦٨) والتي اعلن رئيس الدائرة الاعلامية في المنظمة ياسر عبد ربه انها اصبحت «لاغية» مع التوصل لاتفاق الاعتراف المتبادل بين المنظمة واسرائيل.

في الآتي النص الحرفي لهذه المواد:

المادة ٢ «فلسطين بحدودها التي كانت قائمة في عهد الانتداب البريطاني وحدة اقليمية لا تتجزأ».

المادة ٩ «الكفاح المسلح هو الطريق الوحيد لتحرير فلسطين وهو بذلك استراتيجية وليس تكتيكا ويؤكد الشعب العربي الفلسطيني تصميمه المطلق وعزمه الثابت على متابعة الكفاح المسلح والسير قدماً نحو الثورة الشعبية المسلحة لتحرير وطنه والعودة اليه وعن حقه في الحياة الطبيعية فيه ممارسة حق تقرير مصيره فيه والسيادة عليه».

المادة - ١٠ «العمل الفدائي يشكل نواة حرب التحرير الشعبية الفلسطينية وهذا يقتضي تصعيده وشموله وحمايته وتعبئة كافة الطاقات الجماهيرية والعلمية الفلسطينية وتنظيمها واشراكها في

الثورة الفلسطينية المسلحة وتحقيق التلاحم النضالي الوطني بين مختلف فئات الشعب الفلسطيني وبينها وبين الجماهير العربية ضمانا لاستمرار الثورة وتصاعدها وانتصارها».

المادة ـ ١٩ «تقسيم فلسطين الذي جرى عام ١٩٤٧ وقيام اسرائيل باطل من اساسه مهما طال عليه الزمن لمغايرته لارادة الشعب الفلسطيني وحقه الطبيعي في وطنه ومناقضته للمبادىء التي نص عليها ميثاق الامم المتحدة وفي مقدمتها حق تقرير المصير».

المادة ـ ٢٠ «يعتبر باطلاً كل من تصريح بلفور وصك الانتداب وما ترتب عليهما وان دعوى الترابط التاريخي أو الروحية بين اليهود وفلسطين لا تتفق مع حقائق التاريخ ولا مع مقومات الدولة في مفهومها الصحيح. وأن اليهودية بوصفها ديناً سماوياً ليست قومية ذات وجود مستقل وكذلك فإن اليهود ليسوا شعبا واحداً له شخصيته المستقلة وانما هم مواطنون في الدول التي ينتمون اليها».

المادة ـ ٢١ «الشعب العربي الفلسطيني معبراً عن ذاته بالثورة الفلسطينية المسلحة يرفض كل الحلول البديلة عن تحرير فلسطين تحريراً كاملاً ويرفض كل المشاريع الرامية الى تصفية القضية الفلسطينية أو تدويلها».

المادة ـ ٢٢ «الصهيونية حركة سياسية مرتبطة ارتباطاً عضوياً بالامبريالية العالمية ومعادية لجميع حركات التحرر والتقدم في العالم وهي حركة عنصرية تعصبية في تكوينها عدوانية توسعية استيطانية في أهدافها. وفاشية نازية في وسائلها. وان اسرئيل هي

اداة الحركة الصهيونية وقاعدة بشرية جغرافية للامبريالية العالمية ونقطة ارتكاز ووثوب لها في قلب الوطن العربي لضرب أماني الأمة العربية في التحرير والوحدة والتقدم.

إن اسرائيل مصدر دائم لتهديد السلام في الشرق الاوسط والعالم أجمع. ولما كان تحرير فلسطين يقضي على الوجود الصهيوني والامبريالي فيها ويؤدي الى استتباب السلام في الشرق الاوسط لذلك فإن الشعب الفلسطيني يتطلع الى نصرة جميع أحرار العالم وقوى الخير والتقدم والسلام فيه ويناشدهم جميعا على اختلاف ميولهم واتجاهاتهم تقديم كل عون وتأييد له في نضاله العادل المشروع لتحرير وطنه».

المادة ٢٣ «دواعي الأمن والسلم ومقتضيات الحق والعدل تتطلب من الدول جميعها حفاظاً لعلاقات الصداقة بين الشعوب واستبقاء لولاء المواطنين لأوطانهم ان تعتبر الصهيونية حركة غير مشروعة وتحرم وجودها ونشاطها».

فقرات من تقرير المصرف الدولي

حول تنمية الضفة الغربية وقطاع غزة بعد توقيع اتفاقية (غزة ـ أريحا).

* قضية القدس

شغلت مدينة القدس مكانا محوريا في تاريخ ثلاث ديانات كبيرة اليهودية والمسيحية والاسلام. كما لعبت دورا رئيسيا في تشكيل الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لمنطقة الشرق الاوسط لاكثر من ثلاثة آلاف عام. لذا فإن ملمحا مهما للنزاع الحالي في المنطقة يتركز حول السيطرة على القدس.

أدت حرب ١٩٤٨ الى تقسيم القدس بين جزءين، شرقي وغربي، وفي نهاية حرب ١٩٦٧ احتلت القوات الاسرئيلية القدس الشرقية. بعد الاحتلال تم توسيع حدود مدينة القدس من قبل اسرائيل لتشمل بعض المناطق المحيطة بها من الضفة الغربية، وتم ضم المدينة الموسعة من قبل اسرائيل في ٣٠ تموز ١٩٨٠، السكان العرب اعطوا خيار الحصول على مواطنية اسرائيلية لكن عددا قليلا جدا اختار ذلك.

وتنظر اسرائيل الى القدس باعتبارها عاصمتها التاريخية وتؤكد ان القدس يجب أن لا تكون ابدا مدينة مقسمة مرة أخرى.

اعتبرت الاعمال التي قامت بها اسرائيل باطلة من قبل الامم المتحدة التي دعت اسرائيل الى الاحجام عن اي عمل من شأنه المس

بوضع القدس. وعلى الرغم من ان المجتمع الدولي لم يعترف بالضم الاسرائيلي للقدس الشرقية، فإن اسرائيل تستمر في ممارسة سلطتها على المنطقة وتعتبرها جزءاً لا يتجزأ من اسرائيل وليست موضوعا لأي مفاوضات. ويصر الفلسطينيون على ان القدس الشرقية جزء من الضفة الغربية وفقاً لحدود ما قبل ١٩٦٧، وان على اسرائيل الانسحاب من كل المناطق التي احتلتها خلال حرب ١٩٦٧ وفق قرارات الامم المتحدة.

هناك روابط اقتصادية مهمة بين الضفة الغربية وقطاع غزة وبين القدس. ولذا فان القرارات المتعلقة بالقدس ستكون لها مضامين مهمة على الاحتمالات والاولويات الاقتصادية المستقبلية بالنسبة للاراضي المحتلة، فيما يلي بعض أهم هذه الروابط:

- الامكانيات السياحية للضفة الغربية تعتمد بشكل حاسم على المواقع الدينية الاثرية في القدس.

- روابط مواصلات رئيسية من الشمال الى الجنوب في الضفة الغربية تمر عبر القدس.
- مستشفى الرعاية من الدرجة الثالثة الوحيد وبعض افضل مستشفيات الرعاية الثانوية المتوافرة لسكان الضفة الغربية موجودة في القدس الشرقية.
- يوجد في القدس الشرقية معظم الخدمات المالية الفلسطينية والتسهيلات التسويقية والبنية التحتية الاجتماعية والثقافية.
- مطار قلندية Qalandia، وهو مخرج محتمل لربط الضفة الغربية مع مطارات المنطقة، يقع في اطار القدس الملحقة.
- اجزاء من القدس المحتلة هي اجزاء متداخلة في شبكة الطاقة التي تغطي المنطقة من رام الله الى بيت لحم.

باعتبار ان مسألة القدس هي بالدرجة الاولى مسألة سياسية، فإن هذا التقرير يجب ان لا يفسر على انه يأخذ اي موقف حول هذه المسألة. لذا، حين يحلل هذا التقرير الروابط، حيث يكون ملائماً، فانه يسعى لتجنب اي توصيات قد تتضمن حكما مسبقا على وضع القدس.

*** البيانات السكانية حول الاراضي المحتلة**

سلسلة البيانات الشاملة الوحيدة حول السكان في الاراضي المحتلة هي من المكتب المركزي للاحصاءات الاسرائيلي (CBS)، وحسب هذا المكتب فان اجمالي سكان الضفة الغربية (باستثناء القدس الشرقية) كان ١,٠ مليون نسمة في نهاية العام ١٩٩١، واجمالي سكان غزة ٠,٦٨ مليون نسمة، باجمالي مشترك هو ١,٦٨ مليون، وتستند التقديرات الى تعداد اجري في ايلول ١٩٦٧ وتم تحديثه سنويا باضافة الولادات المسجلة وحذف الوفيات المقدرة واحتساب العدد الصافي للمهاجرين.

وخرجت محاولات عدة للتثبت من صحة التقديرات السكانية، معظمها قام بها باحثون فلسطينيون وكذلك بعض الباحثين الاسرائيليين، باستنتاج ان تقديرات المكتب المركزي للاحصاءات الاسرائيلي قللت من عدد سكان الضفة الغربية وقطاع غزة بنسب تتراوح بين ١٠ في المئة و١٥ في المئة. احد الاسباب الممكنة التي قدمت للتقليل من عدد السكان هو ان التقدير الاساسي للعام ١٩٦٧، قد يكون مختلاً، فالتعداد اجري بعد ثلاثة شهور فقط من الاحتلال، واجري في ظل حظر تجول وقام به اسرائيليون. وثمة سبب ممكن

اخر لهذا التقليل في تقدير عدد السكان هو ان كلا من الولادات ووفيات الاطفال المصرح عنها اقل من الحقيقة، وفي حين ان مكتب الاحصاءات المركزي الاسرائيلي يصحح التعداد بالنسبة لوفيات الاطفال المصرح عنها باقل مما هي في الواقع فانه لا يقوم بتصحيح مماثل بالنسبة للوفيات المصرح عنها باقل مما هي في الواقع.

ويحاجج مكتب الاحصاءات المركزي الاسرائيلي بان تعداد ١٩٦٧ حقق تغطية بمستوى عال استثنائي لان حظر التجول الذي كان ساريا الزم السكان البقاء في منازلهم، ويحاجج اكثر بأن تسجيل المواليد منذ العام ١٩٦٧ يكاد يكون، على الارجح، كاملا لان تسجيل المواليد مطلوب لممارسة الفرد حقوقه والحصول على المنافع الاجتماعية. وبناء على ذلك، فإن مكتب الاحصاءات المركزي الاسرائيلي يعتقد ان البيانات الرسمية تمثل التقدير الافضل لعدد سكان الاراضي المحتلة.

والى الحد الذي قد يكون تقديرات مكتب الاحصاءات المركزي الاسرائيلي مقللة من حجم السكان فإن المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية للفرد في الاراضي المحتلة المشتقة من تقديرات مكتب الاحصاءات المركزي الاسرائيلي ستحتاج الى تأويل بعناية، والخطأ المحتمل في حجم السكان سيكون له تأثير على حاجات البنية التحتية الاجتماعية والمادية للمستقبل، والنقاش المستمر حول هذه المسألة يكشف الحاجة الملحة لتحسين قاعدة البيانات الاحصائية للاراضي المحتلة. وبوجه خاص يجب إعطاء اولوية عالية من قبل السلطات لتنظيم تعداد سكاني جديد.

* المستوطنات الاسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة.

في حين ان الاستيطان الاسرائيلي في الضفة الغربية وغزة بدأ مباشرة بعد حرب ١٩٦٧، الا انه تكثف خلال الثمانينات. وحسب مصادر اسرائيلية غير رسمية كان هناك في العام ١٩٩٢ نحو ١٣٦ مستوطنة في الضفة الغربية يبلغ عدد سكانها ١٣٠ الفاً و١٧ مستوطنة في غزة يتراوح عدد سكانها من اربعة الاف الى خمسة الاف.

ويحاجج الاسرائيليون بأن الارض التي اقيمت عليها المستوطنات تم تملكها بوسائل شرعية، استخدمت التشريعات العثمانية والبريطانية خلال الانتداب والاردنية والاسرائيلية للحصول على الاراضي العامة، وعلى ارض تركها اللاجئون الفلسطينيون وعلى أرض لم يثبت شاغلوها الفلسطينيون حقهم فيها. وللفلسطينيين الحق بأن يستأنفوا ضد امتلاك الاراضي من قبل السلطات الاسرائيلية وذلك من خلال النظام القانوني الاسرائيلي، لكن لم ينجح ذلك الا في حالات قليلة. ويشير الفلسطينيون الى ان مستوطنات كهذه ممنوعة بموجب القانون الدولي وهي بالتالي غير شرعية، وكان موقف الامم المتحدة ان المستوطنات الاسرائيلية في الاراضي المحتلة لا تملك شرعية قانونية ويجب ازالتها.

ولجأت الحكومة الاسرائيلية بهدف اجتذاب المستوطنين الى عرض اغراءات بينها: اعانات مباشرة للسكان، اراض باسعار مخفضة، صكوك رهن بفوائد مخفضة، مقرنات مجانية بالخدمات ومؤسسات النفع العام البلدية، واعانات تعليم اكبر مما يقدم في اسرائيل. وليس واضحاً حجم المخصصات للمستوطنات في الميزانية

الاسرائيلية، لكن مصادر عدة تشير الى انها كانت كبيرة جداً - ربما ما يصل الى ٢٠ مليار دولار اميركي خلال السنوات الـ ٢٥ الماضية.

والبنية التحتية للمستوطنات مندمجة كليا بالانظمة الوطنية الاسرائيلية. وتعمل شبكات المياه والاتصالات والكهرباء كجزء متكامل من الانظمة الاسرائيلية وتتولى تشغيلها الوكالات الوطنية الاسرائيلية. وأنظمة المواصلات التي بنيت خلال السنوات الـ ٢٥ الماضية كانت ايضاً مصممة بالدرجة الاولى لتلبية حاجات المستوطنات وربطها بالمناطق الحضرية في اسرائيل.

بالنسبة لكل انظمة البنية التحتية هناك فارق واضح بين المنشآت للاسرائيليين وتلك التي للفلسطينيين، فالأولى تمول من الميزانية الاسرائيلية بينما الأخيرة تمول من قبل الادارة المدنية. وعلى عكس البنية التحتية للسكان الفلسطينيين والتي هي عموما غير كافية ورديئة الصيانة فإن هناك بنية مصممة جيداً ومصانة جيدا ترعى حاجات المستوطنات الاسرائيلية. على سبيل المثال فان خدمة الكهرباء للمستوطنات الاسرائيلية، التي توفر بخطوط تغذية خاصة بالمستوطنات، متفوقة بوضوح، مع استهلاك سنوي للفرد يبلغ ضعفي حجم استهلاك الفرد الفلسطيني. كذلك فإن معظم السكان وأصحاب المهن في المستوطنات الاسرائيلية يحظون بروابط هاتفية شخصية، كما ان الفترة لتلبية طلب اشتراك جديد تتراوح بين اسبوع واسابيع قليلة بدلا من شهور وسنين كما الحال بالنسبة للفلسطينيين، ان دمج النظامين في نظام وطني واحد من شأنه تأمين توفيرات كبيرة في النفقة وتحسينات شاملة في مستويات الخدمة.

محضر جلسة سرية
بين مسؤولين فلسطينيين وأميركيين.

النص الحرفي لحوار بين وفد من منظمة التحرير الفلسطينية ووفد من الاكاديمية العلمية الاميركية، خلال جلسة لا بد ان جلسات عدة سبقتها في اطار فريق عمل شكلته الاكاديمية الاميركية يضم خبراء فلسطينيين واسرائيليين في شؤون الأمن.

وفي الجلسة التي جرت في تونس، في مطلع آب الماضي يطرح الجانب الفلسطيني برئاسة ممدوح نوفل جملة تساؤلات على اوراق افكار .جمعها فريق العمل، وتقدم الرؤى الاسرائيلية للتفاصيل الدقيقة لموضوع الامن، بما في ذلك تبادل ارض وتعديلات حدود وطبيعة الاجهزة الامنية الفلسطينية وحدود دورها الى جملة تفاصيل تتجاوز كل ما ما اعلن حتى اليوم عن الاتفاق الاسرائيلي - الفلسطيني حول الحكم الذاتي المحدود في غزة وأريحا.

وقد شارك في اعمال فريق العمل عن الجانب الفلسطيني كل من نزار السعدي ويزيد الصايغ وأحمد الخالدي.

في ما يلي نص الحوار الذي تركز بين ممدوح نوفل، مع مداخلات محدودة من السعدي، وبين رئيس الاكاديمية العلمية مندلسون الذي حضره الى جانبه كل من جيفري بول ونعومي وينبرغر.

- ممدوح: تابعت من خلال نزار واحمد ويزيد أعمال وابحاث فريق العمل. وفي رأيي انه عمل مهم جداً، والمناقشات التي يجريها مهمة. فالأمن موضوع جوهري الآن لحماية السلام، واذا لم يعالج فانه سيشكل عقبة كبرى أمام عملية السلام.

اعتقد ان هناك ثغرة في واشنطن الان، في غياب من يتعامل مع الامن، كما ان هذا الموضوع غير مطروح كما المواضيع الأخرى. ويخطىء - رئيس الوزراء الاسرائيلي اسحق رابين اذا اعتقد ان القضايا الامنية يمكن ان تحل بسهولة. لذا فإن العمل الذي تقومون به قد يسد بعضا من جوانب هذه الثغرة.

اننا ندرك ان الامن هو المشكلة الرئيسية للاسرائيليين. ونحن نتفهم حاجة الاسرائيليين للامن واهتماماتهم الامنية.

وبالنسبة لنا فإن الأمن موضوع رئيسي ومهم بحد ذاته وايضا من جهة ابراز الوطنية الفلسطينية. اننا نتفهم كل هذه الأمور وسنسعى لانجازها في المفاوضات وسنتحمل مسؤولياتنا خلال الفترة الانتقالية.

اما فهمنا لموضوع الامن فهو:

- انه صياغة الوجود الفلسطيني وصيانة التعايش المشترك.
- انه السلام، والسلام يجلب الامن والعكس ليس صحيحا.
- انه العلاقات الاقتصادية.
- انه انفتاح الشعبين على بعضهما البعض.

اننا نتفهم مطالب رابين بالنسبة لترتيبات الامن، ونستوعب مشكلته الحالية وموقع الامن فيها. ونتفهم اهمية ان تكون الاتفاقات الامنية مريحة لرابين لكن بالمقابل عليه اذا اراد سلاما حقيقيا ان يفهم ان السلام والامن الفلسطينيين هما الكفيلان بتوفر الامن لاسرائيل لا الدور المباشر للامن الاسرائيلي. لا بد من تمكين الامن الفلسطيني من تأكيد دوره الوطني عند الفلسطينيين بأن يكون مقبولا منهم ومحترما عندهم.

الامن الضعيف والتابع، او غير الوطني، لا يؤمن امنا. واعتقد ان تجربة ـ انطوان لحد ـ في جنوبي لبنان افضل برهان. فلحد غير قادر على تأمين الامن لنفسه ولاسرائيل.

نحن نطلب من رابين ان يتفهم ان مشكلاتنا الداخلية لا تقل عن مشكلاته. اننا نفهم وظيفتنا خلال الانتقالية بصيانة الامن لنا وللجيران كلهم والالتزام بكل الاتفاقات. ونحن على ثقة بقدرتنا على القيام بهذه الوظيفة ليس اعتمادا على عناصر الشرطة والامن بل بالاعتماد على دعم شعبنا لنا، وهذا لا يتم الا اذا كان الامن الفلسطيني وطنيا في المضمون كما في الشكل.

وقد قرأت الاوراق المقدمة، وعندي عدد من الملاحظات:

ابدأ السؤال: هل الوارد في الاوراق حول التصورات الاسرائيلية بشأن الامن هي تصورات اسرائيلية ام تصورات لجنة العمل. من المهم تبيان ذلك حتى استطيع ان اتعامل معها كاملة ونحدد كيفية التعامل معها مستقبلا.

ثم هنالك فقرة تتحدث عن تبادل المستوطنين مع العرب الاسرائيليين وكذلك ترتيبات الامن على الحدود وتعديلها. هل هذا الأمر مطروح بشكل جدي ورسمي من قبل الاسرائيليين؟ شخصياً، اعتقد ان هذا غير جدي ولم أر هذا التصور من قبل، الموضوع جديد علينا.

ـ مندلسون: اعتقد ان الأفكار الواردة في الأوراق هي خلاصة تحليل وتنقيح قام بهما الفريق الاميركي لأفكار الاسرائيليين في الفريق، من امثال (شلومو) غازيت وزئيف شيف، يعرفون تفكير زملائهم الرسميين ولكنهم لا يدعون بأنهم يمثلون اسرائيل من الناحية الرسمية. لقد قضينا يوماً كاملا في اسرائيل قبل حضورنا الى تونس، وبعض الأفكار في الورقة شبيهة جدا بالأفكار التي تلقيناها من عدد من المسؤولين الرسميين.

ضم اسرائيل للمستوطنات الى داخل الخط الأخضر وتعديلات للحدود المتنوعة وضم العدد الأكبر من الاراضي.. هذه ليست افكارا نهائية بل أفكار متنوعة مطروحة في اطار إيجاد حل للموضوع في سياق البحث والنقاش مع الأطراف المعنية ولهذا السبب نحن هنا.

اريد ان اضيف انهم طلبوا منا رسميا ان يسمعوا وجهة النظر الفلسطينية حول هذا الموضوع، ونحن فضلنا اعتماد اللقاءات المباشرة قبل ان نضع الأفكار النهائية وقبل فرز النقاط المختلف حولها عن النقاط التي تمثل نقاط اتفاق محتملة.

ممدوح: الأفكار الواردة في الورقة تستحق النقاش، واعتقد انها سوف تكون مفيدة عندما نصل الى الموضوع في المفاوضات حول

الأمن. لكن الورقة فيها نواقص وفي بعض المسائل هناك وضوح ظاهر في حين تحتاج مسائل اخرى ملاحق أو شيئا من التفصيل.

أحد النواقص مثلا، لا يوجد حديث حول النازحين علما ان هذه القضية جرى بحثها في كامب ديفيد ورفعت لريغان الرئيس الأميركي الأسبق في تقرير خاص استخلصه لينوفيتش في مطلع العام ١٩٨١ من مفاوضات الحكم الذاتي بين مصر واسرائيل حول قضية الأمن.

التعديل المطلوب من وجهة نظرنا أن يعود النازحون قبل ١٩٦٧/٦/٥ ولينوفيتش اضاف على أن تراعى مسألة الأمن والاستيعاب.

وهناك نقص آخر، الاشتباكات الحالية الجارية بصورة أو بأخرى بين الفلسطينيين المسلحين والجيش الاسرائيلي وحل معالجة المجموعات الفلسطينية المسلحة الموجودة في الداخل وكذلك العمل العسكري الفلسطيني في الخارج والعمل العسكري الاسرائيلي في الداخل والخارج ضد الفلسطينيين.. السؤال هو اذا توصلنا الى اتفاق في واشنطن حول الحكم الانتقالي هل ستصدر أوامر لوقف اطلاق النار؟ هل سيتم فك إشتباك بين الطرفين ومن الذي سيقوم بذلك؟ لا يوجد علاج لهذه القضية. وكيف سيتم التعامل مع المسلحين الفلسطينيين؟

وثمة نقص آخر، حول موضوع القدس: هل ستكون هناك شرطة فلسطينية في القدس ومن سيصون الأمن للمواطنين الفلسطينيين في القدس خلال المرحلة الإنتقالية؟

نحن نتحدث عن التعليم، الصحة، المياه، الأرض ونقلها للسلطة الفلسطينية. وهناك أيضا موضوع الأمن بالنسبة للقدس، وكذلك حدود بلدية القدس، فهو من وجهة نظرنا موضوع أمني مثلما هو سياسي. أين حدود عمل الأمن الفلسطيني؟ هل هو في حدود بلدية القدس كما كانت في العام ٦٧ أم القدس الحالية؟

في رسالة التطمينات معارضة اميركية لتغيير الحدود لبلدية القدس عام ٦٧. أمنيا أين هي حدود القدس؟ نحن لا يمكن ان نقبل أقل من الموقف الاميركي.

وهناك قضايا معطلة معقدة اظن انها تحتاج الى اعتماد غموض بناء عند معالجتها، على الأقل الان.
طبعا كل ما أقوله هو رأي شخصي، ويعكس الى حد ما المناخ العام في القيادة الفلسطينية.

اعتقد ان إجراء تعديلات على الحدود مسألة مستحيلة وأي محاولة للوصول الى نص حولها بصورة مبكرة ستضر العملية السياسية، والمباحثات بشكل عام. ومن المفيد أن يفهم الجانب الاسرائيلي انه لا يمكن للفلسطينيين القبول بأي تعديلات في الحدود، وأنه لن يجد اي فلسطيني يوافق على هذا الموضوع.

في جلسة الاسماعيلية ـ قبل بدء عملية السلام ـ بين الملك الأردني حسين ورئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات والرئيس المصري حسني مبارك، قال الملك انه رفض في كل نشاطاته واتصالاته الدولية اي تعديلات للحدود. لا اعتقد ان الفلسطينيين سيقبلون مثل هذه التعديلات. وأثار ـ وزير الدفاع

المصري يومها - المشير حليم أبو غزالة في ذلك الحين مشكلة قلقيلية المثارة في أوراقكم. أنا لا أعني تصحيح خط سكة حديد أو تصحيح طريق أعوج، أعني إقتطاع مناطق وأرض تضم ايضا بشرا، هذا مستحيل. لذلك فإن إثارة هذه القضية الآن لا تساعد على اعتماد هذه الاوراق أو تقريب وجهات نظر الطرفين. لذلك أنصح بشطبها حتى لا تفقد الاوراق قيمتها.

النقطة الاخرى: التحكيم - لجنة التحكيم - ما ورد في الاوراق حديث عن لجنة ارتباط وليس لجنة تحكيم.ويجب أن تعالج الأوراق نقطة التحكيم. لجنة التحكيم ضرورية للحكم على تنفيذ الإتفاقات الأمنية وغير الأمنية، من الذي سيقول هذا النص يعني كذا ولا يعني كذا. نحن نطرح الموضوع من زاوية الحرص على تنفيذ ما نتفق عليه. هذه اللجنة ممكن أن تتشكل من راعيي المؤتمر (مؤتمر مدريد للسلام) والأمم المتحدة بالاضافة للاطراف الاخرى المعنية بالصراع.

- الوارد في الاوراق ان الامن لاسرائيل ككل والاستثناء للفلسطينيين. نحن نرى ان الامر يجب ان يكون معكوسا تماما، الامن الداخلي كله للفلسطينيين والاستثنائي للاسرائيليين في اطار اتفاقات او ملاحق بالاتفاقات، هذا اذا اردنا ان نبني سلاما وامنا حقيقيين واذا اردنا الوصول الى امن وطني فلسطيني قادر على تنفيذ الاتفاقات.

- مندلسون: المسألة غير واضحة.

- ممدوح: في الصفحة الاولى من الاوراق نص يقول ان الجيش والمخابرات الاسرائيلية يتحملان المسؤولية عن الامن الداخلي

والخارجي. نحن نقول بأن الامن كله في ايدي الفلسطينيين باستثناء المستوطنات مثلا.

- مندلسون: «توضيح» هذا موقف اسرائيل وليس موقف مجموعة العمل.
- ممدوح: من وجهة نظرنا، الامن يجب ان يكون في ايد فلسطينية مع تحديد للاستثناءات.

- وحول نظام امني ثلاثي: فلسطيني - اسرائيلي - اردني - فإن الخيار غير مقبول بالنسبة لنا الان، لاحقا لا اعرف كيف ستتطور الامور، ثم لماذا لا يكون ثنائيا أو خماسيا أو سداسيا أو سباعيا؟ لماذا لم تضم مصر وسوريا ولبنان والراعيين مثلا؟

الاردن له دور في موضوع الأمن ولكن ليس من خلال امن ثلاثي قد يكون مع الفلسطينيين، من خلال ترتيبات خاصة في حدود العلاقة الكونفدرالية، ستكون هنالك ترتيبات مصرية - اسرائيلية، أو فلسطينية - مصرية أو فلسطينية - اسرائيلية أو أردنية - اسرائيلية.

- أعتقد ايضا اننا والاسرائيليين سنكون بحاجة الى طرف ثالث يقوم بدور أمني قبل الفترة الانتقالية وخلالها. على سبيل المثال الانتخابات، من الذي سيشرف عليها؟ لقد وافق رابين في واشنطن على مراقبة دولية على الانتخابات يشارك فيها اعضاء من الكونغرس الاميركي. ولكن هناك فرقا بين المراقبة وبين الاشراف الدولي. من الذي سيحرس الصناديق، من الذي سيحفظ أمن الناس خلال الانتخابات؟ من الذي سيفض النزاعات التي يمكن ان تقع؟ اذا قامت اسرائيل بذلك تكون الانتخابات غير

وطنية وفي نظر الناس، نحن بحاجة الى طرف ولو لفترة انتقالية قد يكون اميركيا، أو أميركيا ـ روسيا أو دوليا ـ أمم متحدة ـ لن نخلق مشكلة حول هوية الطرف الثالث، المهم ان يكون موجودا.

اذا اردنا الوصول الى سلطة انتقالية منتخبة فإننا نريد اشرافا كهذا قد يكون عبر بناء مجلس انتقالي لمرحلة جديدة محددة انتقالية معينة يستلم السلطة ثم يشرف على الانتخابات ويبني أمنا وشرطة وهذا المجلس سيكون بالتأكيد معينا من منظمة التحرير مثله مثل الوفد المفاوض.

من وجهة نظرنا، لا أمن ميدانيا مشتركا على الارض، لا اقبل ان يشترك ابني في دورية مشتركة مع اسرائيليين، لانه عندها سيتهم بأنه عميل وسوف يقال هذا أمن لصالح اسرائيل.. بعد سنوات طويلة انا لا أعرف، ولكن في هذه المرحلة لا. ولهذا فإن ما هو وارد في الاوراق يحتاج الى تعديل وتغيير.

ـ التجزئة والتدرج في تسلم الامن: اذا كان ذلك مربوطا بتوقيت زمني محدد ومحدود وبجدولة رسمية يصبح من الممكن مناقشته. أما الانطلاق من قاعدة ان كل شيء في الامن لاسرائيل فأمر غير مقبول.

ـ الحدود والمطارات والاشراف عليها: هناك وسائل تقنية بديلة عن الاشراف المباشر بصورة مشتركة. نحن مع ايجاد صيغة للتنسيق على مستوى اعلى، وكلما ارتفع المستوى كان افضل. وفي هذا المستوى القيادي القضايا الامنية يمكن بحثها في اطار ما تنص

عليه الاتفاقات، أما ما يتعلق بالتعاون المشترك الميداني وعلى الحدود فان هذا يؤثر على الفلسطينيين من زاوية وطنية الامن الفلسطيني ويشوهها، ومن الممكن الوصول الى اتفاقات لترتيب الموضوع بواسطة اتفاقات وبالاستعانة بالتقنيات.

في الاوراق اشارة الى غزة والممر الموصل مع الضفة الغربية على اساس طرح مبدأ التبادل في الارض. لماذا لا تكون استئجاراً مثلا اذا كان هدفنا السلام. ثم ان لنا اراض في الحمة في الجولان وارض في سيناء، عوجا حفير، هذه ايضا اراض فلسطينية، لماذا من الآن. فرص حلول كهذه قد تكون لنا اراضي فلسطينية واسعة قد تكون صغيرة في اسرائيل ذاتها، اعني اراضي اللاجئين واراضي املاك الغائبين، لماذا لا نترك هذه القضية الى المرحلة النهائية. وسنناقش موضوع الاراضي داخل اسرائيل وحتى نعالج مشكلة اللاجئين بشكل جذري وهذا مطروح في المرحلة الثانية وليس الان.

ـ حول الدور الأردني:

انا اعتقد ان الافكار الواردة في الورقة افكار قديمة ولم تعد مطروحة الان، وحتى عند رابين لم تعد موجودة وكذلك عند الكثير من اعضاء الحكومة او حزب العمل، سابقا تبناها حزب العمل ثم تخلى عنها وعاد وتبناها ـ رئيس الوزراء الاسبق اسحق شامير.

ـ التمييز في الامن الثلاثي: هذه الفكرة لم تعد موجودة عند حكومة اسرائيل الحالية. من وجهة نظرنا هناك علاقات كونفدرالية مع الاردن تنظم علاقة الطرفين.

- التدريب: لا مشكلة وطبعا لا تدريب في اسرائيل ما عدا ذلك لا مشكلة.
- الشرطة (الامن والشرطة): نرى ضرورة

ان تكون شرطة فلسطينية من الخارج مجهزة ومدربة وخبيرة قادرة على تنفيذ ما يتقف عليه وما يصدر لها من أوامر وتعليمات، والهدف الرئيسي ان يكون هناك امن قوي ومنفذ وهناك مئات الالوف من النازحين والذين لهم من وجهة نظرنا حق العودة خلال المرحلة الانتقالية او النهائية. لماذا لا يكون بعضهم ضمن الامن؟ ماذا يضير رابين اذا عاد بعضهم سريعا للشروع في التحضيرات الامنية.

- حول الامن الخارجي: نتفهم متطلبات اسرائيل واحتياجاتها، مثل انذار مبكر وغيره وهذه ستكون خاضعة للاتفاق دعونا لا نثير مشكلة حول احتياجات اسرائيل الحقيقية.

- في ما يتعلق بالتعديلات الحدودية والدوافع المذكورة في هذه الاوراق، هذه الدوافع والاساليب يمكن مناقشتها، من نوع تقوية الدفاع الارضي. ولكن لماذا بالضم. نستطيع اسرائيل تقوية الدفاع الخارجي من دون الضم ومن دون تعديلات الحدود.

كما من الممكن الاتفاق حول المياه، وحول مطار بن غوريون وتوسيع مجاله الجوي ويمكن التوصل لاتفاق ايضا حول تقوية الدفاع الارضي.

وبشكل رسمي، استطيع القول ان المواطنين العرب في اسرائيل هم اسرائيليون وليس لنا علاقة بهم، وبالتالي الانطلاق من الضم

اليهم ام الضم الينا هو عبارة عن زيادة اسرائيليين الينا، وهذا مرفوض تماما فلا تبادل سكانيا ولا اي تعديلات في الحدود، أم الفحم مدينة اسرائيلية سكانها عرب اسرائيليون وقلقيلية مدنية فلسطينية وسكانها فلسطينيون.

- حول التحديدات ٨/١٢ شهرا الواردة في الاوراق تحتاج الى اعادة بحث.
- اشتراك اسرائيل في نقاط عبور الحدود والجمارك غير ممكن. العمل الميداني المشترك غير مقبول في المرحلة الاولى على المدى التاريخي لا اعرف.
- الوحدة الترابية لغزة والضفة تتعارض مع الافكار التي تشير الى سيطرة ثلاثية على الممر بين غزة الضفة فهي طريق مثل الطريق بين نابلس وجنين والا ما معنى الوحدة الترابية للضفة والقطاع.
- مندلسون: التجزئة للارض؟
- ممدوح: هذا غير مقبول الكل لنا والاستثناء يتفق عليه.
- واخيرا هناك قضايا امنية ضرورية لنا، يجب ان نتفاهم حولها مع اسرائيل، ولا يستطيع احد ان ينفذها على الارض غير منظمة التحرير الفلسطينية فليس المهم التوصل الى اتفاق فقط، الاهم التنفيذ، والتنفيذ بيد منظمة التحرير وعرفات بالذات، الامن وقضاياه الشائكة لا يعالجها ولا يستطيع الالتزام بتنفيذها لا د. حيدر عبد الشافي ـ ولا فيصل الحسيني ـ ولا أعضاء الوفد مجتمعين.
- اذا كان رابين جادا في عملية السلام من الضروري ان يشارك مسؤولين امنيون اسرائيليون في اللقاءات التي تعقدونها والتعجيل باعادة الضباط من الخارج حتى تبدأ علمية التأهيل. نحنا اشركنا نزار..

- مندلسون: الاسرائيليون دعوا أحمد ويزيد لزيارة اسرائيل، شيف وشلومو غازيت وكنا بانتظارهما، والاخ ابو عمار كان على استعداد لمقابلتهما واعطائهما الوقت الكافي.. لماذا استثناء نزار وحصر الدعوة فقط بأحمد ويزيد.
- مندلسون: الاسرائيليون لم يدعوا نزار، في وقت آخر شرحوا افكارا وهم مستعدين للتداول حول الموضوع مرة أخرى.
- ممدوح: هناك بطء في هذا المجال واعتقد بضرورة تسريع العملية الامنية. عامل الوقت للتحضيرات حيوي واساسي، واشراك مسؤولين رسميين يساعد في ذلك.
- مندلسون: اعتقد ان بعض التصورات الاسرائيلية العامة تختلف عن تصوراتكم العامة. وهناك قضايا عملية يمكن الاتفاق حولها ولذلك مهمتنا ايضا ايجاد هذه النقاط وابرازها.
- اريد التعليق على مسالة الحدود: المستوطنون يوافقون على ان الفلسطينيين يريدون كل الارض، ويقولون: نحن نعرف ذلك، وهذا ما قاله لنا بعض المستوطنين مباشرة.
- ممدوح: عفوا، حول المستوطنين لدي تعليق حول ما هو وارد في الاوراق.
- يتكلم رابين عن مستوطنات سياسية ومستوطنات امنية. التحديد مهم بالنسبة للمستوطنين من وجهة نظرنا، ان هذه المستوطنات هي كلها من دون استثناء مواقع عسكرية وسوف تكون تابعة للجيش الاسرائيلي، والمستوطنون أشخاص عسكريون يتبعون للجيش، وترتيب الامن بالنسبة للمستوطنين والمستوطنات سوف يكون ضمن الاتفاق ولكن باعتبارها معسكرات واعتبار المستوطنين عسكريين وهذا كما اعتقد سيساعد في الحل وفي التوصل الى اتفاق حول الاستيطان والمستوطنين في المرحلة الانتقالية.

- مندلسون: هذا الموضوع طرح في اسرائيل ايضا.
- ممدوح: يجب التمييز بين المستوطنات السياسية والامنية، اعتقد ان هذه المستوطنات التي سماها رابين بالسياسية سوف تفرغ.
- مندلسون: نعم، بعض المستوطنين بدأوا يخلون اماكنهم وبعضهم الآخر يعرف انه سيرحل.
- نزار: حول التحضيرات الحدودية.. يوسي الغر وغازيت قالا في نهاية اللقاءات:
- التعديلات الحدودية قد تكون للمرحلة النهائية وليس للمرحلة الانتقالية.
- قد يكون تكتيك رابين ان يطرحوا هذا الموضوع الآن، في هذه المرحلة ولكن بعد ثلاث سنوات وان تكون نقل صلاحيات معينة للفلسطينيين.
- ممدوح: الافضل عدم طرح الموضوع الان.
- مندلسون: احد الاسباب التي يمكن ان تكون مفيدة ان اثارة هذا الموضوع قد تطرح مشكلة للمستوطنين.
- نزار: ان ينسحب المستوطنون هو الحل لهذه الاراضي.
- اذا قلت لليكود بضرورة ضم نصف الاراضي هل سيعارض.
- مندلسون: الفصل بين الاستيطان السياسي والامني خلق حركة جدل بين المستوطنين وهذا مهم لرابين. بالنسبة له فهناك الالتزامات الاخلاقية حول المستوطنين.
- نزار: هل تعتقد من خلال زيارتكم ان المستوطنات هي مسألة أمنية أم داخلية بالنسبة لرابين.
- مندلسون: قالوا لنا بوضوح ناقشنا هذا الموضوع سنة ١٩٧٨ ولكن الان اختلف وهنا الليكود حقق نجاحا حيث جعل من موضوع اعادة الارض موضوعا صعبا، القضية لرابين سياسية وداخلية بشكل متزامن، وهو لا يستطيع تركهم من دون أمن، وتحقيق أمن بالنسبة له نكبل يديه.

- المسألة هي ليست القيمة الامنية للمستوطنات بقدر توفير الامن للمستوطنين.
- بالنسبة للمرحلة المبكرة من المرحلة الانتقالية، انهم مهتمون بطريقة تدريب القوة الفلسطينية وهذا مهم للتمييز بين الشرطة والأمن الداخلي، رسميا هناك تمييز واضح بين الشرطة والامن الداخلي. وهناك بعض التداخل بين مهام الامن الداخلي والشرطة. ومن هنا يمكن لقوة الشرطة ان تأخذ مسؤوليات مهمة للأمن ومن هنا فإن التداخل بين مهام الشرطة والامن الداخلي يحتاج الى شرطة عسكرية ودور مخابرات.
- ممدوح: هل هذه القوة من الداخل أو الخارج.
- مندلسون: بنسبة كبيرة من الداخل، ومن الممكن الاستعانة ببعض الاشخاص من الخارج الذين شاركوا في قوات شرطة عربية ولديهم خبرة كعملية تدعيم.
- خلال المرحلة الانتقالية سيطر الجيش «الشين بيت» للتدخل في القضايا الداخلية، على المستوى السياسي هناك فصل بين الشرطة والامن الداخلي، وبعض المسؤولين يقولون بأن الشرطة قد تلعب دورا امنيا.
- متابعة للفكرة لحل الاشتباكات هل لديكم افكار أخرى للخروج بوضع أمني للطرفين، حول الاسلحة الخفيفة. مسموح فقط للجهات الرسمية التي لديها الصلاحية بحمل السلاح وممكن موازنة ذلك بعدم خروج المستوطنين بسلاحهم خارج المستوطنات والعفو العام عن المطاردين، هل تساهم في العملية - السجناء حتى يطلق سراحهم ، ومن له الأولوية.
- سألنا الاسرائيليين ما الذي يعطيكم الثقة بقوة الامن الفلسطينية وطلبنا منهم تحديد المقياس لهذه القوة، مستوى التدريب، قدرتهم على جميع المعلومات، نوعية الأساليب التقنية، واذا توافرت لهم صورة لهذه المقاييس قد نعطيكم الصورة.

- ممدوح: هذه المقاييس سهل جدا الاتفاق عليها.
- مندلسون: هم قالوا التدريب والتجهيز في الاردن، فرنسا، الولايات المتحدة ولكنهم قالوا ان م.ت.ف فقط هذا غير مؤهل بما يكفي.
- ممدوح: نرسل مثلا نزار الى اميركا والاسلحة اميركية اردنية واجهزة الاتصال فرنسية والخبرة مصرية أو بريطانية.. هل هذا يحل الاشكال؟
- نزار: مع من الاتفاق الامني.
- مندلسون: مع فريق المباحثات، والرسميون الاسرائيليون يقولون ان الشخص الوحيد القادر على دعم هذا الاتفاق هو ياسر عرفات، أحد الاشخاص قال ان هناك عنوانا واحدا للفلسطينيين في مجال الأمن هو عرفات.
- ممدوح: يجب أن يكون هناك قناة خلفية/تحت الطاولة للوصول الى الاتفاقات الامنية.

غزة ـ أريحا

أولا ـ غزة:

ـ مساحة القطاع: ٣٦٥ الف دونم. وطوله: حوالي ٤٥ كيلومتراً.

ـ عدد الفلسطينيين: حوالي ٧٤٠ الف نسمة. ـ عدد اليهود: ٥٤٠٠ يهودي يسكنون في ١٤ مستوطنة. ـ الزيادة السنوية للعرب ٣,٩ بالمئة، مقابل ١,٩ بالمئة من اليهود. ـ المنطقة الزراعية المُنتظمة ١٧٦ الف دونم. ـ الطاقة البشرية العاملة: ٤٠ الف شخص يعملون في اسرائيل و ٥٠ الفاً يعملون في القطاع و ٤٠ الفاً عاطلون عن العمل. ـ عدد تلاميذ المدارس نحو ١٨٠ الف تلميذ. ـ الجهاز الصحي: سبعة مستشفيات تشمل نحو ١٢٠٠ سرير و ١١٥ عيادة طبيه. ـ المياه: هناك نقص في المياه.

ثانياً ـ أريحا:

ـ عدد السكان: ١٦ الف نسمة، من بينهم نحو ٣٠٠ مسيحي والبقية مسلمون. وفي قضاء أريحا مخيمان للاجئين يسكنهما حوالي ٤٠٠٠ لاجىء. ـ مساحة المدينة: ٢٠ كيلومتراً مربعاً. ـ مجال عمل الناس: الزراعة والسياحة. ـ الأماكن التاريخية اليهودية: الكنيس اليهودي القديم في أريحا والكنيس القديم في نعمة. ـ الجهاز الصحي: مستشفى صغير وثلاث عيادات. ـ المستوطنات: لا يوجد في مدينة أريحا مستوطنات لليهود. وهناك مستوطنات قريبة.

(عن «يديعوت أحرنوت»)

تراجع التأييد للاتفاق في المناطق المحتلة

يُشير استقصاء للرأي العام إلى حدوث انخفاض شديد في تأييد سكان المناطق المحتلة للاتفاق بين اسرائيل و م. ت. ف. منذ توقيع الاتفاق في ١٣ ايلول في العام ١٩٩٣.

يُظهر الاستقصاء، الذي أجري بين ١١٣٧ شخصاً من سكان غزة والضفة الغربية أن ٤١,٥ بالمئة ممن سئلوا يؤيدون الاتفاق في مقابل ٦٤,٩ بالمئة أيدوا توقيع «إعلان المبادىء» في ايلول بانخفاض ٢٣,٤ بالمئة ـ يُعارض الاتفاق ٣٨,١ بالمئة ممن سئلوا ـ ازدياد بنسبة ١٠,٢ بالمئة منذ أيلول.

هذا، وقد أعلن ٢٠,٤ بالمئة من مجموع الذين سئلوا أنهم لا يستطيعون أن يقرروا معارضة الاتفاق أو تأييده في ايلول. مقابل ذلك أعلن ٦,٦ بالمئة فقط ممن سئلوا أنهم لا يعرفون كيف يُجيبون. إن نسبة الانخفاض الاكثر شدة في تأييد الاتفاق تسود أوساط فلسطينيين عرّفوا انفسهم بأنهم «غير مرتبطين».

(عن دافار)

وثائق بريطانية تفضح مطامع إسرائيل بلبنان

تُشير «وثائق الحكومة البريطانية» إلى انه في اجتماع ضم فرانكفورتر (صهيوني أميركي) والقاضي برانديس واللورد بلفور الشهير، وجد المجتمعون أن هناك ثلاثة شروط اساسية حول حدود اسرائيل:

أولاً: إن فلسطين يجب أن تكون الوطن القومي لليهود، لا ان يكون لليهود وطن قومي في فلسطين وحسب.

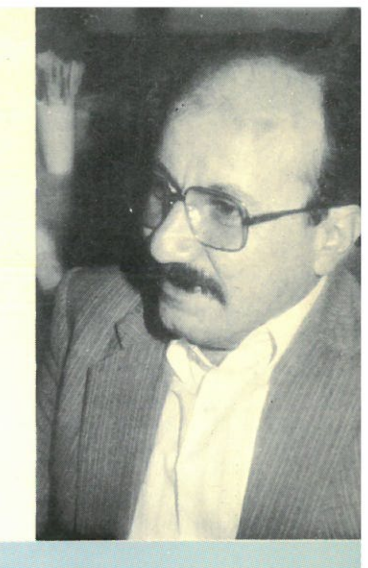
ثانياً: يجب توفير مجال اقتصادي رحب لفلسطين اليهودية واكتفاء، ذاتي وحياة اجتماعية صحية.

ثالثاً: وهذا يعني حدوداً مناسبة لا مجرد حديقة صغيرة في فلسطين، ويعني ذلك السيطرة على المياه في الشمال (أي نهر الليطاني).

وأما الصهيوني هوارس ماير كالن في كتابه «الصهيونية والسياسة العالمية» فقد أوضح أن الهدف الحقيقي وراء توسيع العدو حدوده مع لبنان هو الحصول على مياهه الجنوبي ويقول «ماير».

«إن مستقبل فلسطين بأكمله هو بأيدي الدولة التي تبسط سيطرتها على الليطاني واليرموك ومنابع الأردن».

المصدر: «وثائق الحكومة البريطانية» العام ١٩١١، ص ١٩١٩و ١٢٧٦ ـ الجزء الرابع عدد ١٩٧.



هذا الكتاب

تبرز اهمية هذا الكتاب من خلال ما يتضمنه من دراسات تسلط الأضواء على عقبات أساسية يضعها الكيان العنصري الصهيوني في وجه أية تسوية مزعومة بينه وبين الأنظمة العربية. ومن خلال ما يتضمنه ايضاً من وثائق هامة حول اتفاق غزة - أريحا.

ويأتي صدور هذا الكتاب؛ مع استمرار المفاوضات الرسمية العربية الاسرائيلية؛ التي بدأت في مدريد عام ١٩٩١؛ وتقدم هذا المفاوضات على مختلف المسارات؛ خاصة المسار الفلسطيني؛ والذي توج في واشنطن باتفاق غزة - أريحا.

يسلط المؤلف في دراساته هذه الأضواء على سياسة الاحتلال الاسرائيلي المستمرة في ميادين الهجرة اليهودية؛ والحكم الذاتي الفلسطيني؛ مشاريع الاستيطان الاسرائيلية؛ هذه السياسة التي تأتي لتخدم مشروع هذا العدو ومخططاته وبرامجه القريبة والبعيدة.

الناشر

مؤسسة

دار الكتاب الحديث

للطباعة والترجمة والنشر والتوزيع

بيروت - لبنان - ص.ب: ٥٩٦٣/١٤ - هاتف/فاكس: ٨٣٣٩٤٢